البركة

التقرير السنوي 2011

شركاء في الإنجاز

”فلسفة مجموعة البركة تتلخص في - أن الإنسان مستخلف في المال وليس مالك للمال، وأن الإنسان مأمورٌ بإعمار الأرض، وأن الإنسان مطلوب منه أن يوجد عمل للآخرين. والله سبحانه يقول: (هو الذي أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها) ويقول: (وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه)، إذاً المال الذي لدينا هو ملك الله سبحانه وتعالى ولا بد لنا أن نطبق أوامر ونواهي المالك في اكتساب المال وفي صرف المال.“

- الشيخ صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

المحتويات

المؤشرات المالية	4
الهوية الموحدة	8
مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية الموحدة	12
الإدارة التنفيذية	20
تقرير مجلس الإدارة	24
تقرير الرئيس التنفيذي	28
الحوكمة المؤسسية	60
المسئولية الاجتماعية	73
تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة	76
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	78
البيانات المالية الموحدة	79
الإفصاحات العامة الإضافية	138
شبكة البركة العالمية	168

المؤشرات المالية

	2011	2010	2009	2008	2007
الربحية (مليون دولار أمريكي)					
مجموع الدخل التشغيلي	741	659	634	586	444
صافي الدخل التشغيلي	344	316	325	314	215
صافي الدخل	212	193	167	201	* 201
صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم	118	106	92	114	* 144
العائد الأساسي والمخفض للسهم – سنتات أمريكية **	14	12	11	13	* 17
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)					
مجموع الموجودات	17,154	15,878	13,166	10,920	10,104
مجموع التمويلات والاستثمارات	11,818	11,391	9,431	8,088	7,389
إجمالي ودائع العملاء	14,680	13,571	10,999	8,872	8,084
مجموع حقوق الملاك	1,799	1,817	1,737	1,550	1,570
حقوق مساهمي الشركة الأم	1,203	1,224	1,214	1,131	1,144
رأس المال (مليون دولار أمريكي)					
المصرح به	1,500	1,500	1,500	1,500	1,500
المكتتب به والمدفوع بالكامل	869.6	790.5	744	697.5	651
معدلات الربحية					
العائد على متوسط حقوق الملاك	٪ 12	٪ 11	٪ 10	٪ 13	*٪ 14
العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم	٪ 10	٪ 9	٪ 8	٪ 10	*٪ 14
العائد على متوسط الموجودات	٪ 1.3	٪ 1.3	٪ 1.4	٪ 1.9	*٪ 2.3
المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي	٪ 54	٪ 52	٪ 49	٪ 46	٪ 52
معدلات المركز المالي					
نسبة حقوق الملاك إلى إجمالي الموجودات	٪ 11	٪ 11	٪ 13	٪ 14	٪ 16
إجمالي تمويلات واستثمارات متعددة من (مرات) الحقوق	6.6	6.3	5.4	5.2	4.7
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	٪ 32	٪ 27	٪ 27	٪ 27	٪ 30
صافي القيمة الدفترية للسهم (دولار أمريكي) **	1.40	1.42	1.40	1.30	1.32
معلومات أخرى					
العدد الإجمالي للعاملين	9,021	8,503	7,250	6,746	6,128
إجمالي عدد الفروع	399	370	289	283	243

* صافي الدخل لعام 2007 يتضمن أرباحا استثنائية من بيع مفترض لشركة تابعة تصل إلى 54 مليون دولار أمريكي.

** معدلة بواقع أسهم الخزينة وأسهم المنحة.

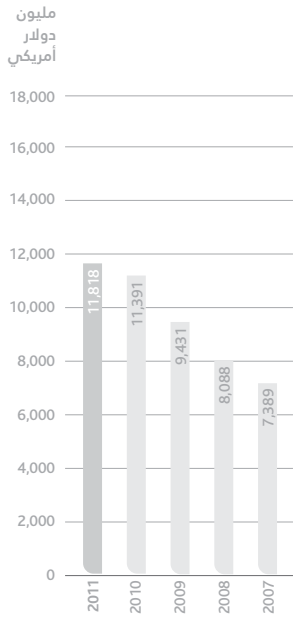

مجموع التمويلات والاستثمارات

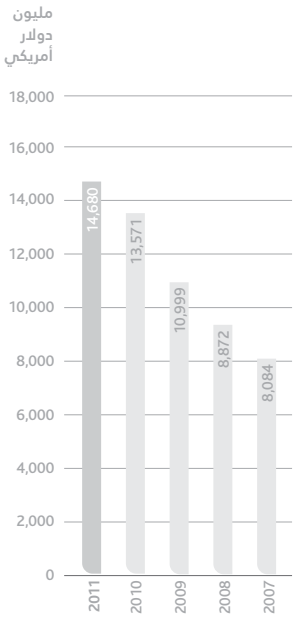

إجمالي ودائع العملاء

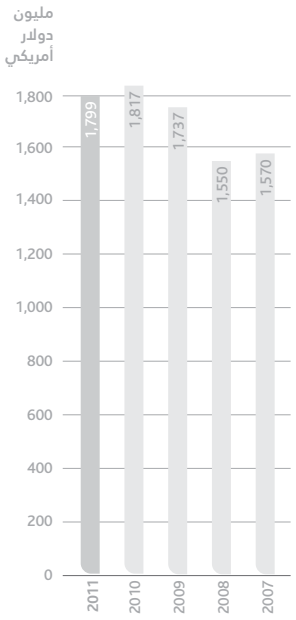

مجموع حقوق الملاك

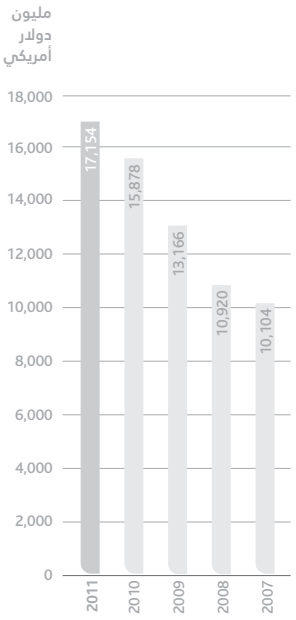

مجموع الموجودات

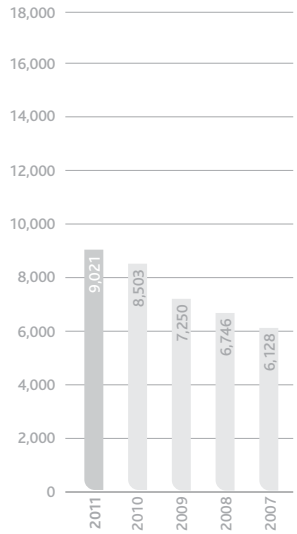

العدد الإجمالي للعاملين

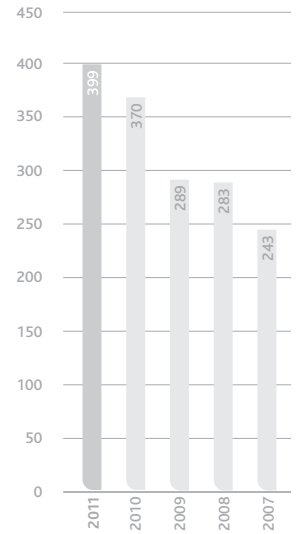

إجمالي عدد الفروع

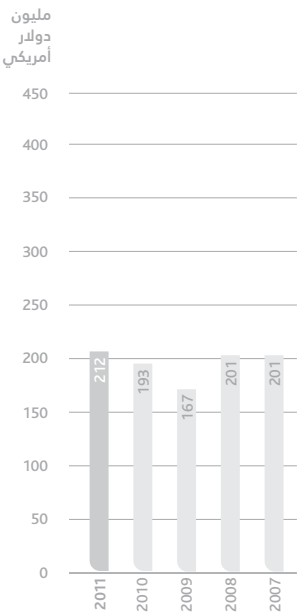

صافي الدخل

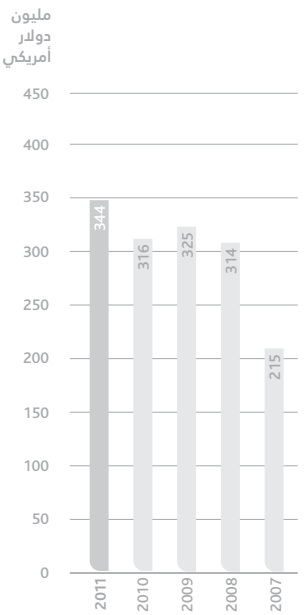

صافي الدخل التشغيلي

الشراكة

إن المعتقدات المشتركة بيننا تخلق روابطا قوية تشكل الأساس لعلاقات طويلة المدى مع العملاء والموظفين.

الهوية الموحدة

رؤية واحدة هوية واحدة مجموعة واحدة

في مطلع عام 2009 م، بدأت مجموعة البركة المصرفية وبطريقة ممنهجة تم التخطيط لها بعناية فائقة عملية إطلاق الهوية الموحدة في كافة الأسواق التي تعمل فيها بنوك البركة. وقد نالت الهوية الموحدة الجديدة إعجاب كافة المتعاملين مع بنوك البركة، ووجدت ترحيبا واسعا من كافة الأسواق، بصورة أكدت المكانة المرموقة التي يتمتع بها اسم البركة، و مدى التميز الذي تتمتع به كمؤسسة مالية إسلامية، لها فلسفة عمل متميزة، وثقافة مؤسسية تجعلها دوما في طليعة المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالم.

إن الهوية الموحدة لبنوك البركة ليست مجرد تغيير تجميلي في شكل الشعار أو مجرد الوان متناسقة ، ولكنها محاولة لربط البعد الفلسفي الذي تقوم عليه المصرفية الإسلامية ممثلا في قاعدة الغنم بالغرم أو المشاركة في المخاطر وفي العائد على حد سواء وتقديم الهوية الموحدة وما تمثله بشكل عصري. إننا ننظر إلى عملية تدشين الهوية الموحدة باعتبارها اللبنة الأساسية في طريق العمل كمجموعة مصرفية موحدة من خلال رؤية واحدة موحدة وفي إطار من التعاون والشراكة البناءة بين كافة مكونات المجموعة.

لقد ساعدت الهوية الموحدة المجموعة على إعطاء الأولوية لقيمها وطموحاتها ورفعها إلى ما هو أكثر من مجرد بلوغ زيادة في حجم الشركة أو مجموعة المنتجات أو سرعة التسليم. وبدلا من ذلك، فإننا نعتقد بأننا ومن خلال بناء علاقاتنا مع عملائنا على أساس روح الشراكة الحقيقية، فإن نماءنا جميعا سيكون النتيجة الطبيعية لشراكتنا.

انطلاقاً من قناعتنا بأهمية الدور الذي تلعبه التعاملات المصرفية في خدمة المجتمع، ولأننا من العاملين في هذا المجال، فإننا ندرك جسامة المسئولية الملقاة على عاتقنا، بإعتبارنا مؤتمنين على موارد عملائنا، مسئولين عن صونها وحمايتها. ولكي نكون جديرين بهذه المسئولية، فإننا نسترشد بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء، ونجعل منها النبراس الذي يبين لنا كيفية المساهمة في نجاحات عملائنا، والمساهمة بالتالي في نماء عائلاتهم وأعمالهم بل ونماء ورخاء المجتمع ككل. إن "الشراكة" تعني أن نجاحنا ونجاح عملائنا أمران متلازمان كتشابك معتقداتنا المشتركة، والجهد الذي يبذله الطرفان يجني ثماره الطرفان.

إن المال بالنسبة لنا هو وسيلة لاغتنام الفرص وخلق مجتمع أفضل للجميع. إن المال هو وسيلة للدخول معا في فرص جديدة، ينطبق عليها هي أيضا مبدأ التشارك في الجهد وتقاسم المنفعة. وبما أننا مستأمنون على الموارد والثروات الموضوعة بين أيدينا، فإن جهودنا يجب أن تصب في اتجاه بناء المجتمع، سواء في محيطنا المباشر أو على نطاق محيطنا الأوسع والأشمل. إننا نسمي ذلك المفهوم: "أكثر من مجرد تعاملات مصرفية".

رؤيتنا

"نحن نؤمن بأن المجتمع يحتاج إلى نظام مالي عادل ومنصف: نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع"

رسالتنا

"نهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال ممارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، وتطبيق أفضل المعايير المهنية بما يمكننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح من عملاء وموظفين ومساهمين"

قيمنا

الشراكة

إن المعتقدات المشتركة بيننا تخلق روابطا قوية تشكل الأساس لعلاقات طويلة المدى مع العملاء والموظفين.

المثابرة

إن لدينا الحيوية والمثابرة اللازمتين لنحقق تأثيراً إيجابياً في حياة عملائنا لما فيه المصلحة العامة للمجتمع ككل.

الجوار

نحن نكن كل تقدير واحترام للمجتمعات التي نقوم بخدمتها. إن أبوابنا مفتوحة دائما؛ ويلقى عملاؤنا دائما ترحيبا نابعا من القلب وخدمة متميزة تلبي تطلعاتهم.

راحة البال

يحق لعملائنا أن يطمئنوا إلى أن مصالحهم المالية تدار من قبلنا بأعلى المعايير الأخلاقية.

المساهمات الإجتماعية

بتعاملهم معنا يقوم عملاؤنا بتقديم مساهمة إيجابية على طريق خلق مجتمع أفضل، إن نموهم ونمونا سيفيد العالم من حولنا. مستقبل علامتنا التجارية (لجنة القيّمين على الهوية الموحدة).

إن أكثر ما ميز بنوك البركة منذ تأسيسها قبل أكثر من 30 عاما بالإضافة إلى اعتمادها على مبادئ أخلاقية ومعايير مهنية ظلت دوما هي الدافع المعنوي لنجاحاتها، هو ما يلي:

- التمسك بمبادئ الشريعة الإسلامية
- علاقات وثيقة مع العملاء – شراكة بين أطراف متكافئة
- الالتزام الشديد بمبادئ الرشد والطهارة المالية
- بنك محلي في المقام الأول – ولكن بتواجد عالمي

مستقبل علامتنا التجارية

تدير مجموعة البركة المصرفية الان شبكة فروع مكونة من 399 فرع تقدم خدماتها لزبائنها في 14 دولة منتشرة عبر نطاق جغرافي يمتد من إندونيسيا إلى الجزائر. إن أكثر ما يميز اسم البركة في كافة الأسواق التي تعمل فيها هو هذا الترابط الوثيق في علاقتها بعملائها. لدينا اليوم هوية موحدة تعكس القيم الأساسية والقوة الداخلية لكل ما يمثله اسم البركة. تسعى البركة باستمرار إلى تقوية و تعزيز مواردها المالية والبشرية لتحقيق رؤيتها الإستراتيجية في العمل من أجل إقامة نظام مالي يستلهم قيم العدالة والإنصاف ليس فقط في الدول التي تعمل فيها بل تسعى إلى نقل نجاحاتها وأسمها ونموذج عملها إلى أسواق أوسع في كافة أنحاء المعمورة. وفي سبيل ذلك تسعى البركة إلى تطبيق أفضل المعايير المهنية بما يعينها على تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحققة مع شركائنا في النجاح والانجاز.

المثابرة

إن لدينا الحيوية والمثابرة
اللازمتين لنحقق تأثيراً إيجابياً
في حياة عملائنا لما فيه
المصلحة العامة للمجتمع ككل.

مجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية الموحدة

مجلس الإدارة

- الشيخ صالح عبدالله كامل
  رئيس مجلس الإدارة
- الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي
  نائب رئيس مجلس الإدارة
- الأستاذ/ عبدالله صالح كامل
  نائب رئيس مجلس الإدارة
- الأستاذ/ صالح محمد اليوسف
  عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
  عضو مجلس الإدارة و الرئيس التنفيذي
- الدكتور/ أنور إبراهيم
  عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ عبدالإله عبدالرحيم صباحي
  عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي
  عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ جمال بن غليطة
  عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
  عضو مجلس الإدارة
- الدكتور/ باسم عوض الله
  عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ محيي الدين صالح كامل
  عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي*
  عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد
  سكرتير مجلس الإدارة

هيئة الرقابة الشرعية الموحدة

- فضيلة الشيخ الدكتور عبدالستار عبدالكريم أبو غدة
  رئيساً
- فضيلة الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع
  عضواً
- فضيلة الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود
  عضواً
- فضيلة الشيخ الدكتور عبدالعزيز بن فوزان الفوزان
  عضواً
- الدكتور/ أحمد محي الدين أحمد
  عضواً
- الدكتور/ التيجاني الطيب محمد
  سكرتير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة

أعضاء مجلس الإدارة المستقلون

- الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي
  نائب رئيس مجلس الإدارة
- الأستاذ/ صالح محمد اليوسف
  عضو مجلس الإدارة
- الدكتور/ أنور إبراهيم
  عضو مجلس الإدارة
- الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي
  عضو مجلس الإدارةً
- الأستاذ/ جمال بن غليطة
  عضو مجلس الإدارة
- الدكتور / باسم عوض الله
  عضو مجلس الإدارة

* تم تعيينه بدلاً عن الأستاذ سامر محمد فرهود اعتباراً من 23 مارس 2011.

لجان مجلس الإدارة

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

- الأستاذ/ عبدالله صالح كامل
رئيساً
- الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
عضواً
- الأستاذ/ عبدالإله عبدالرحيم صباحي
عضواً
- الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
عضواً

لجنة المزايا وشئون أعضاء مجلس الإدارة

- الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي
رئيساً
- الأستاذ/ جمال بن غليطة
عضواً
- الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
عضواً

لجنة التدقيق والحوكمة

- الأستاذ/ صالح محمد اليوسف
رئيساً
- الدكتور/ أنور إبراهيم
عضواً
- الأستاذ/ إبراهيم فايز الشامسي
عضواً
- الدكتور/ باسم عوض الله
عضواً

لجنة المخاطر

- الأستاذ/ عبدالإله عبدالرحيم صباحي
رئيساً
- الأستاذ/ جمال بن غليطة
عضواً
- الأستاذ/ محيي الدين صالح كامل
عضواً
- الأستاذ/ فهد عبدالله الراجحي*
عضواً

* تم تعيينه بدلاً عن الأستاذ سامر محمد فرهود اعتباراً من 23 مارس 2011.

مجلس الإدارة

الشيخ صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

رجل أعمال سعودي معروف على المستويين الإقليمي والدولي، وهو رئيس ومؤسس مجموعة دله البركة السعودية العملاقة متعددة الأنشطة، ومؤسس مجموعة البركة المصرفية. ويتمتع الشيخ صالح كامل بعضوية العديد من المنظمات والاتحادات الإقليمية والدولية، كما يرأس مجلس إدارة المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والغرفة التجارية الصناعية بجدة، ومجلس الغرف السعودية، واتحاد الغرف التجارية الخليجية، و الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وكذلك دلة البركة القابضة، البحرين. ويحمل الشيخ صالح درجة البكالوريوس في التجارة. وتقديرا لإنجازاته وإسهاماته المنطلقة من رسالة مجموعته والمتمثلة في إعمار الأرض وإيجاد مواطن عمل للناس عملا بمبدأ الاستخلاف في المال، ولما عرف عنه من ابتكار ومبادرة ونشره لمفاهيم الاقتصاد الإسلامي حيث يعتبر من رواد تجربة الصيرفة الإسلامية فقد منحته العديد من الدول والمؤسسات أوسمة ونياشين وشهادات من أعلى الدرجات.

الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي
نائب رئيس مجلس الإدارة

شخصية مصرفية عالمية مرموقة حاصل على شهادة في الإدارة والمحاسبة، وهو ليبي الجنسية. وقد عمل الأستاذ عبدالله في مصرف ليبيا المركزي لمدة 14 عاما شغل أثناءها مناصب مختلفة شملت مدير إدارة العمل المصرفي ورئيس إدارة الاستثمارات الخارجية، ثم قام بتأسيس المصرف العربي الليبي الخارجي، الذى تولى رئاسته خلال الفترة من العام 1972 م إلى 1980 م وقد تمكن خلال هذه الفترة من تأسيس فروع لهذا المصرف على مستوى العالم. الأستاذ السعودي هو أيضا مؤسس المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب) في البحرين، وشغل منصب الرئيس التنفيذي فيها من 1980 م حتى 1994 م، كما أسس الشركة العربية للخدمات المالية (معفاة) البحرين في عام 1982 م، وبنك المؤسسة العربية الإسلامي في اوائل الثمانينات. بالإضافة إلى ذلك، تم اختيار الأستاذ عبدالله السعودي من قبل ممثلي الحكومات والمصارف التجارية الدولية أثناء اجتماعات وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على لقب "الشخصية المصرفية الأكثر ابتكاراً في العام 1980 م" كما تم تكريمه من قبل جامعة جورج تاون في واشنطن "كما منح جائزة أفضل شخصية مصرفية" في العام 1991 م من الجمعية المصرفية العربية الأمريكية في نيويورك، وهو أول شخصية تنال جائزة "الشخصية المصرفية العربية" في العام 1993 م من اتحاد المصارف العربية. وتقديرا لجهوده في تطوير العلاقات المصرفية العربية الأوروبية، تم منحه عدة أوسمة وميداليات ذهبية خلال مسيرته المهنية من أبرزها جائزة ملك أسبانيا والرئيس الإيطالي في العام 1977 م .ورئيس جمهورية تونس عام 1996 م. يشغل الأستاذ عبدالله حاليا منصب الرئيس التنفيذي للمكتب الاستشاري "عبدالله السعودي ومشاركوه (آسا) ذ.م.م" في البحرين.

الأستاذ/ عبدالله صالح كامل
نائب رئيس مجلس الإدارة

رجل أعمال سعودي بارز، درس الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، بالولايات المتحدة الأمريكية، ويشغل حاليا منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة دلة البركة وهو المنصب الذي ظل يشغله منذ عام 1999 م، كما شغل عدة مناصب قيادية في شركة دلة البركة القابضة السعودية خلال الفترة من 1995 – 1999 م، مساعد الرئيس لشئون التجارة خلال الفترة من 1989 – 1995م، ومدير الاستثمارات العقارية والإمدادات المركزية خلال الفترة من 1988 – 1989م، علاوة على ذلك، يتمتع الأستاذ عبدالله حاليا بعضوية العديد من الشركات والمؤسسات منها، رئيس مجلس إدارة شركة عسير، رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة التوفيق المالية، رئيس مجلس إدارة شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية، رئيس مجلس إدارة شركة أملاك العالمية للتطوير والتمويل العقاري، نائب رئيس مجلس إدارة بنك الجزيرة (شركة مساهمة)، ومدينة الملك عبدالله الاقتصادية، عضو مجلس إدارة مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، عضو مجلس إدارة المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق، ومؤسسة إعمار المدينة الإقتصادية. وهو شخصية نشطة جدا في مجال العمل العام ويتمتع بعضوية العديد من المنظمات والاتحادات الدولية والمحلية منها، عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بجدة سابقا، عضو منظمة الرؤساء الشباب، عضو جمعية أصدقاء السعودية، عضو مجلس أمناء صندوق المئوية وعضو مجلس أمناء منتدى أمير ويلز الدولي لقيادات الأعمال.

الأستاذ/ صالح اليوسف
عضو مجلس الإدارة

رجل أعمال كويتي مرموق، يحمل درجة بكالوريوس تجارة – تخصص محاسبة من جامعة الكويت. لديه خبرة مصرفية عريضة حيث شغل عدة مناصب مرموقة في الكويت وعلى المستوى الإقليمي منها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لبنك الكويت الصناعي خلال الفترة من 1988 – 2005 م، وقبل ذلك كان الأستاذ صالح اليوسف قد شغل عدة مناصب تنفيذية في البنك الصناعي الكويتي، والبنك المركزي الكويتي، كما تولى رئاسة مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية الإسلامي – البحرين ورئيس مجلس مستشاري بنك المؤسسة العربية – فرانكفورت، كما كان عضوا في مجلس إدارة مجموعة الأوراق المالية 1986 م، وكذلك مجالس إدارات عدد من المؤسسات المالية منها عضو مجلس إدارة بنك الخليج – الكويت، المؤسسة العربية المصرفية – البحرين، البنك الأهلي المتحد – لندن. وشغل منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة أفكار القابضة حتى سبتمبر 2010 م، وعضو مجلس إدارة في مؤسسة الخليج للإستثمار حتى إبريل 2010 م. حاليا هو عضو مجلس إدارة بنك البركة لبنان.

مجلس الإدارة (يتبع)

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة
والرئيس التنفيذي

شخصية مصرفية بحرينية لامعة وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال في المملكة المتحدة. والأستاذ عدنان أحمد يوسف عضو في مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية منذ تأسيسها، واصبح الرئيس التنفيذي لها في أغسطس 2004 م. كما يرأس الأستاذ عدنان مجالس إدارة كل من البنك الإسلامي الأردني، بنك البركة الجزائر، بنك البركة التركي للمشاركات، بنك البركة المحدود – جنوب أفريقيا، بنك البركة مصر، بنك البركة لبنان، بنك البركة سورية وبنك البركة باكستان المحدود. وهو أيضا عضو في مجالس إدارة كل من بنك البركة السودان، بنك البركة الإسلامي – البحرين، وبنك البركة تونس. ويتمتع الأستاذ عدنان يوسف بخبرة مصرفية دولية تزيد على 35 عاماً ، ومساهمات مقدرة في العديد من المؤسسات المالية والمنظمات الاجتماعية. وقد حاز لمرتين على جائزة "الشخصية المصرفية الإسلامية" التى يمنحها المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية كانت الاولى منهما في ديسمبر 2004 م والثانية في ديسمبر 2009م. وتم انتخابه في أبريل 2007 م رئيسا لاتحاد المصارف العربية وأعيد انتخابه في أبريل 2010 م لفترة أخرى مدتها ثلاث سنوات.

الدكتور/ أنور إبراهيم
عضو مجلس الإدارة

شخصية ماليزية مرموقة تتمتع باحترام كبير على المستوى الدولي وهو عضو في البرلمان الماليزي. وقد خدم الدكتور إبراهيم بلاده في العديد من المناصب الرسمية، حيث شغل منصب وزير التعليم، ووزير المالية ونائب رئيس الوزراء، كما عمل سابقا أستاذا زائرا في جامعة جورج تاون في واشنطن العاصمة، كما تم تعيينه رئيسا فخريا لمنظمة "أكاونتابيليتي" أو "المساءلة" التي يقع مقرها في لندن (معهد المساءلة الاجتماعية والأخلاقية). وهو عضو غير تنفيذي مستقل في مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية منذ مارس 2006 م.

الأستاذ/ عبدالإله عبدالرحيم صباحي
عضو مجلس الإدارة

مصرفي سعودي، حاصل على درجة بكالوريوس العلوم في المحاسبة من كلية الاقتصاد والإدارة من جامعة الملك عبدالعزيز في المملكة العربية السعودية. له خبرة في مجال المصرفية الدولية تزيد عن 31 عاما، الواحد وعشرين عاما الأخيرة منها مع مجموعة دلة البركة في المملكة العربية السعودية. يشغل حاليا منصب نائب الرئيس في مجموعة دلة البركة وهو أيضا رئيس مجلس إدارة بنك البركة تونس، والشركة العربية للتأجير الدولي في المملكة العربية السعودية، وشركة البحيرة للتطهير والاستصلاح والاستثمار بتونس. كما إنه عضو مجلس إدارة في كل من شركة دلة البركة القابضة في البحرين، والشركة الجزائرية السعودية للتأجير، وشركة الأمين للاستثمار في الأردن، والبنك الألباني المتحد في ألبانيا، وعدداً من الشركات العالمية الأخرى.

الأستاذ/ ابراهيم فايز الشامسي
عضو مجلس الإدارة

شخصية مصرفية إماراتية، حاصل على درجة البكالوريوس في التجارة، ويتمتع بخبرات متنوعة تزيد على 40 عاما في قطاع الخدمات المالية والتنمية والمجال الحكومي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وشغل سابقاً منصب الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات الإسلامي بدبي وعضوية مجلس إدارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت خلال الفترة 1983 – 2010 م. انضم الأستاذ الشامسي لعضوية مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية منذ أغسطس 2006 م. كما أنه عضو مجلس إدارة كلاً من بنك البركة التركي للمشاركات وبنك البركة سورية.

الأستاذ/ جمال بن غليطة
عضو مجلس الإدارة

شخصية اماراتية متميزة، حاصل على درجة بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال من جامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية. تمتد خبرته المصرفية إلى ما يزيد عن 20 عاماً لدى بنك الإمارات، عمل خلالها في مختلف التخصصات بما في ذلك الأعمال المصرفية للشركات و الأعمال المصرفية للأفراد والتمويل التجاري والموارد البشرية والأعمال المصرفية الخاصة وإدارة الأصول وتمويل القروض الاستهلاكية. يشغل الأستاذ جمال حاليا منصب الرئيس التنفيذي لبنك الإمارات الإسلامي منذ أكتوبر 2011، وهو المنصب الذي انتقل اليه من منصبه السابق كنائب للرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الامارات دبي والمدير العام لقطاع أعمال مصرفية التجزئة وإدارة الثروات. كما يرأس الأستاذ جمال مجلس إدارة شركة الإمارات المالية المحدودة وشركة الامارات الاسلامية للوساطة المالية، وهو عضو مجلس إدارة مجموعة بنك الامارات دبي لرأس المال وشعاع كابيتال.

الأستاذ/ يوسف علي فاضل بن فاضل
عضو مجلس الإدارة

مصرفي إماراتي مرموق، حاصل على درجة البكالوريوس في الرياضيات وعلوم الكمبيوتر من جامعة غوانزغا في ولاية واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية. في بداية حياته المهنية تقلد عدداً من المناصب القيادية، فقد عمل في بنك أم القيوين الوطني خلال الفترة من 1984 حتى 1998. وبعد ذلك عمل مع بنك دبي الإسلامي كمدير تنفيذي للاستثمار وذلك من العام 1999 إلى العام 2002 م. وفي عام 2003 تم تعيينه مديراً عاماً لشركة الإمارات المالية. كما كان الأستاذ بن فاضل عضوا في مجالس إدارة عدد من المؤسسات المالية منها بنك البركة الاسلامي، البحرين، شركة الاتحاد للتأمين، الإمارات العربية المتحدة، وبنك البحرين الإسلامي وبنك البوسنة الدولي،مصرف عجمان, شركة دبي الإسلامية للتأمين وشركة غلفا للمياه المعدنية.

الدكتور/ باسم عوض الله
عضو مجلس الإدارة

شخصية أردنية مرموقة، وقد حصل الدكتور باسم على درجتي الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد من جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية في المملكة المتحدة (1985 إلى 1988 م) وبكالوريوس العلوم في العلاقات الدولية من جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة الأمريكية (1984 م). عمل الدكتور باسم عوض الله في مجال مصرفية الاستثمار في المملكة المتحدة خلال الفترة من (1986 وحتى 1991 م)، ثم عاد إلى بلاده الأردن ليشغل عددا من المناصب الرسمية منها: السكرتير الاقتصادي لرئيس وزراء الأردن خلال الفترة من (1992 – 1996 م)، المستشار الاقتصادي لرئيس وزراء الأردن (1996 – 1999 م) مدير الدائرة الاقتصادية في الديوان الملكي الهاشمي (1999 – 2001 م)، وزير التخطيط والتعاون الدولي في الأردن من (أكتوبر 2001 – فبراير 2005 م)، وزير المالية خلال الفترة من (أبريل 2005 – يونيو 2005 م)، مدير مكتب جلالة الملك عبدالله الثاني ملك الأردن خلال الفترة من (أبريل 2006 – نوفمبر 2007 م)، ورئيس الديوان الملكي الهاشمي في الأردن (نوفمبر 2007 – سبتمبر 2008 م). تم اختياره كزميل في زمالة لي كوان يو في سنغافورة عام 2004، كما تم انتخابه من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي في 2005 كقائد عالمي شاب. وقد حصل الدكتور باسم على وسام الحسين للعطاء المميز، ووسام الكوكب من الدرجة الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية الأردن ووسام الاستقلال من الدرجة الأولى للمملكة الأردنية الهاشمية، بالإضافة إلى عدد من الأوسمة الرفيعة من عدد من الدول في أوروبا وآسيا. ويشغل الدكتور باسم عوض الله حاليا منصب الرئيس التنفيذي لشركة طموح للاستشارات المتخصصة في الاستشارات المالية والاستراتيجية ومقرها دبي، الإمارات العربية المتحدة.

مجلس الإدارة (يتبع)

الأستاذ/ محيي الدين صالح كامل
عضو مجلس الإدارة

رجل أعمال سعودي مرموق، درس الاقتصاد في جامعة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية ويشغل حاليا منصب نائب الرئيس التنفيذي في دله البركة القابضة، ونائب الرئيس التنفيذي للمشاريع في الشركة الإعلامية العربية AMC. علاوة على ذلك يتمتع الأستاذ محي الدين صالح بعضوية العديد من الشركات والمؤسسات منها:- رئيس مجلس إدارة شركة الربيع السعودية للأغذية المحدودة وشركة دله للإنتاج الإعلامي، عضو مجلس إدارة شركة دله للاستشارات العقارية في مصر، عضو مجلس إدارة شركة الماظة للتنمية العقارية في مصر، عضو مجلس إدارة الشركة العربية للاستثمار العقاري والسياحي في مصر، رئيس مجلس إدارة شركة دله للإنتاج الإعلامي، عضو مجلس إدارة شبكة راديو وتلفزيون العرب ART، عضو مجلس إدارة الشركة العربية للتوزيع الرقمي، العضو المنتدب للشركة العالمية للأحداث الرياضية، عضو مجلس إدارة بالشركة العربية للإعلام، عضو مجلس إدارة بالشركة الإعلانية العربية للتوزيع، عضو مجلس إدارة بالمدينة الإعلامية الأردنية، عضو لجنة الإدارة بمجموعة دله البركة القابضة، عضو مجلس إدارة شركة جبل عمر للتطوير، عضو مجلس إدارة شركة حلواني أخوان. وهو شخصية نشطة في مجال العمل العام بالسعودية حيث شغل سابقا عضوية مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية في جدة .

الأستاذ/ فهد عبد الله الراجحي
عضو مجلس الإدارة

السيد فهد عبد الله الراجحي، شخصية سعودية متميزة، تم تعيينه عضواً في مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية في مملكة البحرين في مارس 2011. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الإدارة الصناعية (1978) من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، المملكة العربية السعودية. والسيد الراجحي هو الرئيس التنفيذي لشركة فهد عبدالله الراجحي (FAR) القابضة منذ عام 2007 وشركة دويتشة الخليج للتمويل. عمل سابقاً مدير عام مجموعة الخزينة والمؤسسات المالية في بنك الراجحي من فبراير 1995 إلى مايو 2008. وهو حالياً عضو تنفيذي في شركة الابتكار الطبي وشركة الراجحي العقارية في المملكة العربية السعودية. بالاضافة إلى كونه عضو مجلس إدارة في شركة ريسوت للاسمنت وشركة اسمنت نجران ومجموعة بخيت الاستثمارية.

الهيكل التنظيمي لمجموعة البركة المصرفية

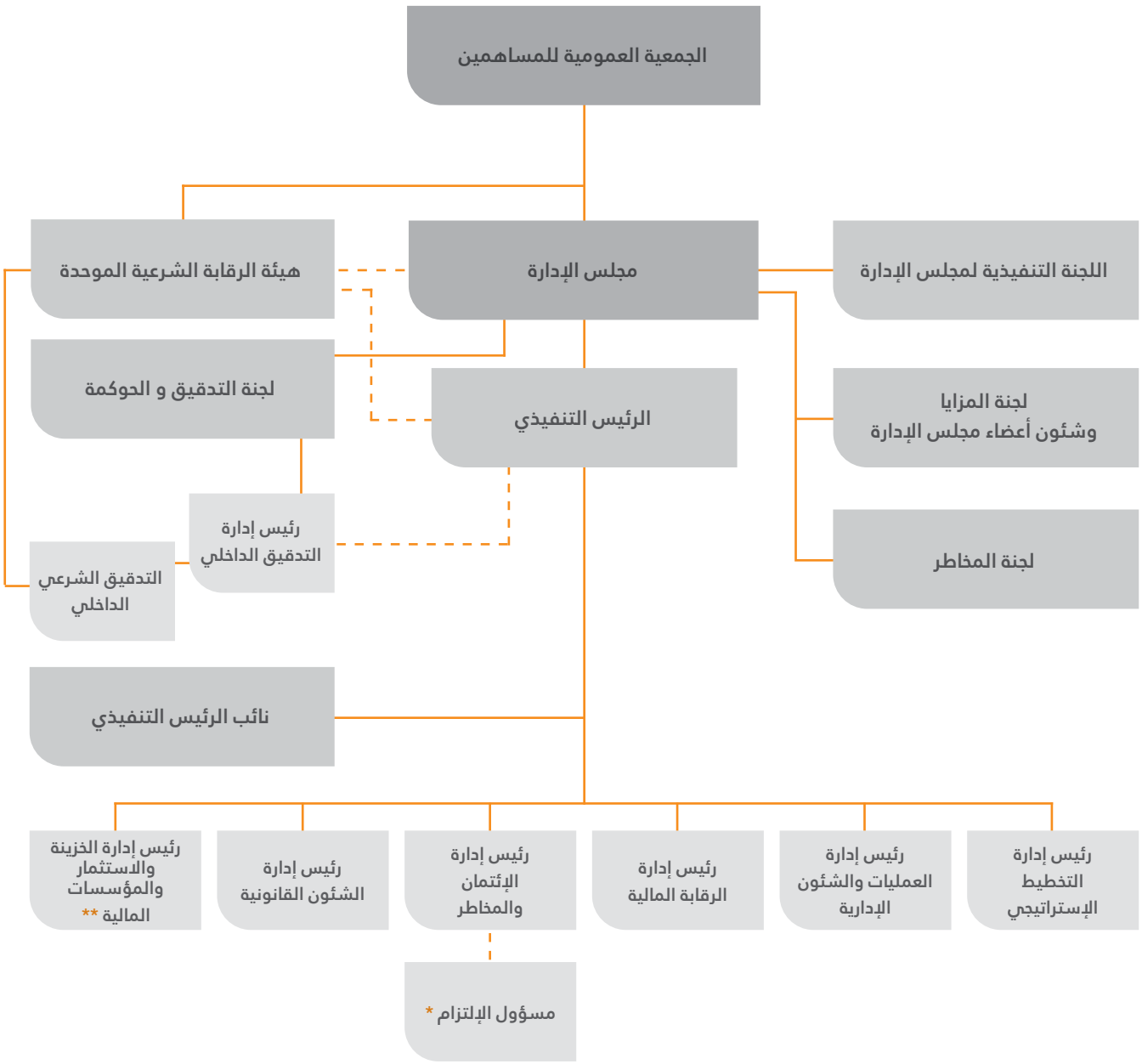

* *إرتباط مباشر مع الرئيس التنفيذي*

** *تم دمج إدارة المؤسسة المالية مع إدارة الخزينة والإستثمار خلال العام*

الإدارة التنفيذية

الأستاذ/ عدنان أحمد يوسف

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

ماجستير إدارة الأعمال، جامعة هال - المملكة المتحدة

شخصية مصرفية بحرينية لامعة وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هال في المملكة المتحدة. ويشغل الأستاذ عدنان أحمد يوسف منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية منذ أغسطس 2004 م، وهو عضو في مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية منذ تأسيسها. كما يرأس الأستاذ عدنان مجالس إدارة كل من البنك الإسلامي الأردني، بنك البركة الجزائر، بنك البركة التركي للمشاركات، بنك البركة المحدود – جنوب أفريقيا، بنك البركة مصر، بنك البركة لبنان، بنك البركة سورية وبنك البركة باكستان المحدود. وهو أيضا عضو في مجالس إدارة كل من بنك البركة السودان، بنك البركة الإسلامي – البحرين، وبنك البركة تونس. ويتمتع الأستاذ عدنان يوسف بخبرة مصرفية دولية تزيد على 35 عاما، بما في ذلك مساهماته الثرّة مع العديد من المؤسسات المالية والمنظمات الاجتماعية، وقد حاز لمرتين على جائزة "الشخصية المصرفية الإسلامية" التى يمنحها المؤتمر العالمي للمصارف الإسلامية كانت الاولى منهما في ديسمبر 2004 م والثانية في ديسمبر 2009 م. وتم انتخابه في أبريل 2007 م رئيسا لاتحاد المصارف العربية وأعيد انتخابه في أبريل 2010 م لفترة أخرى مدتها ثلاث سنوات.

الأستاذ/ عثمان أحمد سليمان

نائب الرئيس التنفيذي

بكالوريوس (مع مرتبة الشرف) في الاقتصاد، جامعة الخرطوم - السودان

ظل الأستاذ عثمان يشغل هذا المنصب منذ تأسيس المجموعة وحتى تاريخ تقاعده من العمل في الاول من يناير 2012 بعد فترة طويلة من العطاء الثرّ، كرس خلالها الأستاذ عثمان خبرته في خدمة اهداف المجموعة. وقد شغل خلال فترة خدمته منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة السوداني، علاوة على تمتعه بعضوية مجالس إدارة كل من بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي – موريتانيا؛ البنك الإسلامي الأردني، بنك البركة – جنوب أفريقيا، بنك البركة – مصر، بنك البركة الإسلامي – البحرين، بنك البركة التركى للمشاركات، وبنك البركة لبنان. بدأ عمل الأستاذ/عثمان لدى مجموعة البركة المصرفية في عام 1988م بعد أكثر من 24 عاماً من العمل في البنوك السودانية. وتوج ذلك بتعيينه كرئيس مجلس الإدارة والمدير العام لبنك النيلين، وذلك حتى تاريخ إنضمامه لمجموعة دلة البركة في مقرها بجدة ممثلاً لمصالحها حول العالم. وخلال السنوات السبع الأخيرة قبل تعيينه في مجموعة البركة المصرفية عام 2002م، كان مسئولاً عن جميع المصالح المصرفية للمجموعة في أفريقيا، بالإضافة إلى تقديم خبرته الواسعة لمجالس إدارة بنوك المجموعة في آسيا وأوروبا ومجلس إدارة الشركة الأم. وكان الأستاذ عثمان يتولى الأشراف على التنسيق والتخطيط في مجموعة البركة المصرفية، بجانب مسئولياته التنفيذية الاخرى.

الأستاذ/ مجيد حسين علوي

نائب رئيس أعلى
رئيس التدقيق الداخلي

زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين - المملكة المتحدة

انضم الأستاذ مجيد العلوي لمجموعة البركة المصرفية في عام 2000 م وقد كانت لا تزال قيد التأسيس حيث ساهم في إنشاء إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة. يرأس الأستاذ مجيد حالياً إدارة التدقيق الداخلي وهي الإدارة المسئولة عن مراجعة كافة أنشطة البنوك التابعة للمجموعة بالإضافة إلى إدارات المركز الرئيسي في البحرين كما يشمل عمله أيضاً مراجعة الجوانب المتعلقة بتقنية المعلومات والتدقيق الشرعي. يعمل الأستاذ مجيد علوي تحت الإشراف المباشر للجنة التدقيق والحوكمة لمجلس إدارة المجموعة، ويعمل كسكرتير لها، كما إنه يشارك كمراقب في جميع اجتماعات لجان التدقيق في كافة البنوك التابعة للمجموعة. وهو زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين، بالمملكة المتحدة. قبل الانضمام إلى المجموعة بدأ الأستاذ مجيد علوي حياته المهنية في بنك ناشيونال دي باريس، فرع البحرين في عام 1981 م كرئيس للعمليات، وانتقل بعد ذلك في عام 1988 م إلى قسم التدقيق الداخلي في المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب كرئيس لفريق التدقيق، حيث تولى عمليات تدقيق خاصة بالمركز الرئيسي والفروع بالإضافة إلى معظم الشركات التابعة للبنك المنتشرة في أوروبا وأمريكا والشرق الأقصى والعالم العربي. يتمتع الأستاذ مجيد حسين علوي بخبرة تزيد عن 31 سنة في الصيرفة الدولية خاصةً في مجال التدقيق.

الأستاذ/ ك. كريشنا مورثي

نائب رئيس أعلى
رئيس التخطيط الاستراتيجي

شهادة الزمالة في المحاسبة - زميل معهد جمعية المحاسبين القانونيين بالهند ؛ بكالوريوس تجارة - الجامعة العثمانية - الهند

يتمتع الأستاذ كريشنا مورثي بأكثر من 35 عاماً من الخبرة في التقارير المالية وتمويل المؤسسات وهيكلة التمويل، والائتمان، و إدارة المشروعات، والتخطيط الاستراتيجي، وبحوث الأسهم، وإدارة الصناديق الإستثمارية. وقد عمل الأستاذ كريش في الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية. وبعد أن عمل لعدة سنوات في مجال المحاسبة في كل من الهند والبحرين، انضم الأستاذ كريشنا مورثي للوحدة الخاصة بالصيرفة الاستثمارية والتابعة للمؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب.، حيث عمل لمدة 11 عاماً قبل الانتقال لإدارة الخزينة بالشركة الأم مسئولا عن إدارة محفظة الصناديق الاستثمارية والعمليات المحاسبية في الخزينة. وبعد سنتين من العمل كشريك في بنك استثمار إقليمي في الخليج، ومدة أخرى في رئاسة أعمال الحلول المصرفية على نطاق عالمي في إحدى الشركات المرموقة في مجال حلول تقنية معلومات في تورنتو – كندا ، انضم الأستاذ كريشنا مورثي لمجموعة البركة المصرفية في العام 2004 م كرئيس للرقابة المالية، ثم تم تعيينه كنائب رئيس أعلى مسئولا عن التخطيط الاستراتيجي وذلك في منتصف العام 2006 م.

الإدارة التنفيذية (يتبع)

الأستاذ/ عبدالرحمن شهاب
نائب رئيس أعلى
رئيس العمليات والشئون الإدارية

ماجستير إدارة أعمال، جامعة هال – المملكة المتحدة

يتمتع الأستاذ عبدالرحمن شهاب بخبرة مصرفية تفوق الـ 38 عاما حيث عمل في عدة مناصب قيادية بعدد من المصارف التقليدية والإسلامية. وقد بدأ الأستاذ عبدالرحمن حياته المهنية في بنك حبيب المحدود في العام 1973 م ومن ثم عمل مع بنك تشيس مانهاتن، وبنك أوف أمريكا – البحرين، وبنك أمريكان اكسبريس – البحرين، وبنك البحرين والشرق الأوسط. وبعد مسيرة مهنية ناجحة مع مصرف البحرين الشامل – البحرين (مصرف فيصل الإسلامي البحرين سابقا)، ثم تم تعيينه في العام 2002 م ببنك البحرين الإسلامي كمساعد للرئيس التنفيذي للعمليات، ومن ثم انضم لمجموعة البركة المصرفية في مايو 2006 م. ويتمتع الأستاذ عبدالرحمن شهاب الآن بعضوية مجلس إدارة بنك البركة الجزائر وبنك البركة باكستان المحدود.

الأستاذ/ حمد عبدالله علي عقاب
نائب رئيس أعلى
رئيس الرقابة المالية

محاسب قانوني معتمد - أمريكا

يتمتع الأستاذ حمد بخبرة مصرفية تفوق الـ18 عاما في الرقابة المالية والمراجعة. وقبل انضمامه لمجموعة البركة المصرفية في فبراير من العام 2005م عمل الأستاذ حمد كمدير أول للتدقيق الداخلي في مصرف الشامل وقبل ذلك كان عضوا في فريق التدقيق بمجموعة آرثر أندرسون. والأستاذ حمد حاليا نائب رئيس مجلس إدارة مجلس معايير المحاسبة والمراجعة التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وهو كذلك عضو في مجالس إدارة كل من بنك البركة الجزائر، البنك الإسلامي الأردني، بنك البركة التركي للمشاركات، ورئيس لجنة المخاطر في بنك البركة الجزائر ولجنة التدقيق في بنك البركة التركي للمشاركات وعضو لجنة التدقيق في بنك البركة الجزائر والبنك الأسلامي الأردني.

الأستاذ/ جوزيف بيتر سولوي
نائب رئيس أعلى
رئيس إدارة الإتمان والمخاطر

ماجستير الاقتصاد - جامعة بودابست، شهادة مصرفية - معهد المصرفيين الكندي، شهادة في الإدارة - معهد الانسيد - فرنسا

لدي الأستاذ بيتر خبرة مصرفية دولية تتجاوز الـ 36 عاما في مجالات الائتمان، إدارة المخاطر، المصرفية التجارية، وتمويل التجارة. وقد بدأ حياته المهنية مع بنك مونتريـــال الكندي في قسم المصرفية الدولية ومن ثم أصبح ممثله في الشرق الأوسط بدءاً ببيروت – لبنان، وبعد ذلك في لندن . ومن ثم انضم إلى بنك الخليج الدولي في العام 1979 م كمسئول عن التسويق الإقليمي مسئولاً عن وسط أوروبا ومقيما في لندن. وقد شغل عدة مناصب في بنك الخليج الدولي في مجال الائتمان وتنمية الأعمال. وفي العام 2001 تم تعيينه كرئيس تنفيذي للائتمان حيث شمل مجال عمله الأنشطة المتعلقة بإدارة الائتمان، الاقتصاد، مراجعة الائتمان والجوانب القانونية، كما كان عضوا بلجنة المخاطر وقد كان آخر منصب يشغله في بنك الخليج الدولي هو منصب نائب رئيس تنفيذي – رئيس المصرفية الدولية حيث كان مسئولا عن المصرفية التجارية خارج منطقة الخليج وذلك حتى انضمامه لمجموعة البركة المصرفية في سبتمبر من العام 2006 م.

الأستاذ/ صلاح عثمان أبو زيد

نائب رئيس أعلى
رئيس الشئون القانونية

بكالوريوس القانون، جامعة الخرطوم - السودان

يتمتع الأستاذ صلاح أبو زيد بخبرة مهنية كبيرة في مجال القضاء والمحاماة والاستشارات القانونية لشركات محلية وإقليمية ودولية لأكثر من 28 عام. وبعد مسيرة مهنية حافلة لأكثر من 20 عاما في مختلف مجالات العمل القانوني بالسودان، انضم في عام 2001 م إلى شركة محاماة في سلطنة عمان مرتبطة بمكتب محاماة دولي كما تم اعتماده من قبل لجنة قبول المحامين للترافع أمام محاكم السلطنة بكافة درجاتها. وفي عام 2004 م انتقل إلى مملكة البحرين لينضم لبنك البركة الإسلامي كمدير للشئون القانونية، حيث تم تعيينه كنائب رئيس أول – رئيس الشئون القانونية والالتزام بمجموعة البركة المصرفية ثم رقي إلي درجة نائب رئيس أعلى، كما يعمل أيضا سكرتيرا لمجلس إدارة المجموعة.

الأستاذ/ خالد القطان

نائب رئيس أول
رئيس الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية

ماجستير إدارة الأعمال، جامعة هال - المملكة المتحدة.

يمتلك الأستاذ خالد خبرة مصرفية تتجاوز الـ 26 عاما في مجال الخزينة والعمليات. وقد بدأ حياته المهنية مع بنك الخليج المتحد في العام 1983 م كموظف بإدارة العمليات ثم انضم في العام 1988 م إلى مصرف الشامل (بنك فيصل سابقاً) كموظف بإدارة العمليات وتدرج في الوظائف حتى أصبح مديرا بالإنابة لأعمال إدارة سيولة العمليات كما عمل مديرا للخزانة ببنك الإسكان خلال الفترة من أبريل 2006 م إلى مايو 2007 م ومن ثم تولى مسئولية إدارة كافة عمليات الخزانة بالبنك وكان عضواً في عدد من اللجان بالبنك. وقد انضم الأستاذ خالد لمجموعة البركة المصرفية في يونيو من العام 2007 م كمسئول عن الخزانة والاستثمار وبعد ذلك تمت ترقيته إلى منصب نائب رئيس أول ورئيساً للإدارة في 2008 م.

تقرير مجلس الإدارة

تقرير مجلس الإدارة

الاقتصادات العالمية والإقليمية

لاحظنا في العام الماضي أن الإقتصادات المتقدمة بدأت وبشكل متصاعد في الحديث عن "عصر تقشف جديد"، وكذلك في التحذير من خطر التعديلات المالية التي اتخذت شكلاً جماعياً، واعتبرت على نطاق واسع بأنها أكبر انكماش متوازي على مدى أكثر من أربعين عاماً، وهو ما ألقى بكثير من الضبابية على الآفاق المستقبلية للأوضاع الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالتأثيرات السلبية المتوقعة لهذه الإجراءات على الطلب العالمي وبالتالي على النمو، ووسط هذه الصورة كانت كل الآمال منعقدة على أن يكون هذا التأثير منحصراً في حدوث تباطؤ عالمي وليست حالة ركود اقتصادي جديدة.

عندما نأخذ في الاعتبار القوة النسبية التي خرجت بها اقتصادات العالم في العام 2010 بمعدل نمو بلغ 5.0 ٪ من الركود الإقتصادي في عام 2009 الذي شهد انكماشاً بنسبة – 1.2 ٪، فقد كان مخيباً للآمال تراجع النمو العالمي في عام 2011 إلى حوالي 3.8 ٪ في إشارة إلى أن إنتعاش العام 2010 قد فقد زخمه وقوة دفعه الإيجابية بسرعة بددت حالة التفاؤل التي سادت حينها. وعلاوة على ذلك فقد كان هذا النمو في معظمه بسبب الأداء القوي لاقتصادات الصين والهند والدول النامية الاخرى، أما دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية فقد ساهمت فيما بينها بنمو إجمالي بلغ 1.9 ٪ فقط، وعدد قليل منها حقق نمواً بنسبة 5.0 ٪ أو أكثر.

أما الأفق لعام 2012 فيبدو مفعماً بالكثير من الشك وعدم التأكد أيضاً، حيث يتوقع أن يتراجع نمو الاقتصاد العالمي ليبلغ 3.4 ٪، حيث يتوقع أن تحقق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية معدل نمو في حدود 1.6 ٪ فقط، اما دول منطقة اليورو فستكون في حالة جمود تقريباً حيث يتوقع أن لا يتعدى النمو فيها ما نسبته 0.2 ٪ وحتى الصين والهند فيتوقع أن يتراجع النمو فيهما إلى 8.1 ٪ و6.3 ٪ على التوالي. كما يتوقع أن تتعرض عدة دول لخطر الدخول في حالة ركود إقتصادي.

على الرغم من أن الجدل لازال قائما بين النخب الاقتصادية حول أسباب ضعف الانتعاش الاقتصادي، إلا أن ذلك يجب أن لا يمنع من القول أن من الأسباب الرئيسية الثقة أو بالأحرى عدم الثقة في جدوى الإجراءات المتخذة حتى الآن، وأبلغ دليل على ذلك أن هناك العديد من الشركات الكبرى في الإقتصادات الكبرى لازالت تحتفظ باحتياطيات نقدية كبيرة ولايبدو أنها على استعداد للاستثمار في هذا الوقت لأنها تخشى من حدوث حالة ركود أخرى، كما أن نزعة تقليل الإنفاق بدأت تتزايد في أوساط المستهلكين بسبب الخوف من الآثار السالبة للتدابير التقشفية التي وضعتها العديد من الحكومات لمعالجة عبء الديون والعجز في الميزانية خوفاً من الركود. أما بالنسبة للدول التي حاولت استخدام ما يعرف بسياسة التيسير الكمي فنجد أنها قد قامت بزيادة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية وغيرها من التدابير الشبيهة التي تهدف في مجملها لضخ مزيد من السيولة في أسواقها، فلا يوجد أمامها خيارات سوى انتظار نتائج تلك السياسة على صعيد تفعيل النشاط الاقتصادي، أو المسارعة إلى تكرار نفس السياسة مرة أخرى أي بزيادة الإنفاق على البنية التحتية.

على الرغم من أن الصورة لا تبدو في ظاهرها مبشرة إلى حد كبير، إلا إننا نستطيع التأكيد على أن الثقة ستعود بمرور الوقت ومعها سيعود الاستثمار والإنتاج والتجارة والتقدم الاقتصادي. وسوف تساهم في عملية الانتعاش تلك الإقتصادات التي لم تتأثر بشدة بالتباطؤ الجديد والتي بالتالي يمكنها أن تستمر في الاستثمار في تطوير البنية التحتية والاستمرار في شراء السلع والخدمات من الدول الأخرى. وتشمل هذه الاقتصادات بعض الاقتصادات الإقليمية التي تعمل فيها مجموعة البركة المصرفية، وبالتالي ستقوم المجموعة بلعب الدور المتوقع منها.

ومن تلك الدول التي تعمل فيها الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية، تبرز واحدة بشكل واضح من حيث النمو الإقتصادي في عام 2011 : وهي تركيا التي حقق اقتصادها نموا بنسبة 7.8 ٪ من خلال الحفاظ على بيئة أسعار فائدة منخفضة. كذلك تمكنت جنوب أفريقيا، على الرغم من الضغوط على الراند، من تحقيق معدل نمو يمكن وصفه بالمعتبر بنسبة 3.1 ٪. من ناحية أخرى، سجلت باكستان انخفاضاً كبيراً في نمو الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 2.4 ٪ في أعقاب الفيضانات المدمرة والتي نتج عنها نقص شديد في الطاقة بسبب تضرر أو تلف محطات التوليد.

الأردن ولبنان شهدا أيضاً معدلات نمو منخفضة بنسبة 2.5 ٪ و1.5 ٪ على التوالي، وهو انعكاس لانخفاض تدفقات التجارة العربية البينية عقب أحداث ما يسمى "بالربيع العربي" هذا العام. وعانت كل من مصر وتونس وسورية من تراجع كبير في النشاط الاقتصادي، حيث تسببت الاضطرابات الشعبية، التي تطورت إلى ثورات في بعض الحالات، إلى تعطل النشاط الاقتصادي على الأقل في بعض الأوقات من السنة، مما أدى إلى معدلات نمو متدنية تتراوح بين – 2.0 ٪ و 1.8 ٪ في إقتصاداتها. استمر النمو الاقتصادي في الجزائر، على الرغم من انخفاضه عن السنوات السابقة، عند مستوى صحي نسبياً بنسبة 2.9 ٪، في حين أن السودان قد تأثر سلباً بانفصال الجزء الجنوبي من البلاد ليشكل دولة جنوب السودان الجديدة، ونتيجة لذلك عانى من انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة – 0.2 ٪ كما انخفضت قيمة عملته مقابل العملات الصعبة مما أدى إلى ارتفاع حاد في أسعار الواردات.

مرة أخرى، علينا أن نقول أنه لا يمكننا التنبؤ بالمستقبل، ولكن كما هو دائماً، ما زلنا ننظر إليه بتفاؤل يشوبه الحذر، بينما في الوقت نفسه نظل مصممين على حماية حقوق مساهمينا من خلال الإدارة الجيدة واليقظة تجاه السيولة وجودة الائتمان والحوكمة المؤسسية الرشيدة.

مراجعة الأداء في 2011

بلغ إجمالي دخل المجموعة من الحسابات والاستثمارات الممولة بشكل مشترك، مع حصتها كمضارب، 335 مليون دولار، وهو ما يزيد عن عام 2010 بنسبة 12 ٪. وكان الدخل من العقود والاستثمارات الممولة ذاتياً بالإضافة إلى حصة المجموعة كمضارب عن إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية أعلى بنسبة 20 ٪ من عام 2010 حيث بلغ 183.3 مليون دولار. وبعد إضافة إيرادات التشغيل الأخرى والدخل من الخدمات المصرفية، بلغ مجموع الدخل التشغيلي للمجموعة 740.9 مليون دولار، وهو ما يزيد عن عام 2010 بنسبة 13 ٪. بعد خصم مصروفات التشغيل التي ارتفعت لتبلغ 396.7 مليون دولار، بلغ صافي الدخل قبل المخصصات والضرائب 344.2 مليون دولار، مقارنةً بمبلغ 316.3 مليون دولار في عام 2010. أما بعد عمل مخصصات تحوطية ورسوم الضرائب، فقد بلغ صافي الدخل للمجموعة للسنة 212.3 مليون دولار، وهو ما يزيد بنسبة 10 ٪ عن ما تم تحقيقه في عام 2010 والذي بلغ 193.2 مليون دولار.

حققت قاعدة ودائع العملاء نمواً بنسبة 8 ٪ حيث ارتفعت لتبلغ 14.7 مليار دولار، وقد استخدمت هذه بالإضافة للمطلوبات الأخرى في تمويل التوسع في جميع فئات الأصول المصرفية للمجموعة فيما عدا محافظ المضاربة و المشاركة، وفي تمويل النقدية والأصول السائلة التي أنهت العام بارتفاع بنسبة 21 ٪ لتبلغ 4.6 مليار دولار. وبذلك ارتفع إجمالي أصول المجموعة إلى 17.2 مليار دولار، أي بزيادة بلغت 8 ٪ مقارنة بعام 2010.

(جميع المبالغ بالدولارالأمريكي مالم يذكر خلاف ذلك)

لقد سرّنا أن نلاحظ أنه على الرغم من التراجع في النشاط الاقتصادي في كثير من الدول التي تعمل فيها وحداتنا، ورغم الانخفاض في بعض الحالات في قيم عملاتها المحلية نسبة إلى الدولار الأمريكي مما يؤثر على أدائها عند قياسه بالعملة الأساسية للمجموعة وهي الدولار، تمكنت غالبية الوحدات من تسجيل نتائج إيجابية.

في ضوء أداء المجموعة في عام 2011، أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 3.5 ٪ من رأس المال المدفوع، بمبلغ 30.43 مليون دولار، بعد تحويل مبلغ 11.84 مليون دولار للاحتياطي القانوني وسيتم ترحيل المتبقي من صافي الأرباح والبالغ 76.10 مليون دولار إلى الأرباح المبقاة. و قد أوصى المجلس أيضاً بأسهم منحة بمعدل سهم واحد عن كل 6 أسهم مملوكة مخصومة من الأرباح المستبقاة بقيمة 144.93 مليون دولار. كذلك أوصى المجلس بتوزيع مكافأة قدرها 0.75 مليون دولار تحمل على النفقات بعد الحصول على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية.

لا تعتبر الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة (باستثناء الأسهم المملوكة لرئيس المجلس) ذات قيمة جوهرية، كما لم يتم أي تداول جوهري لهذه الأسهم خلال العام 2011. ويمكن الإطلاع على تفاصيل الأسهم المملوكة لكل من أعضاء مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية في الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة.

النظرة المستقبلية

لقد خرجت مجموعة البركة المصرفية من عام 2011 وهي في وضع جيد من حيث متانة السيولة وسلامة الأعمال الرئيسية. وعلى الرغم من أن الأحداث التي وقعت في عام 2011 قد تركت بصماتها على الاقتصادات المحلية، إلا إننا ما زلنا متفائلين فيما يتعلق بخططنا للنمو والتوسع المستمر لمجموعة البركة المصرفية من خلال السعي لتحقيق أهدافنا الإستراتيجية متوسطة الأجل:

- **خطة التوسع الجغرافي:** ستظل المجموعة على إلتزامها بتقديم افضل الخدمات في الاسواق التي تعمل فيها حالياً وذلك من خلال تقوية وتعزيز وجودنا في هذه الاسواق ونقل افضل الممارسات والنجاحات من سوق إلى آخر، وفي نفس الوقت سنواصل البحث عن فرص جديدة وجيدة للتوسع في اسواق غير تلك التي نعمل فيها حالياً. كما ستواصل المجموعة تنفيذ خطط التوسع الجغرافي للعام 2012 وفقا للمعايير والضوابط المحددة من قبلنا والتي تأخذ في الإعتبار كافة العوامل المرتبطة بمثل هذا النوع من الاستثمارات. كما إن خطة المجموعة الخاصة بدمج عمليات فروع بنك البركة الإسلامي الموجودة في باكستان مع بنك الإمارات الإسلامي العالمي قد تكللت بحمد الله بالنجاح، تحت اسم بنك البركة (باكستان) المحدود، وهو ما أوجد واحداً من أكبر البنوك الإسلامية في هذا البلد الواعد. ستواصل المجموعة مراقبة الأحداث في ليبيا بنية التواجد فيها بعد أخذ الموافقات الرسمية لفتح مكتب تمثيلي.
- **زيادة الربحية:** رغم أن 2011 كانت سنة صعبة إلا أننا تمكنا من مواصلة تقوية عملياتنا الداخلية والخارجية وتعزيز قدراتنا لغرض تحقيق ربحية متنامية ومستدامة.
- **ابتكار المنتجات:** تواصل الوحدات التابعة تقديم منتجات جديدة ومبتكرة تلبي احتياجات العملاء، ولذلك نحن واثقون من أننا سوف نظل في الطليعة من حيث تطوير المنتجات المبتكرة.
- **نظم تقنية المعلومات المتقدمة:** لقد تم تنفيذ نظم تقنية معلومات متطورة في معظم وحدات المجموعة العاملة، وهذه النظم مصممة لتلبية احتياجات المجموعة في العقد المقبل وتحقيق أقصى درجات الفعالية الإدارية والرضى للعملاء.
- **التعزيز المستمر لثقافة إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية:** يتم بشكل مستمر ترقية وتحسين طرق إدارة المخاطر وممارسات الحوكمة المؤسسية لضمان أن تكون هذه على مستوى أفضل الممارسات في الصناعة المصرفية.

ستستمر المجموعة في تنفيذ إستراتيجيتها المتعلقة بمتانة السيولة واتخاذ الإجراءات التحوطية اللازمة لإدارة التمويل وضبط المصروفات، مع التأكيد على ثوابتنا المرتبطة بنموذج عملنا في مجالات تخصصنا الرئيسي وهو مصرفية التجزئة وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، باعتبار أن هذين المجالين هو ما ساهم في النجاحات التي حققتها بنوك المجموعة خلال السنوات الماضية.

أود أن أسجل أصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وكافة العاملين في بنوك البركة المنتشرة في كافة انحاء العالم صوت تقدير وامتنان للخدمات الجليلة التي قدمها المرحوم عثمان أحمد سليمان لنموذج البركة الناجح في المصرفية الاسلامية طوال فترة خدمته لها، عرف خلالها بين أسرة البركة بوقاره واكبارهم له، كما عرف بمودته ومروءته ووفائه، ولا غرو ان تنتقل شمائله وسجاياه لكل من عمل معه، وكان الأستاذ عثمان قد تقاعد من العمل في مجموعة البركة المصرفية اعتبارا من مطلع يناير 2012 ، وبعدها بايام قلائل إختاره المولى إلى جواره راضيا مرضيا بإذن الله. وكان لخبر رحيله وقع الصاعقة لكل من عرف هذا الرجل الفذ والمصرفي الموسوعي طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه وجعله مع النبيين والصديقين والشهداء والهم الجميع الصبر وحسن العزاء وجعل البركة في ذريته. إننا لا نزكي فقيدنا –عبدالله– عثمان إلى الله ولكنا نتضرع ونبتهل إلى خالقنا أجمعين أن يتغمده بواسع رحمته وعظيم مغفرته ويجعله من اهل اليمين ومن أهل الجنة.

ختاماً أود أن أنتهز هذه السانحة كي أعرب أصالة عن نفسي و نيابة عن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن بالغ الامتنان والتقدير لهيئة الرقابة الشرعية للمجموعة ولمصرف البحرين المركزي ووزارة التجارة والصناعة وجميع السلطات الرقابية في الدول التي تعمل فيها بنوك البركة لما ظلت تقوم به هذه الجهات من دعم ومساندة خلال العام 2011.

بالنيابة عن مجلس الإدارة

صالح عبد الله كامل
رئيس مجلس الإدارة

(جميع المبالغ بالدولارالأمريكي مالم يذكر خلاف ذلك)

تقرير الرئيس التنفيذي

تقرير الرئيس التنفيذي

تحليل الإدارة التنفيذية

على الرغم من الاضطرابات التي شهدتها بعض الدول التي تعمل فيها مجموعة البركة المصرفية مؤخراً وأثرت بشكل ملحوظ على حركة التجارة والاقتصاد في تلك الدول، الا ان العام 2011 شهد مزيدا من التوسع في الانشطة التشغيلية للمجموعة، ونتيجة لذلك فقد ارتفع إجمالي الاصول بنسبة 8 ٪. ونتيجة لإتباع المجموعة لحزمة من السياسات والبرامج الهادفة إلى تقوية وتعزيز البنية التحتية وتنمية مواردها من السيولة فقد ارتفعت محفظة الإجارة المنتهية بالتمليك بنسبة 28 ٪ والاستثمارات بنسبة 55 ٪، وارتفعت قيمة المباني والمعدات والاصول الأخرى، وذلك على الرغم من إنخفاض محفظتي المضاربات والمشاركات عن معدلهما في العام 2010 بنسبة 49 ٪، و 2 ٪ على التوالي. وبطبيعة الحال، كان هذا النمو نتيجة طبيعية لنمو مماثل في الخصوم، حيث ارتفعت ودائع العملاء بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة 8 ٪ والخصوم الأخرى بنسبة 38 ٪.

وبهذا يمكن القول أن النمو والتوسع الذي شهدته أعمال المجموعة وبصفة خاصة في جانبي الاصول وودائع العملاء كان إلى حد كبير واسعاً وشاملاً للعديد من المجالات وساهمت في هذا الإنجاز معظم بنوك البركة التي سجلت معدلات نمو مُقدرة تجاوزت في معظم الحالات الرقمين.

حيث ارتفعت أصول بنك البركة تركيا بنسبة 2 ٪ بالدولار الأمريكي (24 ٪ بالعملة المحلية) متأثرةً بالانخفاض في سعر صرف الليرة التركية خلال العام، على الرغم من توسع البنك في مجال المرابحات والاستثمارات المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة. وارتفعت أصول البنك الإسلامي الأردني بنسبة 11 ٪ على خلفية نمو بلغت نسبته 6 ٪ في محافظ التمويل والاستثمار، وكان ذلك ناتجاً بشكل رئيسي عن النمو في تمويلات المضاربات والإجارة المنتهية بالتمليك. وتوسعت أصول بنك البركة مصر بنسبة 5 ٪ بشكل رئيسي نتيجة النمو في الاستثمارات المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة، بينما ارتفعت أصول بنك البركة الجزائر بنسبة 9 ٪ على الرغم من القيود التي يفرضها البنك المركزي على التمويل الشخصي، حيث أن النمو في محافظ الإجارة المنتهية بالتمليك والاستصناع قد عوض الانخفاض في السلم والمرابحات.

وكانت الزيادة في أصول بنك البركة البحرين بنسبة 22 ٪ ناتجة بشكل رئيسي عن النمو في محفظة التمويل بالمرابحة، والسيولة، والارصدة مع البنوك، وتمويل الإجارة المنتهية بالتمليك، في حين حقق بنك البركة باكستان نمواً في الأصول بنسبة 14 ٪، حيث أن الارتفاع الكبير في التمويلات والاستثمارات بنسبة 23 ٪ والزيادة الكبيرة أيضاً في الاستثمارات المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة بنسبة 63 ٪ كانت أكثر من كافية لتعويض الانخفاض في عمليات الإجارة.

وبالنسبة لبنك البركة تونس فقد شهدت اعماله إنخفاضا طفيفا بنسبة 2 ٪ نتيجة للاحداث التي شهدتها البلاد، وقد صاحب ذلك هبوطاً في محافظ التمويل والإستثمار بنسبة 12 ٪.

وارتفعت أصول الوحدة التابعة في جنوب افريقيا بنحو 15 ٪ بالعملة المحلية، ولكن نظراً للانخفاض الكبير في قيمة الراند مقابل الدولار الأمريكي فقد انعكس ذلك على قيمة الاصول مقومة بالدولار الامريكي بنسبة انخفاض بلغت 6 ٪، ومع ذلك كان هناك نمو جيد في المشاركات والمرابحات.

كما سجل لبنان ارتفاعاً في إجمالي الأصول بنسبة 20 ٪ وكان ذلك ناتجاً بشكل رئيسي من التوسع في محافظ النقدية والمضاربات والمرابحات وكذلك الإستثمارات العقارية.

وكان الارتفاع في إجمالي أصول السودان بنسبة 16 ٪ انعكاساً للزيادة في الاستثمارات المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة والمشاركات والمرابحات.

(جميع المبالغ بالدولارالأمريكي مالم يذكر خلاف ذلك)

ونجح بنك البركة سورية في مضاعفة أصوله في سنته الأولى منذ بدء أعماله، عاكساً مضاعفة مماثلة للتمويلات والاستثمارات ويرجع ذلك في الأساس إلى الطلب على منتجات المرابحات والمضاربات.

اما فيما يتعلق بمحافظ التمويل والاستثمار فقد كانت الزيادة الاكبر سواء من حيث القيمة أو النسبة في محفظة الاستثمارات المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة التي ارتفعت بنسبة 61 ٪، تليها محفظة الإجارة المنتهية بالتمليك.

وتم تمويل النمو عن طريق زيادة بنسبة 8 ٪ في ودائع العملاء للمجموعة (بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار) التي ارتفعت إلى 14.68 مليار دولار. ونمت حقوق حاملي حسابات الاستثمار بنسبة 2 ٪ لتبلغ 10.47 مليار دولار، وهو ما يعادل 71 ٪ من إجمالي ودائع العملاء، ونمت حقوق حاملي حسابات الاستثمار الغير مدرجة في الميزانية بنسبة 15 ٪ لتبلغ 523 مليون دولار، في حين زادت الالتزامات المحتملة والارتباطات بنسبة 6 ٪ لتبلغ 4.70 مليار دولار.

ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة بنسبة 13 ٪ ليبلغ 741 مليون دولار. وتأثرت هذه النتيجة بالحركة السلبية لقيمة العملات المحلية للوحدات التابعة للمجموعة مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 4.8 ٪. ومن ناحية أخرى، ارتفع إجمالي المصاريف التشغيلية بنسبة 16 ٪ وذلك نتيجة للزيادة في تكلفة الموظفين بشكل أساسي وغيرها من تكاليف التشغيل التي استخدمت لدعم التوسع في شبكة الفروع وكذلك بدء التشغيل الكامل للعمليات في سورية والعام الأول للعمليات في باكستان بعد الدمج. وبشكل عام فقد ارتفع صافي إيرادات التشغيل بنسبة 9 ٪ ليبلغ 344 مليون دولار.

وبلغت المخصصات 51 مليون دولار بانخفاض قدره 15 ٪ عن عام 2010، بينما ارتفعت رسوم الضرائب بنسبة 28 ٪ لتبلغ 81 مليون دولار. وبالتالي بلغ صافي الدخل 212 مليون دولار، أي بزيادة قدرها 10 ٪ عن ما تم تسجيله في عام 2010.

وللعام الثاني على التوالي تمكنت المجموعة من الحصول على جائزة افضل موقع الكتروني للمؤسسات المدرجة في بورصة البحرين، الممنوحة من قبل مؤتمر علاقات المستثمرين المنعقد في دبي. وقد تم تقييم الموقع من قبل لجنة من المحللين والمستثمرين.

وكما ذكر السيد رئيس مجلس الإدارة في تقريره، فإن المجموعة قد فقدت في السادس من يناير 2012 أحد اهم اعمدتها الذين كان لهم مساهمات مقدرة منذ نشأتها ، الا وهو الاخ الفاضل المرحوم عثمان احمد سليمان، الذي نسأل المولى عز وجل له الرحمة والمغفرة. علما بأن الأستاذ عثمان كان قد تقاعد من العمل في المجموعة اعتبارا من الاول من يناير 2012.

استعراض أعمال الوحدات التابعة

فيما يلي استعراض موجز لكل من وحداتنا التابعة وأنشطتها وأدائها خلال السنة الماضية. جميع المبالغ موضحة بالدولار الأمريكي بما يعادل ما يقابلها من المبالغ بالعملة المحلية التي وردت في ميزانيات وحسابات الأرباح والخسائر المدققة للوحدات التابعة والتي تم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية في حال لم توجد معايير محاسبة إسلامية) وبدون إجراء أي تعديل عليها لأغراض توحيد الحسابات على مستوى المجموعة.

تدار كل وحدة من قبل مجلس إدارة خاص بها يرجع في المسئولية النهائية إلى الشركة الأم وهي مجموعة البركة المصرفية، ولكن كل مجلس إدارة يتمتع بصلاحيات لامركزية في اتخاذ القرارات ضمن التوجه الاستراتيجي العام للمجموعة ومع الالتزام التام بأنظمة ولوائح البنوك المركزية في دول تلك الوحدات.

(جميع المبالغ بالدولارالأمريكي مالم يذكر خلاف ذلك)

11

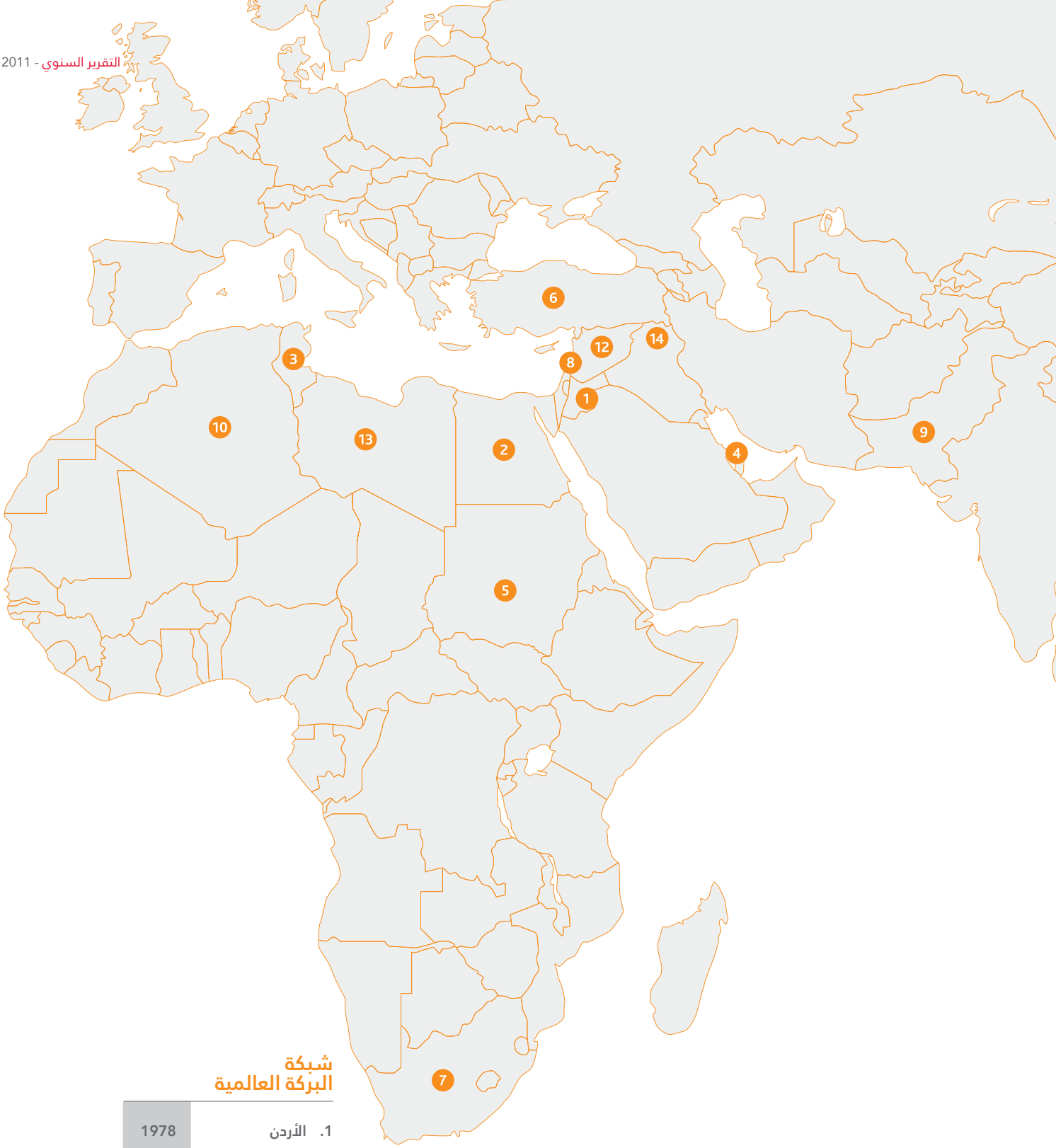

شبكة البركة العالمية

1.	الأردن	1978
2.	مصر	1980
3.	تونس	1983
4.	البحرين	1984
5.	السودان	1984
6.	تركيا	1985
7.	جنوب أفريقيا	1989
8.	لبنان	1991
9.	باكستان	1991
10.	الجزائر	1991
11.	اندونيسيا	2008 مكتب تمثيلي
12.	سورية	2009
13.	ليبيا	مكتب تمثيلي (تحت التأسيس)
14.	العراق	2011 فرع لبنك البركة التركي للمشاركات

تقرير الرئيس التنفيذي (يتبع)

بنك البركة التركي للمشاركات
تأسس سنة 1985

استمر الاقتصاد التركي في المحافظة على قوته في عام 2011، حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 7.8 ٪ مقارنة بـ 8.9 ٪ في عام 2010، وسجلت معدلات التضخم ارتفاعا طفيفا بلغ 6.5 ٪ مقارنة بمعدله في عام 2010 والذي بلغ 6.4 ٪. ومع ذلك، فقد كان هذا الأداء الاقتصادي الجيد مدفوعا في المقام الأول بوجود بيئة أسعار فائدة منخفضة، تمت المحافظة عليها والاستمرار فيها حتي في ظل وجود بوادر ومؤشرات على ارتفاع معدلات التضخم. ونتيجة لهذه السياسة فقد ارتفع العجز في الحساب الجاري إلى – 10.3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان – 6.6 ٪ في العام السابق، وهو ما يعتبر مؤشراً مثيراً للقلق خاصة إذا ما أخذنا في الإعتبار أن مستوى العجز كان في حدود – 2.0 ٪ في عام 2009 ، متوجاً بذلك نجاحات السياسات التي طبقتها تركيا على مدى عدة سنوات ونجحت من خلالها الدولة في إدارة عجز الموازنة بصورة جيدة. وعلى الرغم من تدخل البنك المركزي في أسواق القطع الأجنبي للحد من التقلبات في أسعار الليرة التركية، فقد انخفض سعر صرف الليرة بحوالي 20 ٪ على مدار السنة. ومع ذلك ثبت أن لا أساس حتى الآن لمخاوف انتقال عدوى أزمة منطقة اليورو والتباطؤ الاقتصادي العالمي إلى تركيا.

وعلى الرغم من عوامل عدم التيقن هذه الا ان بنك البركة تركيا، تمكن من المحافظة على زخم التوسع والنمو، حيث تمكن البنك خلال عام 2011 من تسجيل زيادة في إجمالي الأصول بنسبة 24 ٪ مقارنة مع نهاية 2010، هذا وقد أثر الانخفاض في سعر صرف الليرة التركية خلال السنة على تقليص معدل نمو إجمالي الأصول بالدولار الأمريكي والبالغ 2 ٪ ليصل إجمالي الأصول إلى 5.54 مليار دولار. بينما ارتفع مجموع التمويل والاستثمارات بنسبة 16 ٪ مقومة بالليرة، وانخفض بنسبة 5 ٪ من حيث القيمة بالدولار ليصل إلى 4.13 مليار دولار. الارتفاع المحدود في الأصول المقومة بالدولار كانت مدعومة بالزيادة في النقدية بنسبة 34 ٪ والتي قابلها انخفاض مماثل في حجم المرابحات والمشاركات والإجارة المنتهية بالتمليك.

كما انخفض إجمالي الدخل من حسابات التمويل والاستثمارات المشتركة بنسبة 3 ٪ ليبلغ 308 مليون دولار. وبعد توزيع حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الدخل البالغة 218 مليون دولار، فقد ارتفع دخل البنك كمضارب ورب للمال بنسبة 2 ٪ عما كان عليه في عام 2010 ليبلغ 90 مليون دولار، كما ارتفع دخل البنك من الأنشطة الذاتية بنسبة 27 ٪ ليبلغ 151 مليون دولار. وبعد تضمين الإيرادت من الأنشطة المصرفية والإيرادات التشغيلية الأخرى، فقد ارتفع الدخل التشغيلي مقوما بالعملة المحلية بنسبة 25 ٪ و بنسبة 13 ٪ بالدولار الامريكي، ليصل إلى 317 مليون دولار.

كما ارتفعت المصروفات التشغيلية مقومة بالدولار الامريكي بنسبة 25 ٪ لتصل إلى 159 مليون دولار، وهذا الارتفاع مرده إلى حد ما إلى ارتفاع مصروفات الموظفين، وبشكل اكبر لارتفاع المصروفات التشغيلية الأخرى التى ارتفعت بنسبة 58 ٪.

وبعد احتساب المخصصات – وهي أقل نسبياً مقارنة بالعام الماضي – واحتساب تكلفة الضرائب، بلغ صافي الدخل المحقق 96 مليون دولار، بارتفاع قدره 2 ٪ عن عام 2010.

كما واصلت شبكة الفروع توسعها بإضافة 13 فرعاً جديداً متضمنة فرعاً واحداً في أربيل – العراق، ليرتفع مجموع فروع البنك إلى 122 فرعاً. كما تمت إضافة 14 جهاز صرف آلي لشبكة البنك. كما استمر بنك البركة تركيا في توسيع محفظة المنتجات والخدمات التي يقدمها من أجل الاستمرار في تلبية وإشباع رغبات واحتياجات قاعدة زبائنه. كما يقدم البنك انواعاً متعددة من حسابات الاستثمار التي توفر للزبائن باقة واسعة من المزايا والارباح المرتبطة بتواريخ الاستحقاق.

وبعد أن أصبح وكيلاً معتمداً وعضواً في نظام التقاعد الخاص في تركيا، يقدم البنك الآن للعملاء مجموعة متنوعة من صناديق معاشات التقاعد التي لا تتعامل بالفوائد الربوية، بالإضافة إلى تأمين على الحياة متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وفي مجال بطاقات الائتمان، طرح البنك بطاقة خاصة لاستخدام الحجاج والمعتمرين، حيث توفر لهم إمكانية الوصول الكترونياً إلى حساباتهم المصرفية أثناء تواجدهم في الحج، كما بدأ أيضا في طرح بطاقات ائتمان في السوق تسدد بالأقساط.

وتشمل محفظة المنتجات المصرفية قيد التطوير، منتج الحسابات الجارية الفئة الفضية، وحسابات الاستثمار من الفئة الذهبية، وهما منتجان يحملان العديد من المزايا والمنافع لحملتهما، كما سيطرح البنك برامج بالوكالة في مجال ائتمان الصادرات، وتمويل وتداول المعادن النفيسة. كما يعتزم البنك ايضا ادخال خدمات مصرفية عن طريق الهاتف المحمول، وطرح بطاقة بلاتينية، وصندوق استثماري جديد. اما في مجال التوسع الجغرافي فسيستمر البنك في سياسة توسيع شبكة فروعه والتي تهدف إلى فتح حوالي 20 فرعا جديدا سنويا على مدى الاربعة سنوات القادمة.

(جميع المبالغ بالدولارالأمريكي مالم يذكر خلاف ذلك)

بنك البركة التركي للمشاركات

تأسس بنك البركة التركي للمشاركات في عام 1985 م، وبدأ العمل في نفس العام. و يدير البنك شبكة مكونة من 121 فرعاً، منها 51 فرعاً في اسطنبول، و71 فرعاً في المدن والمناطق الصناعية والتجارية الرئيسية في تركيا، وفرعاً واحداً في العراق.

الاسم: **الأستاذ/ فخر الدين ياهشي**

المنصب: **عضو مجلس الإدارة والمدير العام**

العنوان: **سراي مهليسي ،**
د. عدنان بويونكدينيز كاديسي، رقم 6،
عمرانية، أسطنبول،
تركيا

هاتف: **+90 216 666 01 01**

فاكس: **+90 216 666 16 00**

albarakaturk.com.tr

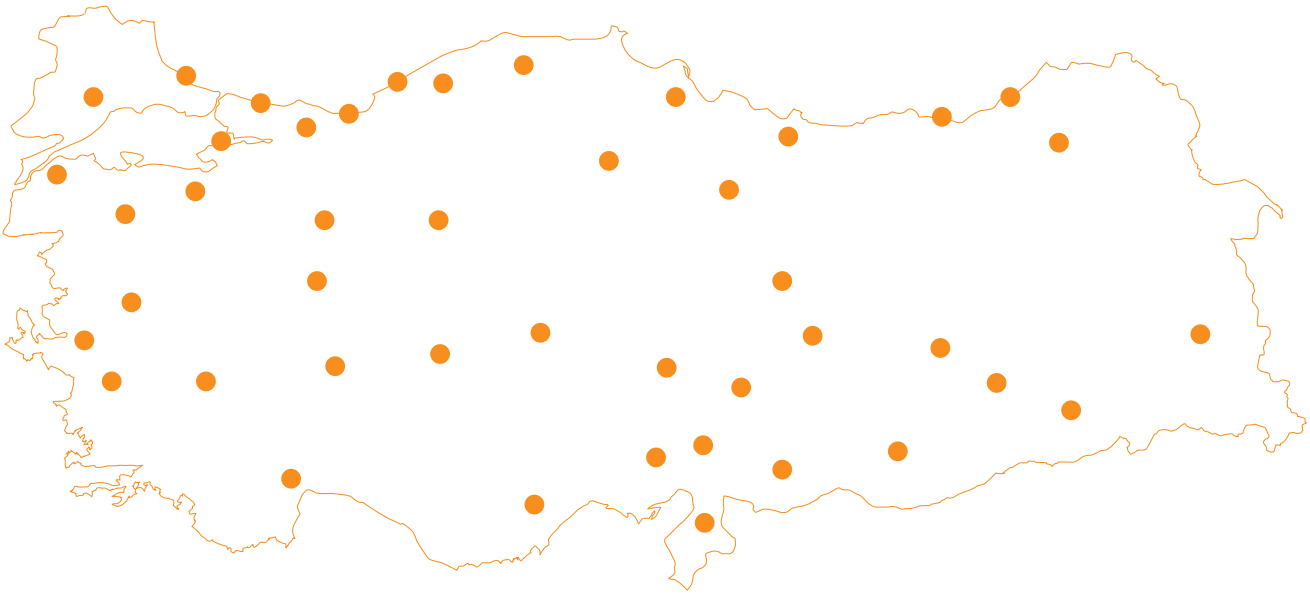

تقرير الرئيس التنفيذي (يتبع)

البنك الإسلامي الأردني
تأسس سنة 1978

تباطأ نمو الاقتصاد الأردني في عام 2011 متأثراً بارتفاع الأسعار العالمية وانخفاض التدفق التجاري بين الأردن والعديد من ما يسمى بدول "الربيع العربي" خاصة سورية، علاوة على انخفاض عائدات السياحة والتدفقات الاستثمارية الداخلة التي ارتفعت بشكل طفيف من 2.3 ٪ في 2010 إلى حوالي 2.5 ٪. وكان معدل التضخم الذي بلغ 6.1 ٪ في عام 2010 مستقرا تقريبا، وتشير التقديرات إلى بلوغه مستوى 5.0 ٪ بنهاية العام 2011. ومن ناحية أخرى، لا يزال العجز في الحساب الجاري وارتفاع مستوى الدين العام يثير القلق حيث بلغ ما يقدر بحوالي – 6.7 ٪ من الناتج المحلي مقارنة بحوالي – 4.9 ٪ في عام 2010.

وعلى الرغم من ذلك، فإن أعمال البنك الاسلامي الأردني لم تتأثر بشكل كبير بهذا التباطؤ باستثناء استمرار تحدى توظيف فائض السيولة في السوق، وذلك بسبب تبني البنك لمواقف تحوطية تجاه إدارة المخاطر. وفي عام 2011 ارتفع إجمالي أصول البنك بنسبة 11 ٪ مقارنة بعام 2010 ليبلغ 4.09 مليار دولار. كما ارتفعت التمويلات والاستثمارات بنسبة 6 ٪ لتصل إلى 2.19 مليار دولار، ممثلة في الأساس بزيادات جيدة في محافظ المضاربات الجديدة والإجارة المنتهية بالتمليك، مع زيادة معتدلة في محافظ المرابحات التي تشكل الجزء الأكبر من هذه المحافظ. كما تم تمويل هذا النمو من خلال زيادة ودائع العملاء بنسبة 12 ٪، بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار والتي بلغت في مجموعها 3.7 مليار دولار.

وارتفع إجمالي دخل البنك من عقود التمويل والاستثمارات المشتركة ليبلغ 155 مليون دولار (أي ارتفاع بنسبة 9 ٪). وبعد خصم حصة أصحاب حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الدخل التي ارتفعت بنسبة 16% لتبلغ 76 مليون دولار، بلغ دخل البنك بما في ذلك حصته كمضارب 79 مليون دولار، وهو ما يزيد بنسبة 3 ٪ عما تحقق في العام 2010. كما ساهم الدخل المحقق من مبيعات واستثمارات البنك الذاتية (متضمنة الربح المحقق من بيع البنك لحقوقه في فيزا في أغسطس والبالغ 7 مليون دولار) من إضافة 8 مليون دولار وحصته كمضارب من حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية ودخل الخدمات المصرفية وإيرادات التشغيل الأخرى بمبلغ 34 مليون دولار أخرى أضيفت إلى الدخل الاجمالي للبنك. وبالتالي فقد ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 11 ٪ ليصل إلى 113 مليون دولار.

وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في إجمالي مصروفات التشغيل نتيجة لقيام البنك مؤخرا بتعديل الهيكل الراتبي للعاملين والتي ارتفعت بنسبة 20 ٪، الا ان ذلك لم يمنع البنك من تحقيق زيادة في صافي الدخل التشغيلي بنسبة 4 ٪ ليصل إلى 60 مليون دولار. وبعد خصم المخصصات ورسوم الضرائب، بلغ صافي أرباح البنك 42 مليون دولار للعام 2011 وهو ما يمثل زيادة بنسبة 3 ٪ عن الأرباح المسجلة في عام 2010.

كما واصل البنك في إستراتيجيته للتوسع الجغرافي حيث تم خلال العام فتح فرعين جديدين ومكتبا للصرف ليصل العدد الإجمالي لشبكة فروعه العاملة إلى 75 فرعا ومكتبا للصرف. كما تم خلال العام أيضا إضافة 22 جهازا للصرف الالي، وبذلك اصبح العدد الاجمالي لشبكة أجهزة الصرف الآلي 107 جهازا منتشرة في كافة انحاء الاردن. ويعتزم البنك توسعة شبكتي الفروع ومكاتب الصرف خلال الخمسة سنوات القادمة ليصل العدد الكلي إلى 96 فرعاً ومكتباً للصرف بحلول العام 2016، وفي هذا الاطار سيتم خلال العام 2012 فتح 3 فروع جديدة ومكتبين للصرف.

وفي إطار خطط البنك لتوسيع وزيادة محفظة منتجاته، وتسويق منتجات وخدمات البنك بصورة تلبي احتياجات قاعدة عملائه المتنامية وتنال رضائهم، فيجرى العمل حاليا لطرح عدد من المنتجات التمويلية الجديدة مثل تمويل الرسوم الدراسية، الحج والعمرة، وتمويل الخدمات الصحية والعلاجية، كما تجرى الاستعدادات الان لافتتاح مركز الاتصالات الجديد وذلك في إطار الجهود الرامية نحو مزيد من التجويد والتحسين لمستوى الخدمات التي يقدمها البنك.

(جميع المبالغ بالدولارالأمريكي مالم يذكر خلاف ذلك)

البنك الإسلامي الأردني

تأسس البنك الاسلامي الاردني في عام 1978 م وهو أول بنك في الأردن يقوم بتقديم جميع أنواع الأعمال المصرفية والخدمات التمويلية والأنشطة الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية الغراء. يقدم البنك خدماته عبر فروعه المنتشرة في كافة أنحاء الأردن والتي يبلغ عددها أكثر من 75 فرعاً متضمنة 12 مكتباً للصرف بالاضافة إلى مكتب جمركي.

الاسم: **الأستاذ/ موسى شحادة**

المنصب: **نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي**

العنوان: **ص.ب 926225،**
عمان 11190،
الأردن

هاتف: **+9626 567 7377**

فاكس: **+9626 566 6326**

jordanislamicbank.com

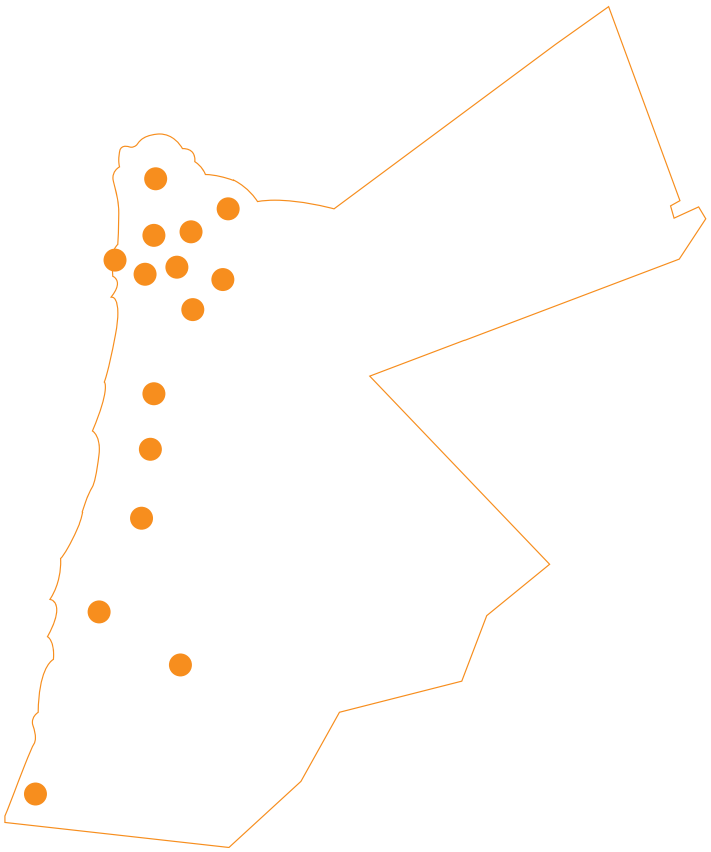

تقرير الرئيس التنفيذي (يتبع)

بنك البركة مصر
تأسس سنة 1980

خلال العام 2011 ارتفع الناتج القومي الإجمالي المصري إلى حوالي 1.8 ٪ فقط مقارنة بمعدل نمو قوي حققه الاقتصاد المصري خلال العام 2010 بلغ حوالي 5.1 ٪، ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى حالة عدم الاستقرار التي شهدتها البلاد على خلفية احداث فبراير 2011. وبرغم هذا التباطؤ في معدلات النمو إلا أن الجهات المسئولة تمكنت من احتواء الاثار السلبية للتضخم وابقاءه عند معدل 10.2 ٪ وهو مستوى جيد مقارنة بمعدله البالغ 10.7 ٪ في عام 2010. الا أنه لوحظ التراجع المستمر لإحتياطيات البنك المركزي من النقد الاجنبي من حوالي 36 مليار دولار في ديسمبر 2010 إلى 20 مليار دولار في نوفمبر 2011 بسبب سياسات دعم العملة المحلية في أسواق صرف العملات الاجنبية وإحتواء الاثار السلبية للتضخم، وعلاوة على ذلك فقد ارتفع عجز الحساب الجاري من مستواه المتوسط عند فقط – 0.2 ٪ من الناتج القومي الإجمالي في عام 2010، إلى – 2.1 ٪ في العام الحالي، كما ارتفع عجز موازنة الدولة من – 8.0 ٪ في عام 2010 إلى – 10.0 ٪، بسبب الانخفاض الكبير في تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

لقد أدى خفض درجة التصنيف الائتماني لمصر من قبل العديد من وكالات التصنيف العالمية إلى انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية وارتفاع تكاليف التأمين. كما أدت جهود وزارة المالية المصرية لتغطية عجز الموازنة عن طريق إصدار العديد من أدوات الدين إلى ارتفاع أسعار الفائدة على أذونات الخزانة، ومع ذلك، ظلت معدلات الفائدة الأساسية للإقراض لليلة واحدة والودائع دون تغيير من قبل البنك المركزي حتى نوفمبر 2011، حينما تم رفعها في خطوة هدفت في المقام الاول لدعم قيمة الجنيه المصري المتدهورة، ومحاولة تجنب الاثار السلبية على الاقتصاد. وعلى الرغم من هذه الجهود، أثرت الحالة الشديدة لعدم التيقن والقلق على جميع جوانب الحياة التجارية.

وقد تعامل بنك البركة مصر مع هذه التحديات من خلال عدد من التدابير والاجراءات الاحترازية لاحتواء الاثار السلبية للأوضاع الاقتصادية في البلاد على عمليات ونشاطات البنك، حيث تم في هذا الاطار فتح قنوات للاتصال والتواصل مع قطاع عريض من قاعدة عملاء البنك الرئيسية الأمر الذي ساعد هؤلاء على تسيير اعمالهم بصورة طبيعية إلى حد كبير ومساعدة البعض الاخر في الجوانب المتعلقة بمديونايتهم. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار السائدة فقد حققت قاعدة أصول البنك نموا بنسبة 9 ٪ بالجنيه المصري، و 5 ٪ بما يعادله بالدولار الأمريكي، لتصل إلى 2.5 مليار دولار أمريكي، وارتفع حجم محفظة التمويل والاستثمار بنسبة 4 ٪ ليبلغ 2.1 مليار دولار، معظمها نتيجة للزيادة بمقدار الضعف في الاستثمارات المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة، اذ تمت إعادة تخصيص أموال من مضاربة الحكومة إلى استثمارات حكومية محتفظ بها لغير غرض المتاجرة. وقد شكلت المرابحة والاستثمارات المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة الجزء الأكبر من المحفظة بنسبة 94 ٪. وتم تمويل الزيادة في الأصول جزئيا بزيادة قدرها 4 ٪ في ودائع العملاء متضمنة حقوق حاملي حسابات الاستثمار.

وارتفع إجمالي دخل البنك من عقود التمويل والاستثمارات المشتركة بنسبة 21 ٪ ليبلغ 201 مليون دولار، شكلت حصة المستثمرين منه 130 مليون دولار. أما حصة البنك، بما في ذلك حصته كمضارب، فقد بلغت 71 مليون دولار وهو أكثر من عام 2010 بما يقارب 42 ٪. وبعد إضافة الدخل من العمولات والرسوم وكذلك إيرادات التشغيل الأخرى، ارتفع مجموع الدخل التشغيلي بنسبة 32 ٪ ليبلغ 85 مليون دولار.

ومن ناحية أخرى، فقد ارتفع إجمالي المصاريف التشغيلية بنسبة 14 ٪ ليصل إلى 33 مليون دولار، وذلك بسبب قيام البنك بتعديل الهيكل الراتبي بنسبة زيادة بلغت 27 ٪. وقد تم ذلك بسبب زيادة معدلات التضخم التي صاحبتها زيادة بنسبة 2 ٪ في مصاريف التشغيل الأخرى، وبذلك يكون صافي الدخل التشغيلي قد ارتفع بنسبة 46 ٪ ليبلغ 52 مليون دولار. وحيث أن المخصصات ارتفعت بشكل كبير تجاوبا مع هذه الأوقات الصعبة، بالإضافة إلى ارتفاع رسوم الضرائب، انخفض صافي الربح بالمقارنة مع عام 2010، حيث أنهى البنك السنة بربح بلغ 18 مليون دولار.

خلال العام قام البنك بافتتاح فرع جديد في منطقة عرابي، وبذلك اصبح لبنك البركة مصر شبكة فروع تتكون من 26 فرعاً ومكتباً لاستبدال العملة، كما تمت توسعة شبكة الصراف الآلي لتبلغ 21 جهازا بعد ان كانت 20 جهازا في العام السابق. كما نال منتج صكوك البركة الاسلامية الذي تم طرحه مؤخرا على تجاوب جيد من السوق، وهذه الصكوك مقومة بالجنيه المصري بفترة استحقاق مدتها 10 سنوات، وتتضمن العديد من المزايا والمنافع لحملتها إذ تتيح لهم استلام العائد اما كل ثلاثة أشهر أو عند نهاية الفترة. علما بأن البنك قد تمكن من جمع 125 مليون جنيه مصري خلال ثلاثة أشهر فقط منذ طرحها للجمهور. من ناحية اخرى فقد اكتملت الاستعدادات لتدشين خدمات البنك المصرفية عبر الانترنت والهاتف المحمول وذلك فور الانتهاء من المرحلة الثانية لنظام العمليات المصرفية الرئيسية، وفي نفس الاطار تجرى الاستعدادات للاعلان عن بطاقة الائتمان الاسلامية خلال الاشهر القليلة القادمة. علما بأن البنك كان قد تمكن من الانتهاء من تنفيذ متطلبات بازل II خلال العام، وتمكن كذلك من تعزيز اجراءات ونظم مكافحة غسيل الاموال وسياسة "أعرف عميلك".

لقد أثبت بنك البركة مصر مرة أخرى مدى التزامه تجاه متطلبات المسئولية الاجتماعية في المجتمع المصري، حيث قام البنك بتمويل إنشاء وحدة متخصصة في جراحة المخ والاعصاب والعمود الفقري بمستشفى عين شمس الجامعي، وانشاء وحدة عناية فائقة بمستشفي جامعة القاهرة، وانشاء وحدة لغسيل الكلى بمستشفى المنصورة الجامعي، بالإضافة إلى تبرعات غذائية وسلع أساسية للمحتاجين بمناسبة شهر رمضان المبارك.

قام بنك البركة مصر خلال العام بزيادة رأس المال المصدر بمبلغ 80.3 مليون جنيه مصري عن طريق تحويل مبلغ مماثل من الأرباح الموزعة، كما يخطط البنك لزيادة رأس ماله المدفوع ليصل إلى مليار جنيه مصري بحلول العام 2013 وهو سيجعله مساويا لرأس المال المصرح به. وفي إطار الخطة الاستراتيجية الخمسية للتوسع يعتزم البنك افتتاح 13 فرعا ومكتبا لاستبدال العملة ليصل مجموع فروع ومكاتب الشبكة إلى 39 فرعا بحلول عام 2016. ويسعى البنك لاستكمال محفظة منتجات بطاقات الدفع الالي بطرح بطاقتي البركة الذهبية والفضية خلال الفترة المقبلة وقبل ذلك سيتم طرح بطاقة البركة البرونزية في القريب العاجل.

(جميع المبالغ بالدولارالأمريكي مالم يذكر خلاف ذلك)

بنك البركة مصر

بدأ بنك البركة مصر نشاطه منذ أكثر من 21 عاماً عمل خلالها وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء. يوفر البنك سلسلة من الخدمات والمنتجات والودائع الادخارية المختلفة التي تناسب مختلف الفئات، كما يقوم البنك بتوفير التمويل للعديد من القطاعات الاقتصادية في السوق المصري، بالإضافة إلى تقديم التسهيلات الائتمانية للشركات والمساهمة في تمويل المشاريع الوطنية المهمة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. يقدم البنك خدماته المصرفية من خلال 22 فرعاً و4 مكاتب لصرف العملات الأجنبية منتشرة في أهم المدن المصرية.

الاسم: **الأستاذ/ أشرف الغمراوي**

المنصب: **نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي**

العنوان: **60 شارع محيي الدين أبو العز، ص.ب. 455، الدقي، الجيزة، مصر**

هاتف: **+2023 748 1222**

فاكس: **+2023 761 1436 /7**

albaraka-bank.com.eg

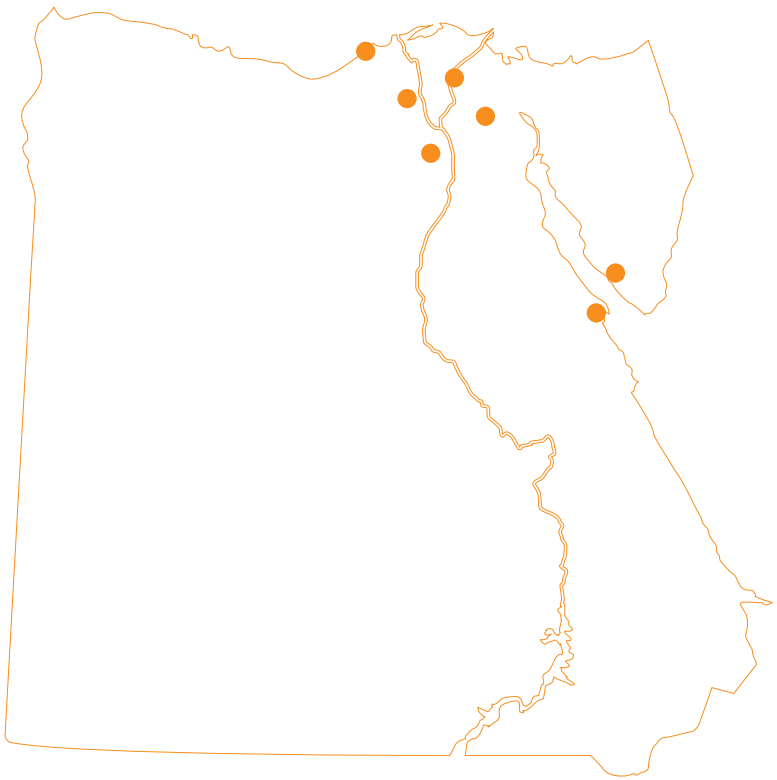

تقرير الرئيس التنفيذي (يتبع)

بنك البركة الجزائر
تأسس سنة 1991

حقق الاقتصاد الجزائري معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بلغ 2.9 ٪ في 2011 مقارنة بحوالي 3.3 ٪ في عام 2010. بشكل عام لم يتغير متوسط معدل التضخم حيث حافظ على مستوى 4.5 ٪. كما ارتفع الحساب الجاري من 7.9 ٪ من الناتج المحلي إلى ما يقدر بنحو 13.7 ٪ من الناتج المحلي.

واصلت إيرادات الجزائر من النفط والغاز في النمو، حيث ارتفعت بنسبة تقدر بنحو 20 ٪ في عام 2011. وبوجود الاحتياطيات الضخمة والإيرادات المستمرة من النفط والغاز، تواصل الحكومة الجزائرية الحفاظ على استراتيجيتها طويلة الأجل في الاستثمار في المشاريع التي تعود بالفائدة على الشعب الجزائري وتحد من البطالة. كما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية الواردة أيضا مما يدل على استمرار الاستقرار في البلاد. وتشمل المشاريع التي يجري التخطيط لها انشاء خط أنابيب ثان للغاز بين الجزائر وايطاليا، ومشروعا مشتركا مع قطر لبناء عدد من مصانع الصلب الكبيرة بطاقة 5 ملايين طن سنويا، ومصنعا كبيرا جديدا للسيارات. وقد خففت الحكومة الجزائرية أيضا جوانب معينة من الأنظمة التي استحدثتها مؤخرا، حيث سمحت بزيادة حصة المصدر التي يسمح له بالاحتفاظ بها من مداخيل صادراته بالعملة الأجنبية خارج إطار المنتجات النفطية والمنجمية إلى 40 ٪ من القيمة المصدرة، والسماح لشركات التصنيع بالاستفادة من آليات دفع أخرى غير خطابات الاعتماد لوارداتها الأساسية. وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي، يسمح البنك المركزي الجزائري الآن للبنوك القيام بعمليات الإقراض والاقتراض فيما بينها بالعملات الصعبة سواء عن طريق استعمال مواردها الخاصة أو باستعمال ودائع العملاء بالعملة الصعبة. كما زادت أيضا السيولة في السوق من خلال السماح بشراء السندات في السوق المفتوحة، وبينما سمح لأسعار الفائدة بالانخفاض، إلا أنه في الوقت ذاته رفع متطلبات نسبة كفاية رأس المال للبنوك إلى 21 ٪.

ارتفع إجمالي أصول بنك البركة الجزائر بنسبة 9 ٪ ليبلغ 1.8 مليار دولار، مع زيادة في النقدية ومحافظ الإجارة المنتهية بالتمليك والاستصناع معوضاً انخفاضاً في محافظ المرابحة والمشاركة والسلم. وقد تم تمويل التوسع في محفظة التمويل والاستثمار التى ارتفعت بنسبة 4 ٪، وكذلك الاصول السائلة التي ارتفعت بنسبة 19 ٪، من خلال الزيادة في الحسابات الجارية والأخرى للعملاء التى وصلت إلى 661 مليون دولار اي بنسبة نمو بلغت 12 ٪ ، وكذلك من خلال الزيادة في حقوق حاملي حسابات الاستثمار التي وصلت إلى 707 مليون دولار، اي بنسبة نمو بلغت 15 ٪ .

إجمالي الدخل المشترك من مستحقات البيوع وعقود التمويل والاستثمار انخفض بنسبة 5 ٪ ليصل إلى 59 مليون دولار. بعد خصم حصة المستثمرين من هذا الدخل بلغت حصة البنك بما في ذلك حصته كمضارب 37 مليون دولار بانخفاض قدره 17 ٪ عن العام السابق. وبالرغم من ذلك، فإن الدخل من الخدمات المصرفية والايرادات التشغيلية الأخرى قد ارتفع بنسبة 22 ٪ ليبلغ كل منهما 54 مليون دولار و20 مليون على التوالي، وبذلك ارتفع مجموع الدخل التشغيلي للسنة بنسبة 6 ٪ ليصل إلى 111 مليون دولار. ساهمت زيادة تكلفة الموظفين والتكاليف الأخرى في زيادة بنسبة 12 ٪ في إجمالي المصروفات التشغيلية لتصل إلى 33 مليون دولار، مما نتج عنه صافي أرباح تشغيلية قدرها 77 مليون دولار وهو ما يزيد بنسبة 3 ٪ عن العام السابق. بعد خصم مخصصات أقل ولكن رسوم ضرائب أعلى بلغ صافي الربح 52 مليون دولار وهو ما يزيد بنسبة 18 ٪ عن عام 2010.

تمت توسعة شبكة فروع بنك البركة الجزائر في عام 2011 من 21 فرعا إلى 25 فرعا. كما يتم التوسع في عرض منتج التمويل الأصغر الناجح عبر شبكة فروع البنك المنتشرة في جميع انحاء البلاد. ويعتزم البنك طرح مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية الإلكترونية لعملائه، وذلك فور الانتهاء والبدء في التشغيل الكامل لنظام العمليات المصرفية الرئيسية الجديد، بالإضافة إلى منتجات التأمين التكافلي التي سيتم طرحها لأول مرة. وفي إطار خطته الاستراتيجية الخمسية، يعتزم البنك توسعة شبكة فروعه ليبلغ عددها 50 فرعا بحلول عام 2016 منها 4 فروع في عام 2012.

(جميع المبالغ بالدولارالأمريكي مالم يذكر خلاف ذلك)

بنك البركة الجزائر

تأسس بنك البركة الجزائر في مايو من العام 1991 م كأول مصرف إسلامي، وذلك وفقا للترخيص الممنوح له من قبل بنك الجزائر. تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك في تقديم خدمات الصيرفة بالتجزئة والصيرفة التجارية. ويدير البنك 25 فرعاً.

الاسم: **الأستاذ/ محمد الصديق حفيظ**

المنصب: **عضو مجلس الإدارة والمدير العام**

العنوان: **حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 1،**
طريق الجنوب، بن عكنون،
الجزائر، الجزائر

هاتف: **55 إلى 50 64 91 21 213+**

فاكس: **58 64 91 21 213+**

albaraka-bank.com

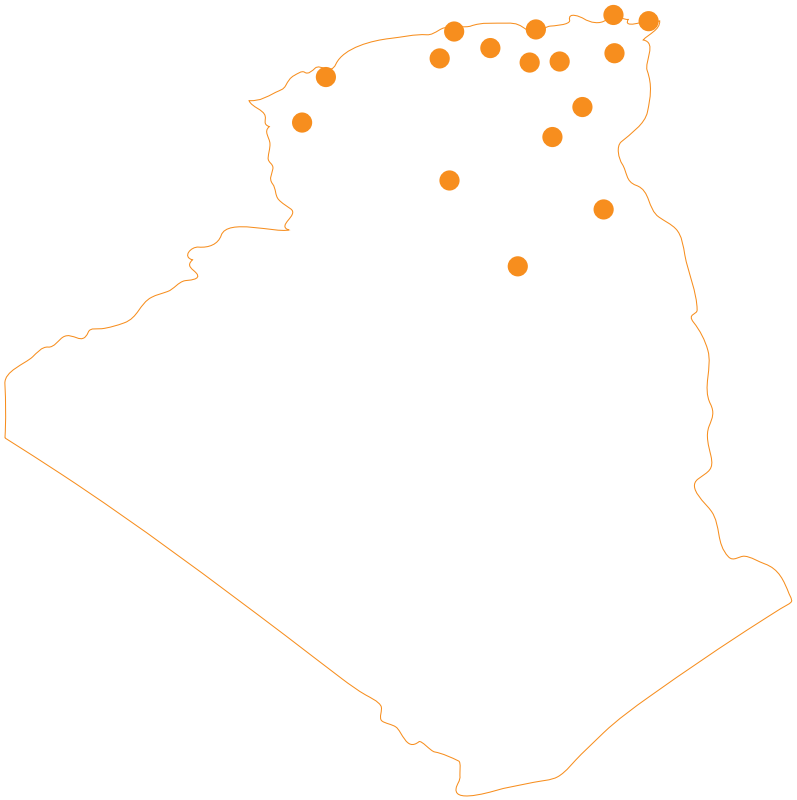

تقرير الرئيس التنفيذي (يتبع)

بنك البركة الإسلامي
تأسس سنة 1984 - البحرين

تعرض الاقتصاد البحريني في العام 2011 لانخفاض حاد في معدل النمو من نحو 4.1 ٪ المسجل في عام 2010 إلى ما يقدر بنحو 1.5 ٪ في 2011، ولكن بقي معدل التضخم منخفضا عند حوالي 1.0 ٪ مقارنة بمعدل 2.0 ٪ في السنة السابقة.

وعلى الرغم من حالة الحراك السياسي والمجتمعي التي حدثت مؤخرا، فإن الحكومة مازالت تبدو ملتزمة بالسعي إلى تحقيق مزيد من الاستقرار والأمن للبلاد من خلال النمو الاقتصادي في المقام الأول. ولا زالت الجهود تتواصل للحد من درجة اعتماد الاقتصاد على قطاع النفط والغاز وخفض نسبة البطالة في المملكة من خلال تشجيع مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولا سيما في قطاع الخدمات المالية الذي يستفيد من توفر بنية تحتية قانونية ورقابية متطورة لا تجارى في المنطقة. ومن الجدير بالذكر أن القطاع المصرفي في البحرين لم يتأثر بشكل مباشر بالأحداث، حيث كانت البنوك قادرة على العمل بشكل طبيعي ومزاولة أعمالها دون انقطاع أو توقف.

يعمل بنك البركة الإسلامي البحرين بموجب ترخيص لتقديم خدمات مصرفية بالتجزئة صادر من مصرف البحرين المركزي، ويعتبر البنك الذي تأسس في عام 1984 من أوائل البنوك الإسلامية في البحرين. وارتفع إجمالي أصول بنك البركة الموجودة في البحرين في عام 2011 بنسبة 22 ٪ ليبلغ 844 مليون دولار. وارتفع مجموع التمويل والاستثمارات بنسبة 15 ٪ ليبلغ 701 مليون دولار، شكلت التمويلات بالمرابحات والمضاربات والمشاركات وكذلك الإجارة المنتهية بالتمليك وذمم الإجارة المدينة الجزء الأكبر منها مما عوض الانخفاض في الاستثمارات المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة والأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة، كما ارتفعت النقدية لأكثر من الضعفين لتبلغ 125 مليون دولار. ومن ناحية أخرى حققت ودائع العملاء نمواً بنسبة 10 ٪ لتبلغ 573 مليون دولار متضمنة حقوق حاملي حسابات الاستثمار.

وارتفع إجمالي دخل البنك من عقود التمويل والاستثمارات المشتركة بنسبة 16 ٪ ليبلغ 22 مليون دولار وبعد احتساب حصة المستثمرين ارتفعت حصة البنك من هذا المصدر متضمنة حصة البنك كمضارب بنسبة 22 ٪ لتصل إلى 11 مليون دولار. بينما انخفض دخل البنك من عقود التمويل والاستثمارات الذاتية لأقل من مليون دولار مقارنة بـ 12 مليون دولار في 2010 (والتي كانت ناجمة بشكل أساسي من الربح البالغ 9.8 مليون دولار والناتج عن دمج فروع البنك في باكستان مع بنك الإمارات الإسلامي العالمي) حيث لم تعوض الزيادة في الدخل من الاستثمارات المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة الانخفاض الحاصل في الدخل من تمويل المضاربات والاستثمارات. ونتيجة لذلك انخفضت الإيرادات التشغيلية بنسبة 32 ٪ لتصل إلى 18 مليون دولار بينما ارتفعت المصروفات التشغيلية بنسبة 4 ٪ فقط لتبلغ 18 مليون دولار. ونتيجة لهذه الأسباب حقق البنك خسائر تشغيلية هامشية ولكن بسبب صافي استرداد المخصصات تمكن البنك من تحقيق صافي دخل طفيف للسنة.

وفي إطار خطته الاستراتيجية الجديدة للتوسع في البحرين، افتتح البنك فرعاً جديدا في عام 2011، ليصبح مجموع شبكته 6 أفرع. ومن المتوقع أن يتم افتتاح فرع آخر في عام 2012، كما يتم التخطيط أيضا لتركيب 4 أجهزة صراف آلي جديدة خلال نفس الفترة. وقام البنك خلال عام 2010 بطرح بطاقة تقسيط التمويلية وهي بطاقة توفر إمكانية القيام بالعديد من معاملات المرابحة المالية في نفس الوقت من خلال بطاقة واحدة، ولا يزال هذا المنتج الفريد يلقى استحسان شريحة كبيرة من العملاء. كما يقوم البنك حاليا بتنفيذ خدمات الهاتف المحمول والخدمات المصرفية الإلكترونية، أما خدمات الرسائل القصيرة فمن المقرر طرحها خلال العام المقبل. ويخطط البنك لطرح بطاقات مدفوعة مسبقا وذلك بالتنسيق مع شريك استراتيجي، أما في مجال التأمين فسيتم تقديم منتجات التأمين التكافلي للعملاء في المستقبل القريب.

(جميع المبالغ بالدولارالأمريكي مالم يذكر خلاف ذلك)

بنك البركة الإسلامي

تأسس بنك البركة الإسلامي في البحرين في فبراير 1984 م، وهو يعمل كمصرف تجزئة واستثمار إسلامي. وقد حصل البنك على ترخيص بتوسيع نشاطه في باكستان في العام 1991. ويدير البنك حاليا شبكة واسعة من الفروع منها 6 افرع مصرفية في البحرين، و89 فرعا منتشرة في جميع انحاء باكستان.

الاسم: **الأستاذ/ محمد المطاوعة**

المنصب: **عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي**

العنوان: **برج البركة،**
ص.ب: 1882،
المنامة،
مملكة البحرين

هاتف: **+973 17 535 300**
فاكس: **+973 17 533 993**

barakaonline.com

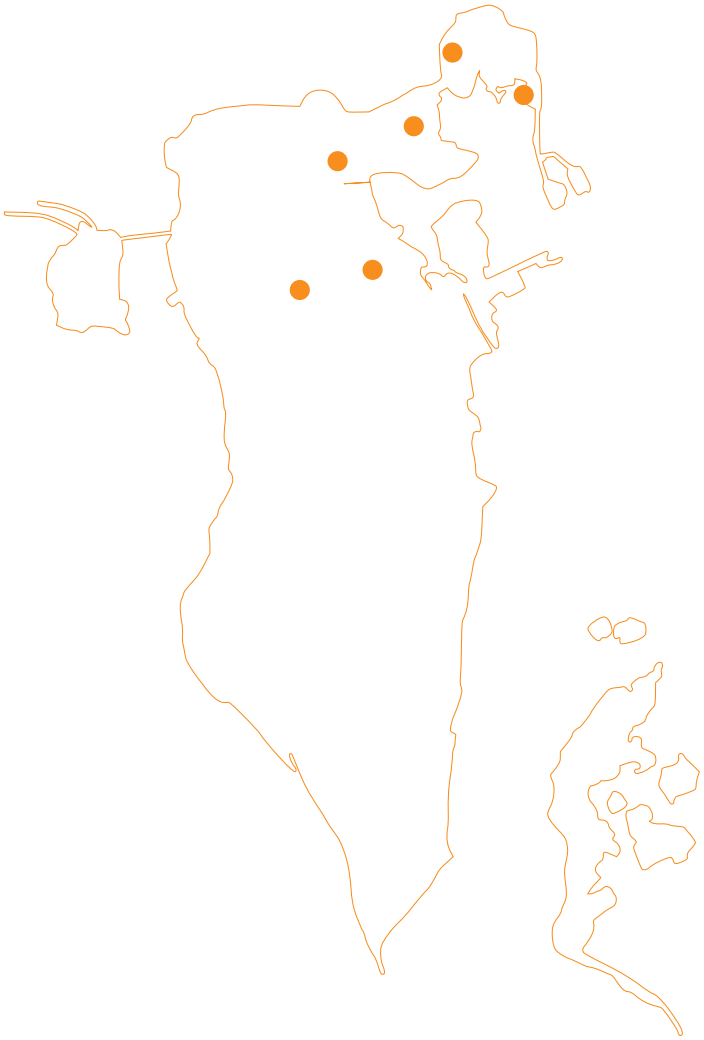

تقرير الرئيس التنفيذي (يتبع)

بنك البركة الإسلامي (يتبع)

بنك البركة (باكستان) المحدود

تأسس سنة 2010

لم يحقق اقتصاد باكستان في 2011 سوى نموا متواضعا بنحو 2.4 ٪ مقارنة مع النمو الأقوى بكثير بنسبة 3.8 ٪ في العام الماضي، حيث لازالت البلاد تعاني في محاولة التعامل مع آثار الفيضانات المدمرة التي ضربت البلاد في عام 2010، وبالأخص التعامل مع النقص في الطاقة الكهربائية الذي حدث كنتيجة مباشرة لهذه الفيضانات. وتعكس أزمة الطاقة الحادة والتي أدت إلى أعمال شغب في المدن الكبرى من قبل الجماهير المحبطة وأثرت بشكل خاص على الأنشطة الصناعية، فشلت الحكومة في تحقيق معدلات النمو اللازمة لخفض نسبة البطالة. وعلى الرغم من أن صناعة المنسوجات– وهي الصناعة الرئيسية في البلاد وتمثل 60 ٪ من صادراتها – قد حققت إيرادات قياسية في السنة المالية الماضية المنتهية في يونيو على خلفية زيادة الطلب من دول منظمة التعاون والتنمية على الملابس الأرخص ثمنا، إلا أن المستقبل بشكل عام غير مضمون. فلا يزال التضخم مرتفعا بشكل عنيد بمعدل يقدر بنحو 11.9 ٪ رغم أن هذا المعدل أقل نوعا ما من معدل 2010 الذي بلغ 15.5 ٪.

وفي محاولة لتحفيز الاقتصاد، قام البنك المركزي بخفض سعر الخصم بشكل مستمر على مدى العام الماضي، بحيث أصبحت معدلات الخصم لمدة ثلاثة شهور تقل الآن بحوالي 2 ٪ عن ما كانت عليه في نهاية عام 2010، على الرغم من أن سندات الحكومة لمدة 10 سنوات تدفع الآن 13.4 ٪ مقارنة مع 10.66 ٪ قبل سنة. وفي هذه الأثناء ارتفع العجز في الحساب الجاري إلى – 1.3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقابل – 0.9 ٪ في ختام عام 2010.

بدأ البنك الذي أصبح اسمه الآن بنك البركة (باكستان) المحدود أعماله لأول مرة في عام 1991 تحت اسم بنك البركة الإسلامي ش.م.ب.، البحرين (البركة البحرين) الذي يملكه بالكامل، وكان مسجلا في باكستان كمصرف أجنبي بموجب ترخيص بنك تجاري صادر من قبل البنك المركزي في باكستان. وفي أكتوبر 2010 تم بيع فروع بنك البركة البحرين في باكستان التي اندمجت بعد ذلك مع مصرف الإمارات الإسلامي العالمي، وقام بنك البركة البحرين بشراء حصة أغلبية قدرها 64.64 ٪ في الكيان المدمج لينشأ واحداً من أكبر البنوك الإسلامية في باكستان. وقام البنك الجديد بضم 60 فرعا تابع لمصرف الإمارات الإسلامي العالمي مع 29 فرع قائم لبنك البركة البحرين الحالي في كيان موحد، كما أضاف 34 جهاز صراف آلي آخر لشبكته الحالية. ويمثل تملك مصرف الإمارات الإسلامي العالمي ودمج فروعه في باكستان مع فروع بنك البركة جزءا مهما من خطط المجموعة للتوسع، بالإضافة إلى أن ذلك يدل دلالة واضحة على التزامها المستمر بسوق باكستان.

لقد نمت أصول بنك البركة باكستان (المدمجة) في عام 2011 بنسبة 19 ٪ بالروبية الباكستانية ولكن بنسبة 14 ٪ بما يعادله بالدولار الامريكي وذلك بسبب التغير في أسعار الصرف خلال تلك الفترة. وارتفع مجموع التمويلات والاستثمارات بنسبة 23 ٪ ليصل إلى 611 مليون دولار، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى زيادة كبيرة في محفظة استثمارات البنك المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة حيث نمت بنسبة 63 ٪ لتصل إلى 298 مليون دولار، في حين بقيت محفظة المرابحة مستقرة فيما ارتفعت محفظة المشاركة بشكل طفيف ومحفظة السلم بشكل كبير لتعوض الانخفاض في محفظة الاجارة المنتهية بالتمليك والتي انخفضت بنسبة 15 ٪. وتم تمويل التوسع الكلي للمحافظ بزيادة في ودائع العملاء بنسبة 16 ٪ والتي تتضمن حقوق حاملي حسابات الاستثمار والتي ارتفعت بنسبة 15 ٪ لتصل إلى 610 مليون دولار.

كما هو معلوم فإن أداء الوحدة الجديدة بنهاية العام 2011 لا يمكن أن تتم مقارنته بالاداء في العام 2010 ، وذلك بسبب أن عملية دمج شبكة فروع بنك الامارات الإسلامي العالمي التي تبلغ 60 فرعا والاكبر حجماً، مع فروع بنك البركة البحرين والتي يبلغ عددها 29 فرعاً قد تمت فقط بنهاية الربع الاخير من عام 2010. ومع ذلك فإن إجمالي الدخل التشغيلي كان أعلى بنسبة 84 ٪ ليبلغ 26 مليون دولار. ساهمت بشكل رئيسي في هذه الزيادة محافظ المرابحات والمشاركات والأستثمارات المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة والإجارة المنتهية بالتمليك التي ساهمت بحوالي 14 مليون دولار. وعند إضافة 6 مليون دولار من الاستثمارات المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة ذاتية التمويل مع الإيرادات التشغيلية الأخرى أصبح اجمالي الدخل التشغيلي 26 مليون دولار. نمت المصاريف التشغيلية بنسبة 151 ٪ لتصل إلى 21 مليون دولار، تاركةً صافي الدخل التشغيلي عند 4 مليون دولار. بعد احتساب المخصصات والضرائب، بلغ صافي الدخل 2 مليون دولار.

مع نهاية السنة بلغت شبكة فروع البنك 89 فرعا. وفي إطار خطته الاستراتيجية الطموحة، يخطط البنك لفتح 126 فرعا آخر على مدى السنوات الخمس المقبلة، منها 20 فرعا في عام 2012 وحده. وتمت إعادة هيكلة شبكة الاتصال الموسعة الخاصة بالبنك والتي تربط الفروع بالمكتب الرئيسي، حيث تتم الآن مزامنة جميع الفروع على شبكة واحدة. وفي هذه الأثناء تم الانتهاء من وضع خطة مفصلة لتحقيق التكامل في أنشطة البنك وأجهزته في مرحلة ما بعد الاندماج، ومن المقرر أن يتم تنفيذها خلال عام 2012. وحيث أن البنك الجديد يركز على تحديث وتطوير مجموعته من المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فإنه يخطط لطرح بطاقة خصم فيزا الجديدة لاستخدامها في نقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي على مستوى العالم، بالإضافة إلى تسهيلات تحويل الأموال بين البنوك، وستسمح هذه الخدمة للعملاء بتحويل الأموال بين البنوك التي يختارونها في جميع أنحاء البلاد، وسيتم طرح هذه المنتجات الجديدة حالما يتم تنفيذ التحول إلى نظام العمليات المصرفية الأساسية الجديد بشكل كامل.

وتشمل مساهمات بنك البركة باكستان الاجتماعية دعم "معهد الشمس المشرقة" الذي يوفر التعليم وعلاج النطق والتدريب المهني لأكثر من 400 طفل يعانون من مرض التوحد أو الشلل الدماغي، و"مؤسسة عناية" (كير) الخيرية التي توفر التعليم والتأهيل للأطفال المحرومين، بالإضافة إلى الشراكة مع "مؤسسة أفضل للثلاسيميا" في جهودها لتخليص باكستان من هذا المرض الخطير، ورعاية تأهيل المعاقين والمساهمة في تعليم الأطفال من خلال "مؤسسة المواطن".

(جميع المبالغ بالدولارالأمريكي مالم يذكر خلاف ذلك)

بنك البركة (باكستان) المحدود

تم تأسيس بنك البركة باكستان في العام 1991 م كفرع تابع لبنك البركة الاسلامي البحرين(من خلال 29 فرع). وفي أكتوبر من العام 2010 م تم الاستحواذ على بنك الإمارات الإسلامي العالمي ليشكل ذلك بنك البركة (باكستان) المحدود بشبكة فروع تبلغ 89 فرعاً.

الاسم: **الأستاذ/ شفقات أحمد**

المنصب: **عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي**

العنوان: **162 ، مدينة بنغالور،**
شارع فيصل الرئيسي،
كراتشي،
باكستان

هاتف: **+92 21 34315851**

فاكس: **+92 21 34546465**

albaraka.com.pk

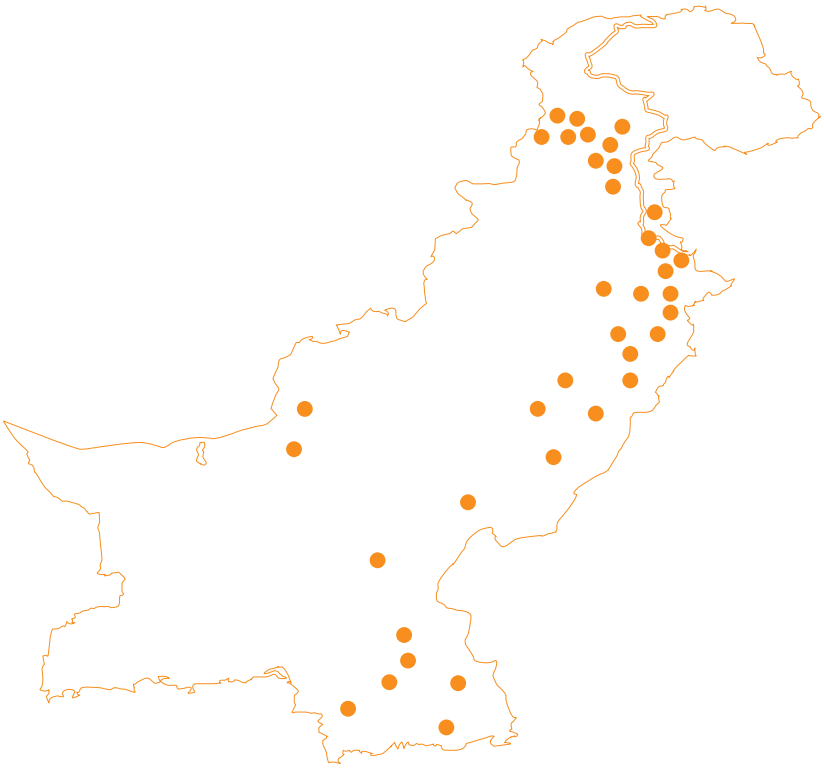

تقرير الرئيس التنفيذي (يتبع)

بنك البركة تونس
تأسس سنة 1983

في اعقاب الانتفاضة الشعبية التي حدثت في يناير 2011 ، فإن التركيز يكاد ينصب في محاولة التعرف على مدى قدرة الحكومة الجديدة في مواصلة تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي التي بدأتها الحكومة السابقة، وكذلك في مدى قدرتها على تجديد الجهود الرامية نحو تخفيض معدلات البطالة وزيادة النشاط الاقتصادي بصفة خاصة وسط المنشأت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وفي هذه الأثناء، عادت الأعمال بوجه عام إلى وضعها الطبيعي على الرغم من أن الاضطرابات كان لها أثر على الاقتصاد الذي تضرر أيضا بالإطاحة بالحكومة في ليبيا المجاورة وهي شريك تجاري مهم.

يقدر أن الاقتصاد التونسي قد انكمش بنسبة تزيد على 3.0 ٪ في الربع الأول من السنة عندما كانت الاحتجاجات الشعبية في أوجها، ولكن هذا الانكماش توقف بعد ذلك حيث تشير التقديرات الحالية لمعدل نمو في حدود صفر في المائة خلال عام 2011، مقارنة مع 3.1 ٪ في عام 2010. وتعرضت صناعة السياحة بشكل خاص لضربة شديدة، حيث انخفضت الإيرادات إلى النصف في ظل غياب السياح الذي كان يأتي معظمهم من الدول الأوروبية وكذلك أيضا من العالم العربي. وفي هذه الأثناء لم يلاحظ عن زيادات كبيرة في أسعار المستهلكين، أما معدل التضخم فإنه يقدر بنحو 3.5 ٪ مقارنة بـــ 4.1 ٪ في 2010.

بعد انخفاض في البداية خلال الشهور التسعة الأولى من السنة، ارتفع إجمالي أصول بنك البركة تونس في الربع الأخير بحيث أنهت السنة بانخفاض قدره 2 ٪ لتبلغ 545 مليون دولار، وانخفضت التمويلات والاستثمارات إلى 350 مليون دولار نتيجة الانخفاض في محافظ المضاربات بشكل رئيسي بنسبة 49 ٪، وارتفعت المرابحات القائمة في نهاية السنة بنسبة 8 ٪ لتبلغ 266 مليون دولار. وقد تم تمويل الأصول بشكل أساسي من ودائع العملاء (بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار) التي بلغت 443 مليون دولار رغم انخفاضها بنسبة 2 ٪. كما بلغ الدخل المشترك من المرابحات وعقود التمويل والاستثمار 19 مليون دولار، مما أدى إلى صافي عائد للبنك من هذا المصدر بمبلغ 13 مليون دولار. وبعد إضافة دخل بلغ 6 مليون دولار ساهمت به مصادر أخرى للدخل، يتمثل أغلبها في حصة المضارب في إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار الغير مدرجة في الميزانية والخدمات المصرفية، بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للسنة المنتهية 19 مليون دولار، والذي كان مساوياً لعام 2010. وارتفعت المصاريف التشغيلية عن سابقتها في عام 2010 بنسبة 28 ٪، حيث بلغت 10 مليون دولار. وبعد خصم المخصصات ورسوم الضرائب، سجل البنك صافي ربح بمبلغ 8 مليون دولار وهو ما يقل بنسبة 26 ٪ عن العام السابق.

وبالتطلع إلى المستقبل، ستركز استراتيجية بنك البركة تونس على تحقيق أقصى استفادة من نظام العمليات المصرفية الرئيسية الجديد، وهو من أحدث النظم وأكثرها تطورا، في تعزيز الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء، بما في ذلك الخدمات المصرفية الإلكترونية. ويخطط البنك أيضا لطرح بطاقة ماستر كارد الذهبية، وسيتم توسعة شبكة الفروع من 8 فروع حاليا إلى 13 فرعا بحلول عام 2016، بالإضافة إلى تركيب أجهزة صراف آلي في كل الفروع الجديدة. وسيتم تدشين مركز اتصالات في الفرع الرئيسي خلال العام 2012 للتركيز على احتياجات رجال الأعمال والشركات.

(جميع المبالغ بالدولارالأمريكي مالم يذكر خلاف ذلك)

بنك البركة تونس

تأسس بنك البركة تونس في 1983 م. ويمارس البنك أنشطته المصرفية على المستويين المحلي والخارجي وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية. ويدير البنك شبكة مكونة من 8 فروع منتشرة في جميع انحاء الجمهورية التونسية.

الاسم: **الأستاذ/ فرج زعق**

المنصب: **عضو مجلس الإدارة والمدير العام**

العنوان: **88، شارع الهادي شاكر 1002،**
تونس،
تونس

هاتف: **+21671 790000**
فاكس: **+21671 780235**

albarakabank.com.tn

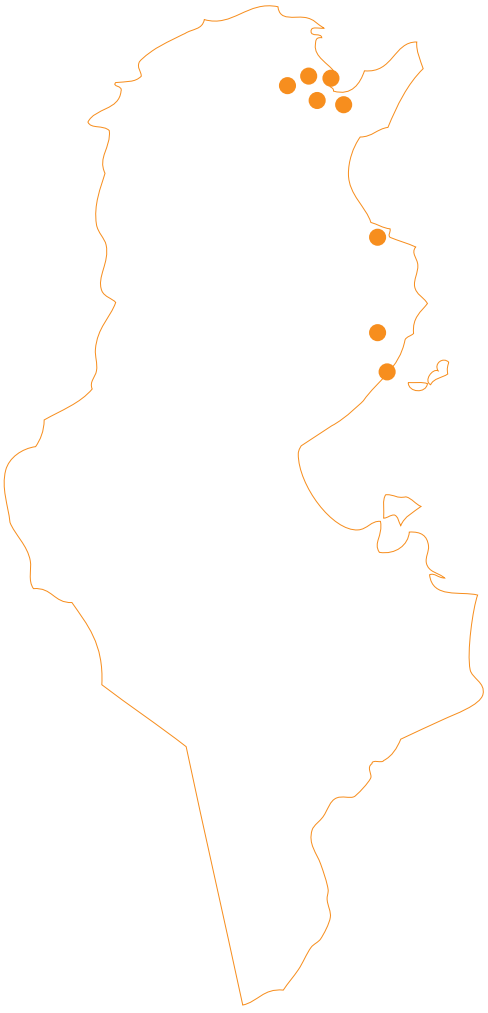

تقرير الرئيس التنفيذي (يتبع)

بنك البركة المحدود
تأسس سنة 1989 - جنوب أفريقيا

حقق اقتصاد جنوب افريقيا نموا يقدر بنحو 3.1 ٪ في عام 2011، وهو أداء جيد نسبيا مقارنة مع النمو بنسبة 2.8 ٪ المسجل في عام 2010. ومع ذلك استمر انخفاض قيمة الراند بصورة مطردة خلال الجزء الأكبر من السنة قبل أن يبدأ في التعافي في الربع الرابع، بالإضافة إلى أن ارتفاع أسعار واردات النفط الخام أدى إلى زيادة تقدر بحوالي 5.1 ٪ في معدل التضخم خلال العام، مقارنة بتضخم قدره 3.5 ٪ في عام 2010. وتم تقدير العجز في الحساب الجاري خلال عام 2011 بحوالي – 4.1 ٪.

لقد أعلن البنك الاحتياطي في جنوب أفريقيا اعتماد متطلبات بازل 3 اعتبارا من 1 يناير 2012. ويتوقع أن يكون أثر ذلك على البنوك بشكل عام هو زيادة متطلبات السيولة ورأس المال، ولكن ليس من المتوقع أن يؤثر كثيرا على بنك البركة جنوب أفريقيا.

ارتفعت الأصول الإجمالية لبنك البركة جنوب افريقيا في عام 2011 بنسبة 15 ٪ بقيمة الراند، ولكنها انخفضت بنسبة 6 ٪ عند ترجمتها إلى الدولار الأميركي. وتعكس الزيادة في الأصول بالعملة المحلية نموا بنسبة 18 ٪ في عمليات التمويل والاستثمار، وعلى رأسها المشاركة والمرابحة، رغم أن هذه الزيادة تترجم إلى انخفاض بالدولار الأميركي قدره 3 ٪. وقد تم تمويل النمو في الأصول بالعملة المحلية من خلال زيادة رأس المال بمبلغ 105 مليون راند، وكذلك من خلال ودائع العملاء التى ارتفعت بنسبة 12 ٪ بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار (وذلك على الرغم من ان الاخيرة مقومة بالدولار الامريكي قد انخفضت بنسبة 8 ٪).

ارتفع الدخل التشغيلي بالعملة المحلية بنسبة 16 ٪ وبنسبة 18 ٪ بالدولار الأمريكي ليصل إلى 17 مليون دولار، وتعود هذه الزيادة بشكل رئيسي على الزيادة بنسبة 14 ٪ في حصة البنك من التمويلات المشتركة بعد توزيع حصه حقوق حاملي حسابات الأستثمار وعلى الزيادة في الإيرادات من الخدمات المصرفية. ارتفع ايضاً اجمالي المصاريف التشغيلية بالدولار الأمريكي بنسبة 9 ٪ ليبلغ 14 مليون دولار. بلغ صافي الدخل التشغيلي 4 مليون دولار، وأسفر ذلك بعد أحتساب المخصصات والضرائب، تحقيق صافي ربح للسنة بمبلغ 3 مليون دولار او زيادة بنسبة 71 ٪ عن عام 2010.

بعد أن تم في عام 2010 التنفيذ الكامل لنظام "إيكويجين" الجديد للعمليات المصرفية الإسلامية الرئيسية من شركة مايسيس، أصبح البنك قادرا على البدء في تقديم المنتجات المصرفية الإلكترونية لعملائه وللأفراد بشكل خاص، مما كان له الاستحسان الكبير بين العملاء. وتشمل المنتجات الأخرى التي استحدثت مؤخراً بيع القطع الأجنبي وحساب الحج الاستثماري الذي يجني ربحا سنويا ويكون مؤهلا للدخول في سحب سنوي للحصول على جائزة تذكرة سفر مرجعة وتسهيلات التمويل العقاري بالمشاركة المتناقصة. ومن ضمن المنتجات الجديدة التي يتم تطويرها ويتوقع طرحها في المستقبل القريب، سيكون هناك تسهيلات تمويل بيع الأثاث بالتجزئة ومنتج إجارة وحساب الشيكات. ويتوقع البنك أن تتم الموافقة قريبا على الطلب الذي قدمه للسلطات المختصة للحصول على ترخيص كامل للتعامل في العملات الأجنبية، مما سيمكنه من بدء التداول في العملات الأجنبية في عام 2012. كما يخطط البنك لتوسعة وجوده في منطقة جوتينج عام 2012 عن طريق فتح مكتب يستهدف تلبية احتياجات المهنيين. وبموجب الخطة الاستراتيجية الخمسية يعتزم البنك افتتاح 3 فروع جديدة أخرى خلال السنوات الأربع المقبلة ليكون مجموع فروع الشبكة 14 فرعا بحلول عام 2016.

(جميع المبالغ بالدولارالأمريكي مالم يذكر خلاف ذلك)

بنك البركة المحدود

تأسس بنك البركة المحدود في جنوب إفريقيا عام 1989 م كمصرف اسلامي تجاري. ويدير البنك أنشطته من خلال 6 أفرع متخصصة في مصرفية التجزئة و4 أفرع أخرى متخصصة في تمويل المؤسسات.

الاسم: **الأستاذ/ شبير شوهان**

المنصب: **عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي**

العنوان: **2 كينغزميد بوليفارد،**
مكتب كينغزميد بارك،
شارع ستولوارت سايملن،
دوربان 4001،
جنوب أفريقيا

هاتف: **+2731 364 9000**

فاكس: **+2731 364 9001**

albaraka.co.za

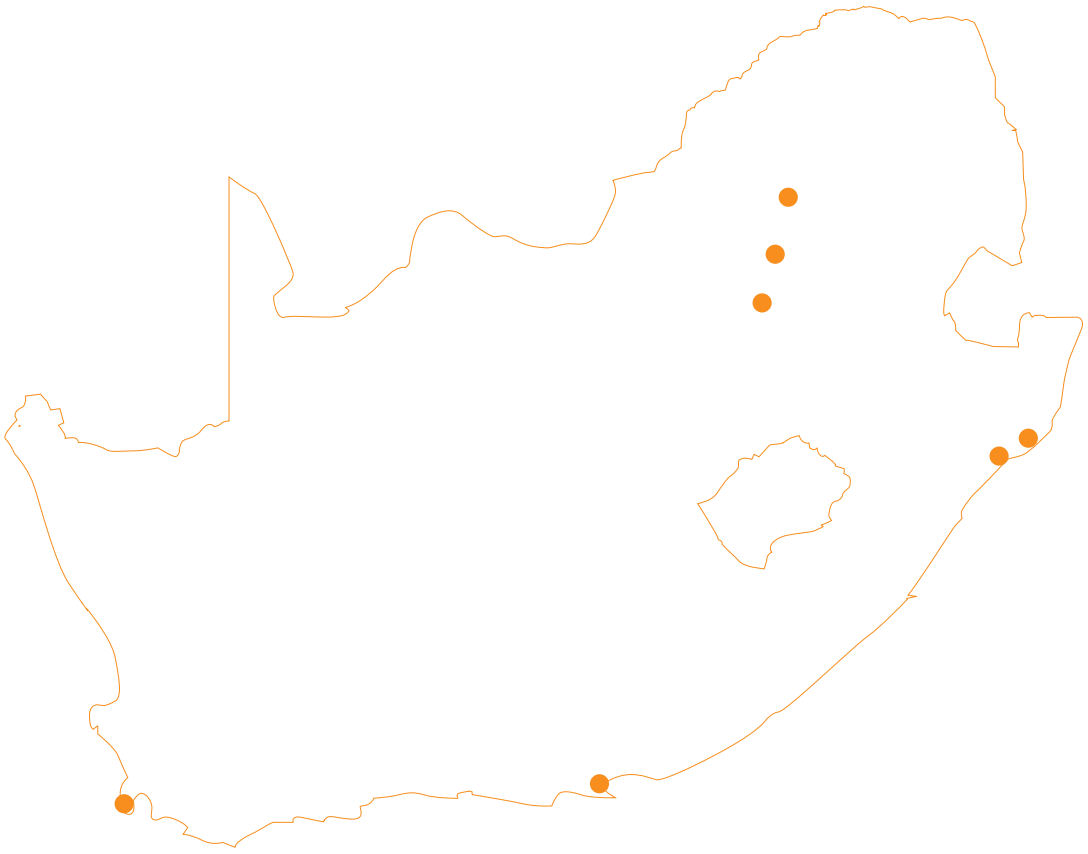

تقرير الرئيس التنفيذي (يتبع)

بنك البركة السودان
تأسس سنة 1984

كان لانفصال الجنوب عن السودان في يوليو العديد من الاثار السالبة على الدولة الأم، فعلى الصعيد الجغرافي فإن السودان فقد حوالي 26 ٪ من مساحة أراضيه لصالح دولة الجنوب الوليدة، ولم تعد لديه أية حدود برية مع كل من يوغندا، كينيا، وجمهورية الكونغو، كما تقلصت الحدود مع كل من اثيوبيا وجمهورية افريقيا الوسطى. أما على الصعيد السكاني فقد ذهب ما يعادل 22 ٪ من عدد السكان لصالح دولة الجنوب. اقتصاديا، وكنتيجة طبيعية للانفصال كان لابد أن يتم إعادة توزيع الثروات والموارد الطبيعية خاصة النفط الخام، وهو امر كان له تاثيره البالغ على الدولة الام خاصة إذا ما علمنا أن استغلال احتياطي النفط في السودان يمثل حتى الآن 50 ٪ من إجمالي إيرادات الدولة، و70 ٪ من الميزانية و95 ٪ من عائدات النقد الأجنبي، ونتيجة لمتطلبات إعادة توزيع الثروة المبنية على واقع الانفصال فقد فقدت الدولة الام حوالي 75 ٪ من إيرادات النفط. وبذلك يمكن القول ان المحصلة النهائية لنتائج توزيع الثروة النفطية كانت إلى حد كبير في صالح دولة جنوب السودان. ونتيجة ذلك فقد تأثرت المؤشرات الاقتصادية الرئيسية للدولة الام حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي، وهبطت قيمة الجنيه السوداني، كما تم تقدير معدل الانخفاض في الناتج القومي الاجمالي ليكون في حدود – 0.2 ٪ في 2011، وتراجعت الكتلة النقدية بحوالي 2 مليار جنيه سوداني. وقد أدت كل هذه العوامل الاقتصادية إلى ارتفاع معدلات التضخم مدفوعا بصورة رئيسية بارتفاع تكلفة الاستيراد، حيث ارتفع المعدل السنوي للتضخم من 15.4 ٪ في 2010 إلى 21.0 ٪ في سبتمبر 2011 وكان من المتوقع ان يصل إلى نسبة 22.0 ٪ خلال نهاية العام بالرغم من تضاعف بعض أسعار السلع الغذائية خلال نفس الفترة.

وعلى الرغم من ان عمليات التنقيب التي تجري حاليا في عدد من المناطق بشمال السودان يتوقع لها أن تؤدي إلى إكتشاف إحتياطيات نفطية جديدة بكميات تجارية، الا ان الاستفادة من الموارد التي ستوفرها هذه الاكتشافات ستأخذ بعض الوقت. ولذلك تسعى الحكومة لتشجيع الإنتاج غير النفطي من خلال زيادة خصخصة الشركات المملوكة للدولة ودعم صناعات التعدين غير النفطية مثل استخراج الذهب وتطوير احتياطيات الكروم المعروفة، بالإضافة إلى تشجيع صناعات القطن والصمغ العربي وتصدير الماشية، إلى جانب وجود مساع للحد من واردات بعض السلع غير الضرورية عن طريق زيادة الرسوم عليها، ومن المؤمل أن تؤدي هذه التدابير إلى تحسن ملموس على مدى السنوات الخمس القادمة.

تستمر المفاوضات بين السودان وجنوب السودان بهدف تنظيم التجارة بين الدولتين، وسيكون من الضروري تحديد الرسوم التي سيتوجب على جنوب السودان دفعها إلى السودان عن نقل النفط الخام عبر أراضي السودان وعن استخدام موانئه لتصديره. ويقدر حاليا أن يصل مجموع هذه الرسوم نحو 1.8 مليار دولار سنويا، وهو ما سيساعد نوعا ما في تخفيف آثار فقدان الشمال المفاجئ لعائدات النفط الذي أعقب الانفصال.

ويقوم البنك المركزي السوداني بالإشراف على تطوير وتحديث نظام المدفوعات والتسويات – واستحداث نظام التسويات الإجمالية الآنية لأول مرة – بالإضافة إلى عدد من تدابير حوكمة الشركات واستحداث نظام جديد للتدقيق في البنوك. كما يقوم البنك المركزي باتخاذ خطوات لتعزيز سوق المعاملات ما بين البنوك، وقام أيضا بتنشيط عمليات السوق المفتوحة لإدارة السيولة، ورفع الحد الأدنى لرأس المال المدفوع للبنوك من 80 مليون جنيه سوداني كما هو الحال الآن إلى 100 مليون جنيه سوداني.

لم يكن لانفصال جنوب السودان تأثير مباشر كبير على أنشطة بنك البركة السودان، لأن معظم عملياته تتركز في الشمال. ومع ذلك، انخفضت قيمة الجنيه السوداني بنسبة تزيد عن 6 ٪ مقابل الدولار الأمريكي في السوق الرسمية وهذا ما كان له بعض التأثير السلبي على أداء البنك. وارتفع إجمالي أصول البنك في عام 2011 بنسبة 24 ٪ بالجنيه السوداني وبنسبة 16 ٪ بما يعادله بالدولار الأمريكي، وكذلك كان الحال مع ودائع العملاء. وارتفع إجمالي التمويلات والاستثمارات بنسبة 21 ٪ بالجنيه السوداني وبنسبة 13 ٪ بالدولار الأمريكي، وجاءت الزيادة الرئيسية في عمليات التمويل والاستثمار من الاستثمارات المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة والمشاركة والمرابحة، بينما حان موعد استحقاق تمويل المضاربة وتم سدادها بالكامل. وشكلت الاستثمارات المحتفظ بها لغير غرض المتاجرة 59 ٪ من مجموع التمويلات والاستثمارات، في حين شكلت المرابحة 31 ٪. تم تمويل هذا النمو عن طريق زيادة بنسبة 17 ٪ في ودائع العملاء المتضمنة حقوق حاملي حسابات الأستثمار التي نمت بحد ذاتها بنسبة 21 ٪.

على الرغم من النمو الضئيل في ايرادات محفظة المرابحة، والنمو بنسبة 40 ٪ في إيرادات الاستثمارات المحتفظ بها لغرض غير المتاجرة، ارتفع إجمالي الدخل من عقود التمويل والاستثمار المشتركة بنسبة 19 ٪ مقارنة مع 2010 ليبلغ 24 مليون دولار، بعد خصم حصة المستثمرين ارتفعت حصة البنك من هذه العقود (بعد إضافة دخل المضارب) بنسبة 21 ٪ لتبلغ 20 مليون دولار.

إيرادات الخدمات المصرفية المرتفعه والإيرادات التشغيلية الأخرى أدت إلى تحقيق إجمالي دخل تشغيلي يبلغ 30 مليون دولار أمريكي وهو أعلى بنسبة 14 ٪ من 2010. لم تتغير المصاريف التشغيلية لتبقى عند 20 مليون دولار، تاركة صافي الدخل التشغيلي عند 10 مليون دولار، وفي ضوء المخصصات (مقارنة مع مخصصات مستردة في 2010) والضرائب المرتفعة، بلغ صافي الدخل للسنة 7 مليون دولار.

لم يحدث أي تغيير في شبكة فروع بنك البركة السودان حيث كان عدد الفروع 25 فرعا في نهاية العام. وفي إطار برنامج الخطة الاستراتيجية الخمسية للتوسع، يعتزم البنك إضافة 6 فروع جديدة ليصبح العدد الكلي للشبكة 31 فرعا، وستكون البداية بإضافة فرعين جديدين خلال عام 2012. كما يعتزم أيضا أن يطرح على مدار العام أو العامين المقبلين عددا من المنتجات ليضيفها إلى مجموعته الكبيرة من المنتجات والخدمات وتشمل تسهيلات تمويل تهدف إلى مساعدة المهنيين والحرفيين وتمويل الصادرات وتمويل قطاع التعدين والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وخدمة إرسال الإشعارات عن طريق الرسائل النصية القصيرة ودفع فواتير الهاتف وشراء الكهرباء عن طريق الهاتف المحمول وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، على سبيل المثال لا الحصر.

لقد قام البنك مؤخرا بطرح منتج الإجارة المنتهية بالتمليك والسلم الموازي كمنتجين جديدين، بالإضافة إلى منتج "تقسيط" (تسديد المشتريات بالأقساط) والتمويل العقاري ومنتجات التكافل، وقد تم تخصيص ميزانية لإنشاء مركز اتصال في عام 2012.

وكجزء من مساهمته في المسئولية الاجتماعية، يقوم البنك بتقديم تمويل لمشروعات انتاجية تقوم بها المرأة من خلال فرع الزهراء للسيدات، ودعم العديد من البرامج الاجتماعية التي يرعاها اتحاد البنوك السوداني، كما يدعم المراكز الصحية والمستشفيات ويقدم المساعدة في توفير العلاج الطبي للفقراء والمحتاجين. ويقوم البنك أيضا بتوفير الدعم التربوي من خلال مدرسة البركة ودورات وزارة التربية والتعليم وجامعة الأحفاد للبنات ورسوم التدريب لطلاب الجامعة وتقديم المساعدة للأبحاث ودعم الجمعيات الثقافية والرياضية.

(جميع المبالغ بالدولارالأمريكي مالم يذكر خلاف ذلك)

بنك البركة السودان

تأسس بنك البركة السودان في عام 1984 م وتتمثل نشاطاته في تقديم خدمات الصيرفة بالتجزئة، والصيرفة التجارية والاستثمارية. ويدير البنك نشاطاته من خلال 25 فرعاً.

الاسم: **الأستاذ/ عبدالله خيري حامد**

المنصب: **المدير العام**

العنوان: **برج البركة،**
ص.ب 3583،
شارع القصر - الخرطوم،
السودان

هاتف: **+249183 780 688**
فاكس: **+249183 788 585**

albaraka.com.sd

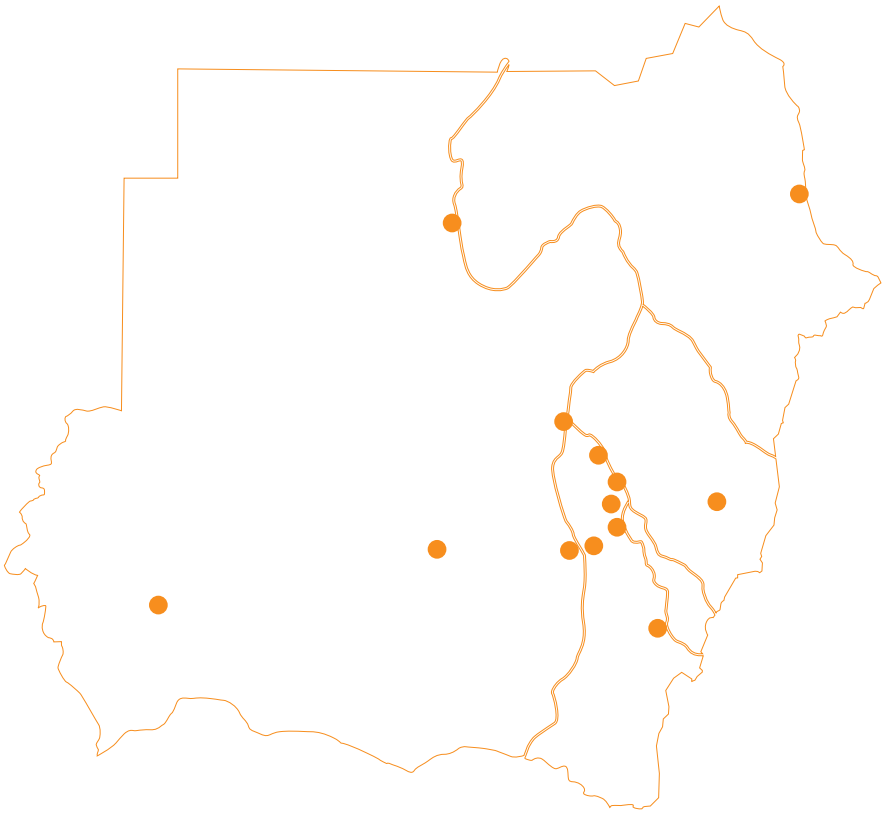

تقرير الرئيس التنفيذي (يتبع)

بنك البركة لبنان
تأسس سنة 1991

يرتبط الاقتصاد اللبناني ارتباطاً وثيقاً باقتصاد سورية، ولذلك من الطبيعي أن يتأثر بالأحداث الأخيرة وخاصة الاضطرابات المدنية والعقوبات الدولية على الاقتصاد السوري، وانعكس التأثير السلبي على السياحة والتجارة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يقدر أنه قد بلغ 1.5 ٪ فقط في عام 2011، بالمقارنة مع حوالي 7.5 ٪ في عام 2010. وبلغ معدل التضخم نحو 5.7 ٪، مرتفعا من 5.1 ٪ المسجلة في عام 2010. كما ارتفع العجز في الحساب الجاري من – 10.9 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010 إلى – 14.7 ٪ في عام 2011.

يراقب مصرف لبنان المركزي الوضع عن كثب وقد اتخذ خطوات لضمان الحفاظ على تمتع جميع البنوك اللبنانية بسيولة عالية وبرأسمال كاف التزاما بمعايير كفاية رأس المال لبازل 3. من ناحية أخرى، كان تأثير ذلك على بنك البركة لبنان محدودا للغاية، حيث شهد نموا في ودائع العملاء والتمويل والاستثمارات، كما حقق زيادة في العناصر الأساسية للدخل وخفضا في المصاريف التشغيلية.

شهد العام ارتفاعا في أصول بنك البركة لبنان بنسبة 20 ٪ لتبلغ 240 مليون دولار، إذ ارتفعت محافظ التمويل والاستثمار بنسبة 11 ٪ لتبلغ 136 مليون دولار، موزعة بالتساوي عبر معظم المحافظ فيما عدا محفظة الاستثمار في العقارات حيث زادت بنسبة 52 ٪. وتم تمويل هذه الزيادة عن طريق زيادة بنسبة 28 ٪ في ودائع العملاء، بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار. وكان إجمالي الدخل التشغيلي قد انخفض بنسبة 21 ٪ مقارنة مع 2010 ليبلغ 6 مليون دولار، ويرجع ذلك لانخفاض حصة البنك من الدخل المشترك ومن دخل عمليات المضاربة ومن عدم تكرار دخل من الاستثمارات العقارية كما في السنة الماضية. ومع أن مصاريف التشغيل انخفضت بنسبة 5 ٪ لتبلغ اقل بقليل من 8 مليون دولار، نتجت خسائر تشغيلية بلغت أقل بقليل من 2 مليون دولار، مما أدى إلى تحقق صافي خسارة – بعد احتساب المخصصات – بلغت أكثر بقليل من 2 مليون دولار مقارنة مع صافي خسارة بلغت 0.9 مليون دولار في 2010.

يقدم بنك البركة لبنان مجموعة كبيرة من المنتجات والخدمات لعملائه من تسهيلات تمويل شراء المنازل والسيارات ورسوم المدارس والجامعات والحج والعمرة إلى مجموعة متنوعة من الحسابات الجارية والاستثمارية والعديد من مختلف بطاقات الائتمان والخصم. ويعتزم البنك في 2012 تقديم تسهيلات جديدة لتمويل شراء نظم توليد كهرباء صديقة للبيئة وحساب جاري جديد يوفر للعميل سلة من الخدمات المصرفية مجانا مقابل رسم شهري. كما يعتزم أيضا طرح بطاقة دفع بلاتينية جديدة وبطاقة حج مدفوعة مسبقا. وتهدف استراتيجية البنك متوسطة المدى لتوسعة الشبكة إلى زيادة عدد الفروع من 7 فروع حاليا إلى 12 فرعا بحلول عام 2016، وكذلك توسعة شبكة الصراف الآلي في الوقت ذاته.

(جميع المبالغ بالدولارالأمريكي مالم يذكر خلاف ذلك)

بنك البركة لبنان

تأسس بنك البركة لبنان في عام 1991 م وكان يعمل البنك وفقاً لترخيص البنوك التجارية حتى عام 2004 م حين تم إقرار قانون البنوك الإسلامية وعند حصول البنك على ترخيص بنك إسلامي. ويقدم البنك خدمات الصيرفة بالتجزئة والصيرفة التجارية، وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال 7 فروع منتشرة في المدن الرئيسية في لبنان.

الاسم: **الأستاذ/ معتصم محمصاني**

المنصب: **عضو مجلس الإدارة و والمدير العام**

العنوان: **الطابق الثاني، مركز فردان 2000،**
شارع رشيد كرامي،
فردان، بيروت،
لبنان

هاتف: **+9611 808008**

فاكس: **+9611 806499**

al-baraka.com

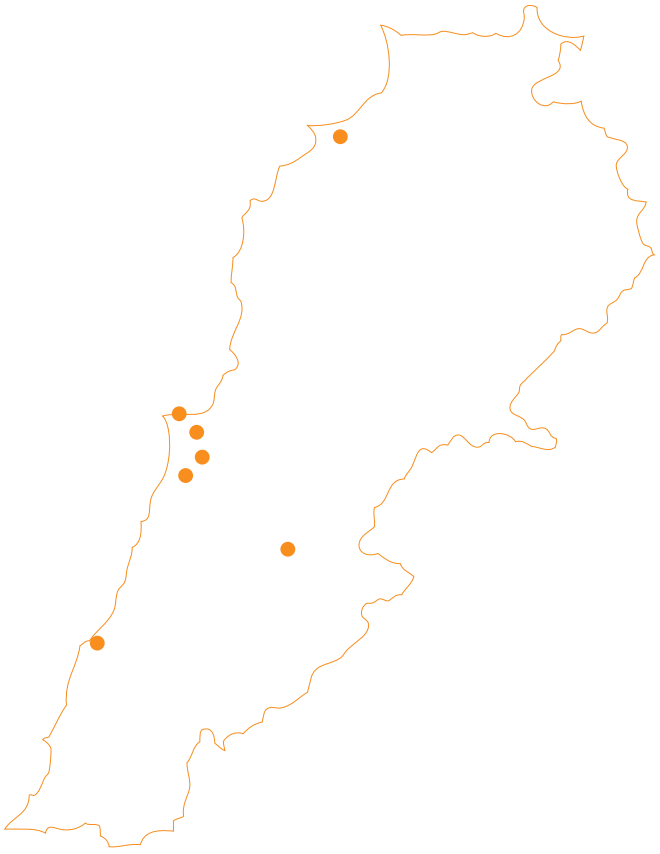

تقرير الرئيس التنفيذي (يتبع)

بنك البركة سورية
تأسس سنة 2009

انخفض الناتج المحلي الإجمالي في سورية في عام 2011 بنحو – 2.0 ٪، مقارنة مع نمو يقدر بنحو 3.2 ٪ في عام 2010. ويعزى ذلك في الأساس إلى التأثير السلبي للعقوبات الدولية التي فرضت على سورية في أعقاب الاضطرابات المدنية، بما في ذلك فرض حظر على الصادرات النفطية السورية إلى الاتحاد الأوروبي (والتي كانت قد بلغت 12 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2010)، بالإضافة إلى انخفاض عائدات السياحة.

بدأ بنك البركة سورية عملياته التجارية خلال الربع الثالث من عام 2010، ومنذ ذلك الحين وعلى الرغم من الاضطرابات في البلاد في الوقت الحاضر، نمت أعمال البنك بشكل مطرد. وارتفع إجمالي أصول البنك في ختام عام 2011 إلى ما يعادل 427 مليون دولار، بما في ذلك التمويل والاستثمارات التي بلغ مجموعهما 237 مليون دولار، وكانت محافظ المرابحات والمضاربات أكثر المحافظ نمواً كما اطلق البنك منتجات التمويل بالمشاركة في السوق السوري والذي شكل نجاحا جيداً للبنك. وتم تمويل هذا النمو عن طريق ودائع العملاء، بما في ذلك حقوق حاملي حسابات الاستثمار والتي بلغت في مجموعها 344 مليون دولار. وبلغ إجمالي الدخل التشغيلي 11 مليون دولار في حين بلغت مصاريف التشغيل في مجموعها 8 مليون دولار، مما نتج عنه أرباح تشغيلية بلغت 3 مليون دولار وصافي دخل بلغ ما يقارب 4 مليون دولار بسبب احتساب تكلفة المخصصات والضرائب المستردة، مقارنة بصافي خسارة بلغت 2 مليون دولار في عام 2010، والذي يعتبر جديراً بالثناء للسنة الأولى من العمليات.

توسعت شبكة فروع البنك، التي كانت تضم فرعين فقط في دمشق بما في ذلك الفرع الرئيسي في منطقة سبع بحرات من المدينة، إلى 9 فروع خلال السنة.

ويقدم البنك مجموعة من التسهيلات للشركات والأفراد ومنتجات الخزينة وحسابات الاستثمار والودائع وتمويل التجارة الخارجية والخدمات الإلكترونية لتحويل الأموال، ومجموعة من الخدمات الإلكترونية بما في ذلك الخدمات المصرفية عبر الإنترنت وبطاقات الخصم الالكترونية. ويخطط البنك لطرح بطاقة ائتمان وتسهيلات "مساومة" (شراء سلع معينة من تجار التجزئة بسعر مخفض ثم بيعها للمستهلكين بثمن يدفع على مدى فترة معينة) في عام 2012، كما يعمل أيضا على الإعداد لطرح خدمة الإشعارات المصرفية عن طريق الرسائل النصية القصيرة قريبا. وسيتم إنشاء مركز اتصال. كما يعتزم البنك تقديم خدمات تبديل العملات.

(جميع المبالغ بالدولارالأمريكي مالم يذكر خلاف ذلك)

بنك البركة سورية

تأسس بنك البركة سورية في ديسمبر 2009 م وبدأ بمزاولة أنشطته التجارية في 2010 م. يدير البنك انشطته من خلال شبكة مكونة من 9 فروع منتشرة في مواقع حيوية عبر الجمهورية السورية.

الاسم: **الأستاذ/ محمد حلبي**

المنصب: **الرئيس التنفيذي**

العنوان: **شارع عبدالرحمن شهبندر،**
ص.ب. 100،
دمشق،
سورية

هاتف: **+963 11 443 78 20**

فاكس: **+963 11 443 78 10**

albarakasyria.com

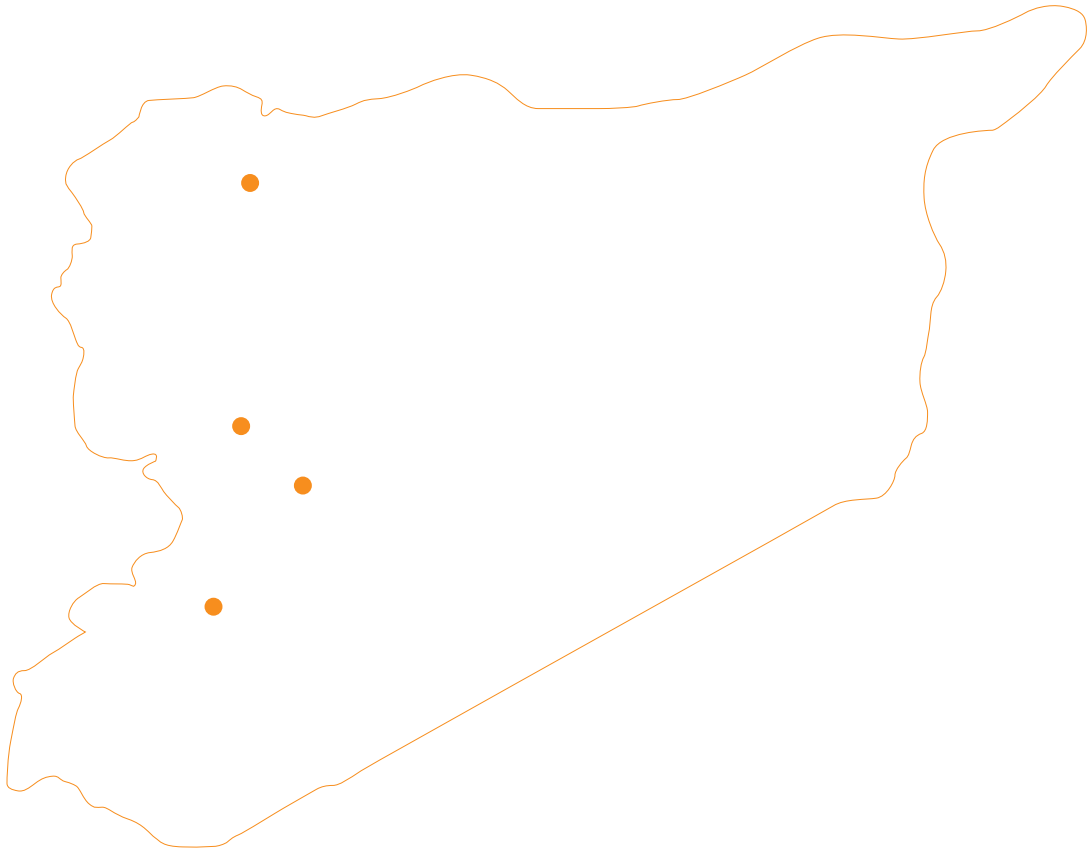

تقرير الرئيس التنفيذي (يتبع)

مجموعة البركة المصرفية
المكتب التمثيلي، إندونيسيا
تأسس سنة 2008

شهد الاقتصاد الإندونيسي في عام 2011 نموا يقدر بنسبة 6.5 ٪ مقارنة بمعدل نمو بلغ 6.1 ٪ في عام 2010. وحقق الحساب الجاري فائضا بسيطا يقدر بنسبة 0.4 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي (كان 0.8 ٪ في 2010)، وكان معدل التضخم 5.3 ٪ وهو أفضل قليلا من معدل 5.7 ٪ المسجل في عام 2010.

لقد كانت سياسة الحكومة الإندونيسية في السنوات الأخيرة تعمل على تشجيع العمل المصرفي الإسلامي في البلاد، حيث تهدف إلى زيادة الأصول المصرفية الإسلامية إلى 5 ٪ من إجمالي الأصول المصرفية على المدى الطويل. ونظرا للبيئة الرقابية المشجعة ونمو الاقتصاد ووجود أكبر عدد من السكان المسلمين في العالم فيها، فإن إندونيسيا توفر وجهة جذابة للغاية بالنسبة للبنوك الإسلامية.

يلعب المكتب التمثيلي لمجموعة البركة المصرفية دور القاعدة المتقدمة للمجموعة لغرض إجراء البحوث والدراسات على البنوك المحلية ومدى ملاءمتها كهدف للاستحواذ، كما يقوم بتقييم فرص وجدوى مزاولة الأعمال في البلاد من منظور المجموعة. المكتب التمثيلي مسئول أيضا عن استمرار الاتصال مع الجهات الرقابية والمجموعات المصرفية الرئيسية في إندونيسيا وعن تعزيز صورة وشهرة المجموعة. ونظرا للتنامي السريع للتبادل التجاري بين إندونيسيا والعديد من الدول التي تعمل فيها المجموعة، يقوم المكتب التمثيلي في إندونيسيا بشكل نشط بالبحث عن والتعرف على فرص الأعمال والمساعدة على توجيه هذه الأعمال إلى وحدات مجموعة البركة المصرفية.

الاسم: **الأستاذ/ موسفيان مختار**

المنصب: **رئيس المكتب التمثيلي**

العنوان: **مبنى رافيندو، الطابق العاشر،**
جالان كيبون سيريه رقم 75 ،
جاكرتا بوسات 10340،
أندونيسيا

هاتف: **+62 21 316 1345**

فاكس: **+62 21 316 1074**

albaraka.com

(جميع المبالغ بالدولارالأمريكي مالم يذكر خلاف ذلك)

مجموعة البركة المصرفية
المكتب التمثيلي، ليبيا
تحت التأسيس

مع نهاية عام 2010، كانت مجموعة البركة المصرفية في مرحلة متقدمة من استكمال إجراءات تقديم طلبها لفتح مكتب تمثيلي لها في ليبيا، وهو أحد الأهداف في إطار استراتيجيتها للتوسع على المدى المتوسط. وكان الناتج المحلي الإجمالي لليبيا يقدر بنحو 74 مليار دولار في عام 2010 – أي أن دخل الفرد كان يبلغ 11,500 دولار أمريكي– وكان يوجد مجال جيد للتوسع الاقتصادي لصالح سكانها، وكل هذا يجعلها وجهة جذابة للمجموعة.

وبينما توقفت بشكل مؤقت إجراءات استكمال الترخيص بسبب ثورة 2011، إلا أن مجموعة البركة المصرفية لديها كل العزم للمضي قدماً في متابعة استراتيجيتها فيما يتعلق بالتواجد في ليبيا، وهي تصبو إلى المشاركة في التنمية وازدهار الشعب الليبي في المستقبل.

الاسم: **الأستاذ/ وفيق الشاطر**

المنصب: **رئيس المكتب التمثيلي**

العنوان: **مكتب رقم 144 ، الطابق 14،**
برج الفاتح 1،
ص.ب. 93271،
طرابلس،
ليبيا

هاتف: **+218 (21) 3362310**
+218 (21) 3362311

فاكس: **+218 (21) 3362312**

albarakalibya.com.ly

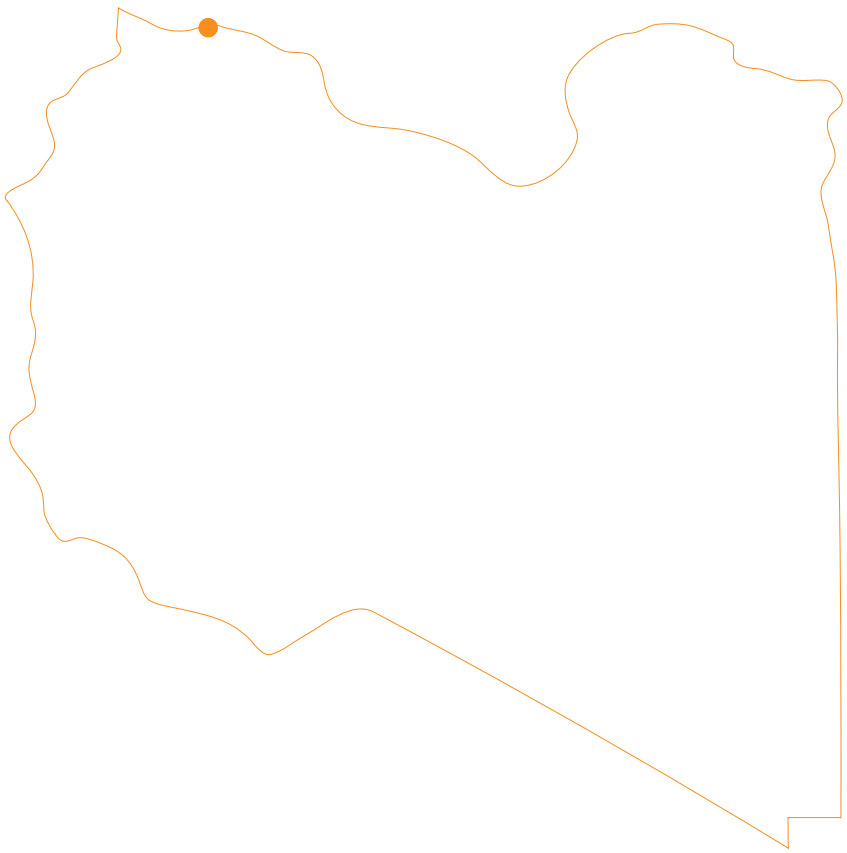

(جميع المبالغ بالدولارالأمريكي مالم يذكر خلاف ذلك)

الجوار

نحن نكن كل تقدير واحترام للمجتمعات التي نقوم بخدمتها. إن أبوابنا مفتوحة دائما؛ ويلقى عملاؤنا دائما ترحيبا نابعا من القلب وخدمة متميزة تلبي تطلعاتهم.

الحوكمة المؤسسية

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة مسئول عن إدارة المجموعة بشكل عام، ويخضع للمساءلة أمام المساهمين عن الأداء المالي والتشغيلي للمجموعة. وبشكل خاص يكون المجلس مسئولا عن استراتيجية الأعمال للمجموعة وجمع وتخصيص رأس المال، والمتابعة العامة للعمليات واتخاذ القرارات المهمة للعمل. يقوم المجلس بتأمين قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فعال من خلال الموافقة على ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتعرف على التهديدات الاستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها.

ومن ضمن مسئولياته الأخرى، يكون مجلس الإدارة مسئولا عن وضع الاستراتيجية العامة للمجموعة ومراجعتها مرة في السنة على الأقل، كما يكون مسئولا عن:

- وضع أهداف وأغراض الشركة وإعادة تقييمها بشكل دوري،
- وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف وأغراض الشركة،
- وضع هيكل ومسؤوليات الإدارة ومراجعتها بصورة منتظمة ومراقبة فعالية الإدارة التنفيذية بما في ذلك مراقبة قدرتها على تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات،
- مساءلة الإدارة عن النتائج،
- وضع سياسات وإجراءات مناسبة لعملية الموافقة على الميزانيات التقديرية ومراجعة الأداء مقارنة بالأهداف المحددة في الميزانية التقديرية وبمؤشرات الأداء الرئيسية.
- تأمين وضع إطار عام فعال وشامل وشفاف للحوكمة المؤسسية،
- وضع والموافقة على سياسات وإجراءات مناسبة لضمان الالتزام بالسلوك الأخلاقي وبالقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة وسياسة الحوكمة المؤسسية لمجموعة البركة المصرفية،
- تأمين أن تكون عمليات مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة مدعومة ببيئة مراقبة مناسبة، أي أن تكون لدى وظائف وأقسام الالتزام وإدارة المخاطر والرقابة المالية وإعداد التقارير موارد مناسبة وهياكل ملائمة،
- التأكيد على وإبلاغ الإدارة التنفيذية بأهمية قيام التدقيق الداخلي في مجموعة البركة المصرفية وفي وحداتها التابعة بمراجعات دورية لآليات الضبط الداخلية وتفعيل إجراءات لتعزيز التدقيق الداخلي واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة وفعالة لمعالجة ما تكشفه أعمال التدقيق،
- تأمين أن تكون عمليات مجموعة البركة المصرفية مدعومة بنظام تقنية معلومات فعال ومتكامل ويمكن الاعتماد عليه،
- الموافقة على شطب ديون التسهيلات الائتمانية والاستثمارات، حين يكون ذلك مطلوبا، وفقا لسياسات وإجراءات مجموعة البركة المصرفية،
- الموافقة على الاستثمارات الاستراتيجية التي تقوم بها مجموعة البركة المصرفية و/أو وحداتها التابعة،
- رصد ومتابعة احتمال نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات مع الأطراف ذات الصلة،
- الموافقة على اية معاملات جوهرية خارج النسق الاعتيادي لأعمال المجموعة أو التي تتجاوز حدود سلطة الموافقة المفوضَّة إلى الإدارة التنفيذية،
- تأمين إعداد بيانات مالية تعبر بدقة عن الوضع المالي للمجموعة، وذلك على أساس منتظم وثابت وتأمين مراجعة والموافقة على ونشر البيانات المالية الدورية والتقارير السنوية،
- الموافقة على جميع التغييرات المهمة في السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير لمجموعة البركة المصرفية،
- ضمان الالتزام في جميع الأوقات بجميع المعايير الشرعية والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية،
- تأمين أن يكون لمجموعة البركة المصرفية دليل سلوك معتمد للموظفين وأن يتم الالتزام بهذا الدليل في جميع الأوقات،
- تأمين أن تحافظ بيئة المراقبة والانضباط على ضرورة سرية معلومات العملاء وصون وحماية حقوق وأموال العملاء بشكل مناسب،
- تنظيم عقد اجتماعات الجمعية العمومية والمساهمين وإعداد جداول الأعمال الخاصة بها،
- ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لجميع حملة الأسهم بما في ذلك مساهمي الأقلية،
- القيام بأية مهام أو وظائف يكون مطلوبا من مجلس الإدارة القيام بها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.

أثناء مراجعته المنتظمة لاستراتيجية المجموعة، يقوم المجلس باستعراض خطط الأعمال للمجموعة ومستوى المخاطر التي تنطوي عليها هذه الخطط ويقيم مدى كفاية رأس المال لدعم مخاطر الأعمال للمجموعة ويضع أهداف الأداء ويشرف على المصاريف الرأسمالية الكبرى والتصرف في الاستثمارات والاستحواذات.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسئولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وفعاليته وعن تعريف وتطبيق معايير المساءلة التي تمكن الإدارة من تحقيق أغراض مجموعة البركة المصرفية. يضمن المجلس أن تكون الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة وهيكلية المجلس والهيكل التنظيمي للمجموعة جميعها مناسبة لأعمال المجموعة والمخاطر المرتبطة بها، كما يقوم بشكل منتظم بتقييم الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة لهذه الغاية. توجد في البنك إجراءات معتمدة ومستمرة لتشخيص وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بانتظام من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود توثيق متسلسل يمكن مراجعته والتحقق منه لأغراض المساءلة وتحديد المسئولية، وقد وضع هذا النظام، الذي يطبق على جميع عمليات البنك، لتأمين فعالية وكفاءة العمليات والالتزام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر بشكل يمكن معه تجنب حدوث أخطاء كبيرة أو خسائر جسيمة أو عمليات احتيال.

كجزء من مسئولية مجلس الإدارة عن ضمان تطبيق حوكمة مؤسسية فعالة في جميع الأمور ذات العلاقة بمجموعة البركة المصرفية، قام المجلس بوضع

سياسة التزام مكتوبة تحكم عملية التزام مجموعة البركة المصرفية بجميع القوانين والأنظمة، ولاسيما تلك المنصوص عليها من قبل مصرف البحرين المركزي والهيئات الرقابية المحلية الأخرى، والتي تشمل ضمن أمور أخرى تحديد مستوى المخاطر المقبولة وكفاية رأس المال والسيولة ومتطلبات إعداد التقارير والوقاية من الممارسات المصرفية غير السليمة وغير الآمنة. لقد قام المجلس بتفويض مسئولية متابعة الالتزام إلى الرئيس التنفيذي، وهو يقوم بهذه المسئولية عن طريق دائرة التزام مكرسة لتولي جميع جوانب الالتزام بما في ذلك : وضع سياسات وإجراءات فعالة لإدارة مخاطر الالتزام للمجموعة، ومساعدة الإدارة التنفيذية والموظفين في إدارة المخاطر، وتقديم المشورة فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة والمعايير المعمول بها، وتعميم الإرشادات التوجيهية المتعلقة بالالتزام على الموظفين في مجموعة البركة المصرفية وضمان وجود منهجية فعالة للالتزام والقيام بإعداد تقارير دورية إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بضوابط الالتزام وتطبيق الضوابط التشغيلية ومتطلبات اعرف عميلك وغيرها من منهجيات مكافحة غسل الأموال، كما أستمرت المجموعة في جهودها الرامية نحو تعزيز إجراءات الالتزام على مستوى الشركة الام وكذلك الوحدات التابعة.

وفي أكتوبر 2010 وضع مصرف البحرين المركزي متطلبات جديدة يتوجب الوفاء بها من قبل جميع الجهات المرخص لها بموجب "الوحدة رقم إتش سي" من "كتاب القواعد" فيما يتعلق بمبادئ الحوكمة المؤسسية بما يتماشى مع المبادئ المتعلقة بالحوكمة المؤسسية الصادرة من وزارة الصناعة والتجارة في مملكة البحرين، وأفضل المعايير الدولية لممارسة حوكمة المؤسسات التي وضعتها هيئات عالمية مثل لجنة بازل للإشراف المصرفي بالإضافة إلى ضوابط وسياسات مستويات الإدارة العليا ذات العلاقة. لقد قامت مجموعة البركة المصرفية بإجراء تقييمات داخلية مفصلة لضمان الالتزام بهذه المتطلبات الجديدة ووضعت خطوات محددة لمعالجة أي قصور يتم التعرف عليه. إن مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على علم تام بجميع التعديلات التي طرأت على المتطلبات والخطوات التي تم وضعها تبعا لذلك. وبناءً على ذلك فقد تمت الموافقة على تعيين رئيس مجلس الإدارة من قبل مصرف البحرين المركزي، مع الأخذ في الاعتبار أنه ليس عضوا مستقلا وفقا للتعريف الوارد في دليل تعليمات البنك المركزي. وقد وجه المجلس بان يقوم أحد اعضاء الهيئة الشرعية الموحدة للمجموعة بحضور إجتماع واحد على الاقل في السنة للجنة مجلس الإدارة المختصة بالتدقيق والحوكمة المؤسسية، وذلك لمساعدة اللجنة في الجوانب المتعلقة بالحوكمة الشرعية. إن مجموعة البركة المصرفية تستطيع أن تؤكد بأن حملة الاسهم من الفئة غير المسيطرة ممثلين بشكل جيد في عضوية مجلس الإدارة إما بصورة مباشرة أو من خلال أعضاء مجلس الإدارة المستقلون.

يعقد مجلس الإدارة اجتماعات منتظمة (على الأقل أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمور التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شئون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرارات بشأنها. يقوم المجلس بمراجعة استراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها وينظر في التقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي وإدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذية. يحضر أعضاء مجلس الإدارة جميع اجتماعات مجلس الإدارة كلما أمكن، وفي كل الأحوال يجب أن لا يقل عدد الاجتماعات التي يحضرها العضو عن 75 ٪ من مجموع الاجتماعات في أية سنة، كما يجب على الأعضاء أن يحافظوا على الاتصال غير الرسمي فيما بين بعضهم البعض في الفترات التي تفصل بين الاجتماعات.

رئيس مجلس الإدارة مسئول عن قيادة المجلس وعن أداء المجلس لوظيفته بكفاءة، ويضمن أن يستلم جميع أعضاء المجلس جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة ومعلومات أساسية خطية قبل كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وفيما بين الاجتماعات عند الضرورة. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسئولياتهم على أكمل وجه. وفي هذا الخصوص، يمكن لمجلس الإدارة ولجانه وجميع أعضائه بصورة فردية الاتصال بالإدارة التنفيذية والاستشاريين القانونيين الخارجيين أو غيرهم من الاستشاريين والمستشارين المختصين على نفقة المجموعة، وبأمين سر المجلس الذي يكون مسئولا عن تأمين الالتزام بإجراءات المجلس وباللوائح والأنظمة المعمول بها. يشجع المجلس مشاركة أعضاء الإدارة التنفيذية في اجتماعات المجلس إذا ما كان ذلك مناسبا فيما يتعلق بالمسائل التي ينظرها المجلس، وحيث يعتقد الرئيس التنفيذي بوجوب تعرف الإدارة التنفيذية على أمر ما يتم تداوله في المجلس.

بموجب النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية يتكون مجلس الإدارة من ما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضوا. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد مدة الولاية بناء على طلب المجلس لفترة لا تزيد عن ستة شهور على أن يتم الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة في البحرين.

لا يوجد حد أعلى للسن يتوجب عنده على عضو مجلس الإدارة التقاعد من المجلس. تنتهي عضوية عضو المجلس بانتهاء مدة عضويته/ عضويتها أو بناء على قرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، أو نتيجة لواحدة أو أكثر من أحداث أو ظروف محددة مثل:

- اكتشاف أن التعيين الأصلي للعضو كان مخالفا لأحكام النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية،
- سوء استغلال عضو لمركزه/ مركزها كعضو مجلس إدارة،
- إخفاق العضو في حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الإدارة دون عذر مشروع يتم إبلاغ المجلس به خطيا،
- بناء على استقالة العضو رسميا من المجلس بعد تقديم إخطار مسبق بمدة معقولة، أو بعد تقلد العضو لوظيفة أخرى بأجر في مجموعة البركة المصرفية إلا إذا وافق مجلس الإدارة بشكل محدد على خلاف ذلك.

الحوكمة المؤسسية (يتبع)

مجلس الإدارة (يتبع)

عند الإعلان عن طلب تقديم ترشيحات لمنصب أي عضو مجلس إدارة تنتهي مدة السنوات الثلاث المقررة لعضويته، يجب تقديم طلبات الترشيح هذه إلى رئيس مجلس الإدارة ضمن الوقت المحدد في الإعلان. كجزء من عملية الترشيح، يجب أن يكون كل ترشح كهذا متوافقا مع القواعد واللوائح المحلية ويجب تقديمه إلى مصرف البحرين المركزي لضمان الامتثال بمتطلبات "صالح ومناسب" لمصرف البحرين المركزي. يتم بعد ذلك تقديم أسماء كافة الأفراد المرشحين الذين وافق عليهم مصرف البحرين المركزي إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العامة العادية المقبل لإجراء الانتخابات عليهم. تجرى انتخابات أعضاء مجلس الإدارة لمجموعة البركة المصرفية وفقا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية.

يتألف مجلس الإدارة حاليا من ثلاثة عشر عضوا ممن يتمتعون بخلفيات وخبرات مختلفة وهم مسئولون فرادى ومجتمعين عن أداء مسئوليات المجلس وعن الحكم على الأمور باستقلالية وموضوعية. لا توجد لأي عضو إدارة فرد أو مجموعة من أعضاء الإدارة صلاحيات مطلقة لاتخاذ القرار أو هيمنة على عملية اتخاذ القرار في المجلس. وفيما عدا الرئيس التنفيذي فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم أعضاء غير تنفيذيين ومستقلون تماما عن الإدارة التنفيذية، كما أن كل منهم مسئول بشكل فردي عن تمحيص ومساءلة قرارات وأداء الإدارة. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي عضوان مختلفان ولكل منهما مسئوليات مختلفة ومحددة بشكل واضح. يتم بانتظام تقييم المجلس ولجانه من حيث الحجم والتكوين، بينما يتم بشكل سنوي تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة بصورة فردية فيما يتعلق بفعاليتهم ومساهمتهم واستقلاليتهم على ضوء المصالح المفصح عنها والسلوك. لا تمنح المجموعة أية مزايا في شكل اسهم كحافز عن الاداء لأي من اعضاء مجلس الإدارة او الإدارة التنفيذية .

تبنى مجلس الإدارة دليل قواعد السلوك المهني الذي يطبق على اعضاء مجلس الإدارة والموظفين. يرجى الاطلاع على التفاصيل الخاصة بهذه القواعد في الجزء الخاص بالافصاحات العامة الاضافية من هذا التقرير.

وتمشيا مع أفضل الممارسات العالمية، قام المجلس بتبني توجيهات إرشادية للحوكمة المؤسسية تشمل الأمور المطلوبة بموجب كتاب قواعد المصرف المركزي وغيرها من الأمور المطلوبة من قبل المجلس، كما اتخذ إجراءات حوكمة مؤسسية لضمان حماية مصالح المساهمين ، بما في ذلك تعيين ستة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة، ويعرف العضو بأنه مستقل إذا لم يكن شخصا:

- له سيطرة على مجموعة البركة المصرفية حسب التعريف الذي تنص عليه سوق البحرين للأوراق المالية،
- مرتبطا بعضو في مجلس الإدارة أو بعضو في الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية،
- مستشارا مهنيا لمجموعة البركة المصرفية (ككونه مدققا خارجيا للمجموعة مثلا)،
- له ودائع كبيرة مع أو قروض كبيرة من مجموعة البركة المصرفية (بما معناه شخص تزيد ودائعه أو اقتراضه عن 10 ٪ من قاعدة رأسمال مجموعة البركة المصرفية)،
- له علاقة تعاقدية أو علاقة عمل كبيرة مع مجموعة البركة المصرفية قد تعتبر بأنها تؤثر بشكل ملموس على قدرته على التصرف بشكل مستقل.

في عام 2011 كان أعضاء مجلس الإدارة كما يلي:

أعضاء غير تنفيذيين

1. الشيخ صالح عبد الله كامل – رئيس مجلس الإدارة
2. السيد عبد الله صالح كامل – نائب رئيس مجلس الإدارة
3. السيد عبد الإله صباحي
4. السيد يوسف علي فاضل بن فاضل
5. السيد محي الدين صالح كامل
6. السيد فهد عبدالله الراجحي*

* تم تعيينه في مكان الأستاذ سامر محمد فرهود إعتبارا من 23 مارس 2011

أعضاء مستقلون

1. السيد عبد الله عمار السعودي – نائب رئيس مجلس الإدارة
2. السيد صالح اليوسف
3. الدكتور أنور إبراهيم
4. السيد إبراهيم فايز الشامسي
5. السيد جمال بن غليطة
6. الدكتور باسم عوض الله

أعضاء تنفيذيون

السيد عدنان أحمد يوسف – الرئيس التنفيذي

تم إنتخاب اعضاء مجلس الإدارة الحاليين في 23 مارس 2011 وتمتد فترة الدورة الحالية لثلاثة سنوات.

لجان مجلس الإدارة

لقد قام المجلس بتشكيل عدد من اللجان للمجلس يتم تعيين عضويتها من بين أعضائه وقد تم تفويض مسئوليات محددة لكل منها. إن لجان المجلس الرئيسية هي كما يلي:

اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة

يرأس اللجنة التنفيذية السيد عبدالله صالح كامل وتضم في عضويتها الرئيس التنفيذي السيد عدنان أحمد يوسف والسيد عبدالاله صباحي والسيد يوسف علي فاضل بن فاضل. تضم اللجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع على الأقل مرتين في السنة. لقد قام مجلس الإدارة بتفويض اللجنة التنفيذية بموجب نظام داخلي رسمي معتمد بمسئولية تقديم توصيات إلى المجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلق بالسياسات العامة والإجراءات والاستراتيجيات وخطة العمل للمجموعة، أو فيما يتعلق بأي تغيير جوهري عليها، أو أي تغيير كبير في رأسمال المجموعة أو في هيكلها التنظيمي أو أصولها أو استثماراتها. إن غرض اللجنة التنفيذية في المقام الأول هو النظر في مجمل السياسات والإجراءات والاستراتيجيات وخطة العمل للمجموعة وتقديم توصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لموافقته.

لجنة المزايا وشئون أعضاء مجلس الإدارة

تعمل لجنة المزايا وشئون أعضاء مجلس الإدارة وفقا لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها. يرأس اللجنة السيد إبراهيم فايز الشامسي وتضم في عضويتها السيد جمال بن غليطة والسيد يوسف علي فاضل بن فاضل. تجتمع اللجنة مرتين في السنة على الأقل وتنظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، بما في ذلك الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الإدارة بناء على انتظام حضورهم اجتماعات المجلس واجتماعات اللجان، ورفع توصيات لمجلس الإدارة فيما يتعلق بمستويات مكافآت فريق الإدارة التنفيذية والموظفين الآخرين في مجموعة البركة المصرفية وفقا لهيكلة حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء. كما تقوم اللجنة أيضا بأداء دور لجنة الترشيحات.

تقوم اللجنة بإجراء تقييم سنوي لأداء أعضاء المجلس، ولجانه، وكذلك الرئيس التنفيذي للمجموعة. وقد جاء تقييم الأداء للعام 2011 بنتائج مرضية. وعند مناقشة مسألة من المسائل المتعلقة بالمصلحة الشخصية لأي من أعضاء اللجنة يقوم العضو المعنى بالانسحاب من الاجتماع كما يمتنع عن التصويت. ومن مسئوليات هذه اللجنة ترشيح وتحديد الأشخاص المؤهلين لأن يصبحوا أعضاءً في مجلس الإدارة، أو لشغل منصب الرئيس التنفيذي، أو منصب المراقب المالي، أو سكرتير مجلس الإدارة، أو أي مسئولين تنفيذيين آخرين يتم إعتبارهم مناسبين للمنصب (ولايشمل ذلك تعيين رئيس التدقيق الداخلي) وتقديم توصياتها لمجلس الادارة. كما إنها مسئولة أيضاً عن تأهيل وتثقيف وتوجيه أعضاء مجلس الادارة الجدد وكذلك تنظيم ندوات وبرامج تدريبية من وقت لآخر لأعضاء المجلس، وكل هذه الخطوات تم تنفيذها خلال العام الماضي.

لجنة التدقيق والحوكمة

يرأس السيد صالح محمد اليوسف لجنة التدقيق والحوكمة وتضم في عضويتها الدكتور أنور إبراهيم والسيد إبراهيم فايز الشامسي والدكتور باسم عوض الله. يحكم عمل لجنة التدقيق والحوكمة نظام داخلي رسمي مكتوب وافقت عليه اللجنة، وتجتمع اللجنة رسميا أربع مرات على الأقل في السنة، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعا واحدا على الأقل من هذه الاجتماعات في كل سنة. علاوة على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة التدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

لقد قام مجلس الإدارة بتكليف لجنة التدقيق والحوكمة بمسئولية تأمين وجود نظام فعال للرقابة المحاسبية والمالية، وتقوم اللجنة بإنجاز ذلك عن طريق مراجعة منتظمة للسياسات المحاسبية ولإعداد التقارير المالية وضوابط وإجراءات الإفصاح للمجموعة ومدى كفاية وفعالية إجراءات الرقابة الداخلية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة. تختص اللجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والالتزام بالمتطلبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية والمتطلبات الشرعية. كما تقوم اللجنة بالنظر في والموافقة على خطط التدقيق السنوية وتأمين التنسيق بين المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة استقلالية ومؤهلات وفعالية وأداء المدققين الخارجيين وتحديد مكافآتهم وتقوم برفع توصيات إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بتعيين وإنهاء عقود المدققين الخارجيين وتعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.

تقوم اللجنة باستعراض البيانات المالية السنوية والفصلية للمجموعة والتوصية لمجلس الإدارة باعتمادها كما تقوم بمراجعة كفاية المخصصات وأية تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلق بمهام طلب تقصي أو تقديم مشورة محددة.

تقوم اللجنة بتأمين وجود نظم رقابة مناسبة لأعمال المجموعة ولاحتياجات مجلس الإدارة من المعلومات، بما في ذلك نظم ووظائف لتشخيص ومراقبة

الحوكمة المؤسسية (يتبع)

لجان مجلس الإدارة (يتبع)

المخاطر والوضع المالي للمجموعة والالتزام بالقوانين واللوائح المطبقة ومعايير أفضل الممارسات المعمول بها ويجب أن تصدر هذه النظم معلومات في الأوقات المطلوبة. تخضع مختلف إجراءات ونظم الرقابة الداخلية والمالية للمراجعة المستقلة من قبل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة، التي ترجع في المسئولية مباشرة للجنة، والمدققين الخارجيين والهيئات الرقابية الرسمية حسب مقتضى الحال. ترسل تقارير جميع جهات المراجعة هذه إلى لجنة التدقيق والحوكمة التي تقوم بالنيابة عن المجلس بتأمين اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب حيث يكون ذلك مطلوبا. يتم إطلاع اللجنة بشكل مباشر من خلال تقارير التدقيق الداخلي المرفوعة إليها ومن خلال مناقشاتها مع المدققين الخارجيين عن ما يتعلق بالأعمال التي يقومون بها والنتائج التي يتوصلون إليها والتوصيات التي يتقدمون بها.

تقوم اللجنة أيضا بالإشراف على ومتابعة تنفيذ إطار سياسة الحوكمة المؤسسية وتقدم تقارير وتوصيات لمجلس الإدارة بناء على النتائج التي تتوصل إليها.

وضع مجلس الإدارة نظاما للتنبيه عن المخالفات يتيح للموظفين أن يعبروا في سرية تامة عن أية مخاوف فيما يتعلق بأية مخالفات محتملة في الأمور المالية أو القانونية. ووفقا لهذا النظام يمكن إبلاغ المخاوف مباشرة لأي عضو في لجنة التدقيق والحوكمة أو لمسئول أو موظف محدد يقوم بدوره بإبلاغ لجنة التدقيق بالأمر.

لجنة المخاطر التابعة للمجلس

يرأس السيد عبد الإله صباحي لجنة المخاطر التابعة للمجلس، وتضم اللجنة في عضويتها السيد جمال بن غليطة والسيد فهد عبدالله الراجحي والسيد محي الدين صالح كامل. تضم اللجنة في عضويتها على الأقل أربعة أعضاء مجلس إدارة وينبغي أن يكونوا جميعهم من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين. تجتمع لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة رسميا مرتين على الأقل في السنة ولكن يجوز لها أن تجتمع لعدد أكبر من المرات بطلب من رئيس اللجنة. يجوز أن تدعو اللجنة الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة الائتمان والمخاطر وكبار المدراء التنفيذيين الآخرين للمجموعة للحضور في أي من اجتماعاتها.

يتم تحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر من قبل مجلس الإدارة بناء على توصيات من لجنة المخاطر التابعة للمجلس. تكون لجنة المخاطر التابعة للمجلس مسئولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرض المجموعة للمخاطر، كما تكون مسئولة عن اعتماد استراتيجية الإدارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتأمين اتخاذ الإدارة التنفيذية لكافة الخطوات اللازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. إن هدف اللجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة لتأمين تشخيص وإدارة فعالين للمخاطر وكذلك تأمين الالتزام بالأطر الاسترشادية الداخلية والمتطلبات الخارجية. تقوم اللجنة بمراجعة الأمور التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والالتزام في مجموعة البركة المصرفية و/أو أي من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف أو الخلل في نظم المراقبة.

حضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له في عام 2011:

اسم المجلس / اللجنة	اسم العضو	عدد الاجتماعات في 2011	تواريخ الاجتماعات	عدد الإجتماعات التي حضرها
مجلس الإدارة	الشيخ صالح عبد الله كامل	6		3
	السيد عبدالله عمار السعودي			5
	السيد عبدالله صالح كامل			6
	السيد صالح محمد اليوسف			4
	السيد عدنان أحمد يوسف		2011/02/23	6
	الدكتور أنور إبراهيم		2011/03/23	2
	السيد عبد الإله صباحي		2011/05/11	6
	السيد إبراهيم فايز الشامسي		2011/08/10	6
	السيد جمال بن غليطة		2011/11/13	2
	السيد يوسف علي بن فاضل		2011/12/28	6
	الدكتور باسم عوض الله			6
	السيد محي الدين صالح كامل			6
	السيد فهد عبدالله الراجحي*			3
اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة	السيد عبدالله صالح كامل	3	2011/05/01	3
	السيد عدنان أحمد يوسف		2011/06/26	3
	السيد عبد الإله صباحي		2011/12/08	3
	السيد يوسف علي بن فاضل			3
لجنة التدقيق والحوكمة	السيد صالح محمد اليوسف	4	2011/02/23	3
	الدكتور أنور إبراهيم		2011/05/11	2
	السيد إبراهيم فايز الشامسي		2011/08/09	4
	الدكتور باسم عوض الله		2011/11/13	4
لجنة المزايا وشؤون أعضاء مجلس الإدارة	السيد إبراهيم فايز الشامسي	3	2011/01/20	3
	السيد جمال بن غليطة		2011/06/21	3
	السيد يوسف علي بن فاضل		2011/10/20	3
لجنة المخاطر	السيد عبد الإله صباحي	3	2011/01/20	3
	السيد جمال بن غليطة		2011/06/22	3
	السيد محي الدين صالح كامل		2011/10/20	2
	السيد فهد عبدالله الراجحي*			1

* مجلس الإدارة: لم يكن عضواً في مجلس الإدارة في الاجتماع رقم 1
* لجنة المخاطر: لم يكن عضواً في اللجنة عند عقد الاجتماع رقم 1

الحوكمة المؤسسية (يتبع)

الإدارة التنفيذية

لقد فوض مجلس الإدارة فريق الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية المسئولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية على أعمال المجموعة وعن تصميم وإدارة نظم مراقبة داخلية مناسبة. وتشمل مسئولياتها الأخرى تأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، وتأمين قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء وتنفيذ قرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية وتزويد مجلس الإدارة بتحليلات وتقييمات وتوصيات فيما يتعلق بنشاطات المجموعة، وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح المعنية. لغرض قيامها بأداء هذه المسئوليات، قامت الإدارة التنفيذية بوضع نظام لتمرير القرارات الاستراتيجية والقرارات المركزية الأخرى التي يتم اتخاذها على مستوى الشركة الأم إلى وحدات المجموعة لغرض تأمين تنفيذ سياسات وطرق عمل وإجراءات العمليات العامة للمجموعة من قبل جميع وحدات المجموعة.

وبنهاية عام 2011، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ونائب الرئيس التنفيذي ورؤساء دوائر الرقابة المالية، والتدقيق الداخلي، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الائتمان والمخاطر، والخزانة والاستثمار، والعمليات والشئون الإدارية، والشئون القانونية والالتزام، والتطوير والبحوث، ودائرة المؤسسات المالية.

علاوة على ذلك، تقوم الإدارة التنفيذية بممارسة رقابتها من خلال اللجان التالية التي تكون لها مسئوليات محددة كما يلي:

لجنة الإدارة التنفيذية

يتمثل دور لجنة الإدارة التنفيذية في الإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة فيما يتعلق بتوجهات الأعمال والتشغيل والمخاطر وخطط التوسع والسياسات والإجراءات العامة. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء دوائر التخطيط الاستراتيجي، والعمليات والشئون الإدارية، وإدارة الائتمان والمخاطر، والخزانة والاستثمار والمؤسسات المالية. كما ينضم إلى اللجنة كاعضاء مراقبين رؤساء إدارات: الرقابة المالية، الشئون القانونية، وإدارة التدقيق الداخلي.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تتمثل مسئولية لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة السيولة وكفاية رأس المال للمجموعة ومراجعة استثمارات المجموعة طويلة الأجل في حقوق الملكية والدخول إلى الأسواق المختلفة، كما تقوم اللجنة بمراجعة السيولة والتدفقات النقدية للمجموعة وتضع أهداف نمو الميزانية بالإضافة إلى مراقبة توزيع الأرباح على المستثمرين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي، ورؤساء دوائر الخزانة والاستثمار، وإدارة الائتمان والمخاطر، والتخطيط الاستراتيجي، والرقابة المالية، والعمليات والشئون الإدارية بالإضافة إلى عضو من الإدارة العليا للوحدة التابعة للمجموعة في البحرين وهي بنك البركة الإسلامي (البركة البحرين).

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي

إن لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي هي الجهة المخولة بالموافقة على معاملات الائتمان كما تختص بالنظر في أمور سياسات الائتمان والتسهيلات الائتمانية للمجموعة والتسهيلات الائتمانية المتعثرة ومستويات المخصصات. يرأس الرئيس التنفيذي لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي ويعين في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية.

لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية

يتمثل دور لجنة المخاطر التابعة للإدارة التنفيذية في مساعدة لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة في إدارة ومراقبة المخاطر وفي وضع ودعم الإجراءات المطلوبة لتحسين كفاءة سياسات وإجراءات وممارسات إدارة المخاطر والرقابة عليها في مجموعة البركة المصرفية. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر إدارة الائتمان والمخاطر، والعمليات والشئون الإدارية، والرقابة المالية ومدير دراسات المراجعة الائتمانية والتحليل.

اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات بالمركز الرئيسي

يتمثل دور اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات بالمركز الرئيسي في وضع استراتيجية تقنية معلومات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى للمجموعة والإشراف عليهما ومتابعة تنفيذهما في مختلف وحدات المجموعة بغرض توحيد إدارة المعلومات والعمليات. يرأس اللجنة نائب الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر العمليات والشئون الإدارية، والرقابة المالية، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة الائتمان والمخاطر بالإضافة إلى مرشحين من كبار المسئولين في مجموعة البركة المصرفية.

لجنة الموارد البشرية والمكافآت

يتمثل دور لجنة الموارد البشرية والمكافآت في مراجعة سياسات وإدارة وتخطيط الموارد البشرية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية. يرأس اللجنة نائب الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها رؤساء دوائر العمليات والشئون الإدارية، والتخطيط الاستراتيجي، والرقابة المالية.

لجنة المطلعين الداخليين بالمركز الرئيسي

تم تشكيل لجنة المطلعين الداخليين وفقا للتعليمات الاسترشادية الصادرة من مصرف البحرين المركزي وسوق البحرين للأوراق المالية لغرض تأمين المحافظة على عدالة ونظامية وشفافية سوق الأوراق المالية وتعزيز وتطوير الممارسات فيما يتعلق بنظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية والمؤسسات المماثلة الأخرى. تكون لجنة المطلعين الداخليين مسئولة عن مراقبة والإشراف على القضايا التي تتعلق بالمطلعين الداخليين لغرض تنظيم تعاملاتهم في الأوراق المالية لمجموعة البركة المصرفية وتأمين أن يكون المطلعون الداخليون في المجموعة على علم ودراية بالمتطلبات القانونية والإدارية فيما يتعلق بحصصهم من أسهم مجموعة البركة المصرفية وتعاملاتهم في أوراقها المالية، وذلك بالإضافة إلى منع سوء استخدام المعلومات السرية من قبل المطلعين الداخليين. يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء دوائر التدقيق الداخلي، والشئون القانونية والالتزام، والعمليات والشئون الإدارية، وعلاقات المستثمرين.

لجنة القيمين على الهوية الموحدة

إن لجنة القيمين على الهوية الموحدة مسئولة عن استحداث وتنفيذ وإدارة الهوية الموحدة الجديدة والمحافظة على صورة وانطباع إيجابيين يعكسان دائما الطبيعة الحية والعالمية لأعمال ونشاطات مجموعة البركة المصرفية. القيمون على الهوية الموحدة هم نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء دوائر العمليات والشئون الإدارية، والتخطيط الاستراتيجي، بالإضافة إلى أعضاء مختارين من كبار موظفي دائرة التخطيط الاستراتيجي في مجموعة البركة المصرفية وموظف قيادي من بنك البركة الإسلامي البحرين.

لجان أخرى

تقوم الإدارة التنفيذية بتشكيل لجان خاصة كلما تطلب الأمر التعامل مع أمور ومبادرات محددة تقوم بها المجموعة من وقت لآخر.

الالتزام والسياسات والإجراءات

سياسة الافصاح للمجموعة

تهدف استراتيجية الاتصال لمجموعة البركة المصرفية إلى المساعدة على تحقيق هدف المجموعة في جعل السوق على علم مستمر بالمعلومات الجوهرية. إن اتصال المجموعة بالسوق يضمن الامتثال لتوجيهات مصرف البحرين المركزي على النحو المفصل في قسم الافصاح العام من كتاب القواعد، المجلد 2، الجزء "أ"، ومعايير الافصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في اللوائح المنظمة لأسواق رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

يقصد بالمعلومات الجوهرية أية معلومات، سواء كانت مالية أو غير مالية، تتعلق بأعمال وشئون المجموعة ووحداتها التابعة تؤدي، أو يتوقع لها بشكل معقول أن تؤدي، إلى حدوث تغيير كبير في سعر السوق لأسهم المجموعة أو إلى قيام مستثمر حصيف باتخاذ قرار إما بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأسهم المجموعة أو تؤدي إلى تغيير مستثمر حصيف لقرار الدخول في معاملة أو الامتناع عن الدخول في معاملة مع المجموعة أو الوحدات التابعة لها. تتكون المعلومات الجوهرية من، ولكن لا تقتصر على، جميع الحقائق الجوهرية أو التغيرات الجوهرية التي تتعلق بأعمال وشئون المجموعة ووحداتها التابعة. وفيما يلي أمثلة لما يمكن اعتباره معلومات جوهرية:

- التغيرات في ملكية أسهم المجموعة؛
- التغيرات في هيكلية المجموعة، مثل إعادة التنظيم والاندماجات... إلخ؛
- البيع العام أو الخاص لأوراق مالية إضافية (مثل الصكوك) أو استحواذ مخطط له؛
- التغييرات في سياسة توزيع الأرباح للمجموعة، أوإدخال تعديلات جوهرية أخرى على حقوق المساهمين؛
- عروض الاستحواذ؛
- تغيرات في هيكل رأس المال للمجموعة؛
- اقتراض أو إقراض مبلغ كبير من المال؛
- تغيرات في قرارات وكالة تصنيف مثل خفض التصنيف أو تعليته؛
- تطوير منتجات جديدة قد تؤثر لاحقا على المنتجات أو الأسواق الحالية للمجموعة؛
- تغيرات في النتائج المالية، بما في ذلك زيادات أو انخفاضات ملحوظة في الأرباح المحتملة على المدى القريب، بما في ذلك كافة المؤشرات المالية الهامة التي تؤثر على إيرادات المجموعة أو ميزانيتها أو تدفقاتها النقدية أو سيولتها؛
- تغييرات جوهرية في السياسات المحاسبية؛
- تغييرات كبيرة في خطط استثمار رأس المال أو في أهداف وأولويات المجموعة؛
- تغييرات كبيرة في كفاية رأسمال المجموعة؛
- تغييرات في مجلس إدارة المجموعة أو أعضاء الإدارة التنفيذية؛
- البدء في اتخاذ، أو تطورات كبيرة في، دعاوى قضائية هامة أو مسائل رقابية؛
- نزاعات عمالية كبيرة؛
- تغييرات هامة في نماذج الأعمال الحالية للوحدات التابعة؛
- تغيرات سلبية جوهرية في نسب كفاية رأس المال للوحدات التابعة؛
- تغييرات جوهرية إيجابية أو سلبية على العائدات، أو على مؤشرات هذه العائدات، المحققة من قبل الوحدات التابعة؛
- أحداث اقتصادية أو سياسية في واحدة أو أكثر من الدول التي تعمل فيها الوحدات التابعة للمجموعة التي تعتقد المجموعة بشكل معقول وتحوطي أنه قد يكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للمجموعة.

تلتزم المجموعة تمام الالتزام بقواعد وأنظمة مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بنشر المعلومات والبيانات المالية للمجموعة على أساس ربع سنوي ونصف سنوي وسنوي وحسبما ينطبق على أية متطلبات لمصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بأية معلومات محددة. وبوصفها شركة مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية وفي بورصة ناسداك دبي، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية لسوق البحرين للأوراق المالية وناسداك دبي في الوقت المطلوب، وفقا لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية لكل منهما في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم المجموعة على نطاق واسع بالإفصاح عن ونشر جميع المعلومات الجوهرية لعموم الجمهور فور علمها بالظروف أو الأحداث التي تكمن وراء هذه المعلومات الجوهرية أو عند اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمجموعة بتنفيذ تغيير جوهري.

باعتبارها شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بسياسة صارمة بتفويض أفراد معينين بسلطة إصدار البيانات الصحفية أو الإعلان للجمهور عن معلومات، مالية كانت أو غير مالية، عن المجموعة. يسمح فقط للأشخاص المذكورين أدناه بتقديم معلومات للجمهور عن طريق وسائل الإعلام:

- رئيس مجلس الإدارة
- نائب رئيس مجلس الإدارة
- الرئيس التنفيذي

الحوكمة المؤسسية (يتبع)

الالتزام والسياسات والإجراءات (يتبع)

في حال كان مطلوبا من أي من الأشخاص المشار إليهم أعلاه إصدار تصريحات تتعلق بالبيانات المالية أو المؤشرات المالية أو الأداء المالي العام للمجموعة، سوف يقوم هذا الشخص بالتشاور و/ أو تأكيد هذا التصريح مع رئيس دائرة الرقابة المالية فيما يتعلق بدقة وسلامة توقيت وموثوقية المعلومات قبل إصدار أي تصريح علني عنها.

تقوم المجموعة بإرسال بياناتها المالية والتقارير المطلوبة إلى مصرف البحرين المركزي وسوق البحرين للأوراق المالية وناسداك دبي على أساس ربع سنوي وسنوي، وبعد ذلك تقوم المجموعة بنشر هذه المعلومات على موقع المجموعة على الإنترنت.

يتم نشر البيانات الصحفية على موقع المجموعة على الإنترنت، وفي ما لا يقل عن صحيفة محلية واحدة سواء باللغة العربية أو الإنجليزية. لن يقوم الأشخاص المصرح لهم بإصدار بيانات عامة من قبل المجموعة بالإدلاء بأي تصريح أو إعلان في اجتماع خاص بين شخص وشخص قبل نشر المعلومات المعنية على موقع الإنترنت للمجموعة أو في الصحف المحلية.

تلتزم المجموعة بالتقيد بجميع الشروط والمتطلبات الواردة في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، المجلد 2، الجزء "أ"، قسم متطلبات الافصاح العلني العام.

لغرض أن تكون المجموعة ملتزمة بالكامل بمتطلبات الافصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في كتاب القواعد المشار إليه أعلاه، تقوم المجموعة بالكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتم نشرها، وهذا الأمر من مسؤولية إدارة الرقابة المالية. ومع ذلك، حيث إنه يتم إعداد بعض المعلومات المطلوبة من قبل إدارات أخرى للمجموعة غير إدارة الرقابة المالية، تقوم جميع الإدارات المسئولة عن إعداد المعلومات لغرض الامتثال لمتطلبات الافصاح لمصرف البحرين المركزي (على سبيل المثال، إدارات العمليات والشئون الإدارية، وإدارة الائتمان والمخاطر، والشئون القانونية والالتزام، والتدقيق الداخلي) بتقديم هذه المعلومات إلى إدارة الرقابة المالية في وقت مناسب لكي تتمكن هذه الأخيرة من إعداد البيانات المالية للمجموعة على النحو المنصوص عليه من قبل مصرف البحرين المركزي.

لدى المجموعة إجراءات فعالة للتعامل مع الشكاوى المستلمة من حملة الاسهم. تم إنشاء عدد من قنوات الاتصال لتسهيل التعامل مع هذه الشكاوى بما في ذلك الاتصال بمكتب مسجل الاسهم، موقع مخصص للشكاوى على موقع المجموعة على الانترنت، التلفون والفاكس. كل الشكاوى المستلمة يتم تحويلها للإدارة المختصة، أو الإدارة التنفيذية، أو مجلس الإدارة. والتزاما منها بقواعد الافصاح الصادرة من مصرف البحرين المركزي فإن المجموعة ملتزمة بالاحتفاظ بالبيانات المالية لآخر ثلاثة سنوات على الاقل، على موقعها في الانترنت.

الأنظمة

تلتزم المجموعة بجميع المتطلبات الرقابية التي تحكم عمل البنوك الإسلامية والتي يصدرها مصرف البحرين المركزي ويشمل ذلك، ضمن أمور أخرى، الأنظمة التي تحكم كفاية رأس المال للمجموعة، وجودة الأصول وإدارة المخاطر، وإدارة السيولة والأموال.

وبصفته الجهة المشرفة على المجموعة، يضع مصرف البحرين المركزي ويتابع متطلبات كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية على مستوى الميزانية الموحدة وغير الموحدة للمجموعة، بينما تخضع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة للإشراف المباشر للجهات الرقابية المحلية في دولها وهي التي تضع وتتابع متطلبات كفاية رأس المال لها.

يطلب مصرف البحرين المركزي من كل بنك أو مجموعة مصرفية يكون مقرها في البحرين أن تحافظ على نسبة إجمالي رأس المال إلى إجمالي الأصول الظاهرة وغير الظاهرة في الميزانية والمرجحة بأوزان المخاطر بحد أدنى قدره 8 ٪ على أساس البنك الواحد بمفرده و12 ٪ على أساس موحد للمجموعة وهذه أعلى من النسبة التي تتطلبها توجيهات لجنة بازل للرقابة المصرفية وقدرها 8 ٪ بموجب التوجيه الذي أصدرته هذه اللجنة عن كفاية رأس المال في عام 1988. ومع ذلك، فإن التوجيه الجديد (بازل 2) الذي أعلنته اللجنة ليلغي توجيه عام 1988 مصمم بحيث يحقق درجة أعلى من الدقة في تمييز المخاطر فيما يتعلق بتحديد مقدار رأس المال الذي يجب على البنوك الاحتفاظ به لمختلف فئات التعرض للمخاطر الائتمانية، بالإضافة إلى تخصيص نسبة من رأس المال لتغطية المخاطر التشغيلية علاوة على شموله توجيهات سابقة فيما يتعلق بتخصيص جزء من رأس المال لتغطية مخاطر السوق. وسيكون للجهات الرقابية في كل دولة الآن حرية أوسع في رفع أو خفض متطلبات كفاية رأس المال للبنوك العاملة في أراضيها حسب الظروف الخاصة بكل دولة. كما تتطلب القواعد الجديدة درجة أكبر من الشفافية في البيانات المعلنة فيما يتعلق بإدارة مخاطر البنوك.

لقد قامت مجموعة البركة المصرفية باتخاذ كافة الخطوات اللازمة لتحقيق درجة التطور المطلوبة في تقييم المخاطر بحيث يمكنها ذلك من الوفاء والالتزام بمتطلبات بازل 2 بالكيفية المحددة من قبل مصرف البحرين المركزي. لقد اتبعت المجموعة المنهجية الموحدة التي تخضع لها البنوك الإسلامية بموجب كتاب القواعد الصادر من مصرف البحرين المركزي، وبدأت المجموعة منذ يوليو 2008 تلتزم بشكل تام بمتطلبات مصرف البحرين المركزي وفقا لتوجيهات بازل 2.

وفقا لسياسة الالتزام للمجموعة التي وافق عليها واعتمدها مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية في نوفمبر 2009، قامت مجموعة البركة المصرفية بتعيين مسئول التزام يتمثل دوره في مساعدة الإدارة في ضمان التزام المجموعة بسياسة الالتزام للمجموعة، وبشكل خاصة ضمان أن يتم

القيام بجميع نشاطات المجموعة وفقا لجميع القوانين واللوائح المعمول بها وطبقا لأفضل الممارسات. ويتولى حاليا مسئول كبير في إدارة الإئتمان وإدارة المخاطر منصب مسئول الالتزام.

مكافحة غسيل الأموال

تطبق مجموعة البركة المصرفية أنظمة مكافحة غسيل الأموال التي وضعها مصرف البحرين المركزي بما في ذلك تعيين مسئول في المجموعة لمراقبة والتبليغ عن غسيل الأموال، ويشغل هذا المنصب حاليا رئيس دائرة العمليات والشئون الإدارية، وهو الذي يقوم أيضا بالإشراف على مسئولي مكافحة غسيل الأموال في كل بنك من بنوك المجموعة. لقد تم تعميم السياسات العامة الخاصة بإعرف عميلك ومكافحة غسيل الأموال المعتمدة في المركز الرئيسي للمجموعة والتي تتوافق مع أنظمة مصرف البحرين المركزي على جميع الوحدات التابعة للعمل بها.

مراقبة الأداء المالي

لقد وضعت الإدارة التنفيذية للمجموعة إجراءات متعددة تساعد على مراقبة نشاطات المجموعة والتحكم فيها على مستوى العالم. كما تم وضع إجراءات متكاملة لتوحيد البيانات المالية وهي تعمل بكفاءة عالية، وبموجب هذه الإجراءات تقوم جميع وحدات المجموعة بتقديم بياناتها المالية بصيغة تتوافق مع معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويتم توحيد البيانات المالية للوحدات كل ثلاثة شهور وتصدر بها نتائج مالية موحدة للمجموعة. وإضافة إلى ذلك، تقوم الوحدات التابعة برفع تقارير شهرية إلى المركز الرئيسي للمجموعة تتضمن تفاصيل أدائها المالي مقارنة مع الموازنات التقديرية المعتمدة.

إدارة المخاطر

إن المجموعة متمسكة بالالتزام بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالميا فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وبشكل خاص، تتبع المجموعة بشكل كامل المبادئ الاسترشادية لإدارة المخاطر لمؤسسات الخدمات المالية الإسلامية التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بالإضافة كما تقدر الحاجة إلى وضع نظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير. إن رئيس إدارة الائتمان والمخاطر في مجموعة البركة المصرفية مسئول عن صياغة ومتابعة سياسات المجموعة فيما يتعلق بكافة جوانب المخاطر، وتطوير إطار عام لقياس المخاطر، وتنسيق جميع الخطوات المطلوبة من الوحدات التابعة فيما يتعلق بتطبيق متطلبات بازل 2 بموجب قواعد مصرف البحرين المركزي. كما إنه مسئول عن استحداث برنامج حاسوب فعال لقياس المخاطر، ومتابعة التزام المجموعة بمعايير قياس المخاطر وتزويد إدارة المجموعة بتقارير عن مختلف المخاطر.

تشكل إدارة المخاطر جزء لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المجموعة. يقوم مجلس الإدارة بتعريف ووضع المستويات العامة لتقبل المخاطر وتنويع المخاطر واستراتيجيات توزيع الأصول. تقوم لجنة المخاطر التابعة للإدارة واللجان التنفيذية الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في إدارة مخاطر ميزانية المجموعة بشكل عام. تقوم المجموعة بإدارة التعرض للمخاطر عن طريق وضع حدود موافق عليها من قبل مجلس الإدارة. ولم تتغير بشكل ملحوظ هذه المخاطر أو الإجراءات المستخدمة للتخفيف منها خلال السنة الماضية.

تهدف إدارة المخاطر للمجموعة إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ. تحقيق إدارة موحدة للمخاطر على مستوى المجموعة لتمكين المجموعة من حساب العائد المعدل بالمخاطر على رأس المال.
ب. خلق ثقافة مهنية لإدارة المخاطر في جميع انحاء المجموعة مع مقاربة للمخاطرة تتسم بالمنهجية و الحيطة والانضباط وتقوم على سياسات واجراءات عمل وسقوف حدود شاملة على مستوى العالم.
ج. خلق موظفين مؤهلين مهنيا وتوفير تدريب مستمر في الإئتمان
د. الاستثمار في تكنولوجيا ونظم إدارة للمخاطر تمكن من الالتزام بأفضل الممارسات في إدارة المخاطر.
ه. في جميع أنحاء المجموعة الفصل الواضح والدقيق بين واجبات وخطوط تسلسل المسئولية بين الموظفين الذين يقومون بإنشاء المعاملات مع العملاء وموظفي المكاتب الخلفية الذين يقومون بمعالجة تلك المعاملات .
و. الالتزام الدقيق بجميع المتطلبات القانونية والشرعية وتوجيهات الجهات الرقابية.
ز. الحفاظ على سياسات واضحة وموثقة بشكل جيد من خلال دليل إدارة مخاطر للمجموعة وأدلة إدارة مخاطر في كل من الوحدات التابعة، والتي تشمل السياسات والإجراءات الموحدة للمجموعة بالاضافة إلى المتطلبات المحلية لكل وحدة.

تتم إدارة كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة من قبل مجلس إدارة خاص بها. تتبع الوحدات التابعة للمجموعة سياسات ائتمان وإجراءات مكتوبة تعكس السياسات العامة للمجموعة وهذا ما يضمن إدارة سليمة للمخاطر في جميع الوحدات التابعة للمجموعة.

بعد الانتهاء خلال العام 2010 من تنفيذ نظام توحيد عملية حساب كفاية رأس المال مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بما يتوافق مع متطلبات بازل 2 أصبح بالإمكان الآن استرجاع البيانات المطلوبة آليا في المركز الرئيسي.

خلال السنة واصلت المجموعة بذل جهود حثيثة للحفاظ على الزخم فيما يتعلق بتحقيق المستوى الأمثل لسياسات وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر، ومتابعة تنفيذ خمسة أهداف رئيسية هي:

الحوكمة المؤسسية (يتبع)

الالتزام والسياسات والإجراءات (يتبع)

1. التحسين المستمر في ممارسات إدارة المخاطر والائتمان وتكثيف الجهود لتحصيل القروض واسترجاعها وتسوية الديون المتعثرة لغرض تحقيق مزيد من التحسن في نسبة القروض المتعثرة ونسبة تغطية المخصصات للمجموعة.
2. قيام جميع الوحدات التابعة بتأمين توافق سياساتها لعمل المخصصات للقروض المتعثرة لديها مع سياسات المجموعة والمتطلبات الرقابية المحلية.
3. استمرار الوحدات التابعة بالمثابرة في العمل على ضمان درجة عالية من التعاون بين مختلف أقسام الأعمال ودوائر إدارة المخاطر عن طريق توظيف وتدريب موظفي دوائر الائتمان وإدارة المخاطر كأولوية مستمرة في كل وحدة من الوحدات التابعة.
4. لدى كل وحدة تابعة دليل ائتمان وإدارة مخاطر موافق عليه يغطي مخاطر الائتمان والسيولة والسوق والتشغيل، ومعدل الأرباح، ومخاطر السمعة، ويتوافق هذا الدليل مع سياسات وإجراءات المجموعة.
5. تقوم جميع الوحدات التابعة في الوقت المحدد بتزويد المركز الرئيسي كل ثلاثة شهور بتقارير عن إدارة المخاطر تستوفي تماما المتطلبات الرقابية؛ وعلاوة على ذلك، يستمر توسيع نطاق التقارير لغرض تزويد المركز الرئيسي ببيانات شاملة على نحو متزايد لاستيفاء متطلباتها الداخلية.

لقد تم وضع إطار عام موحد لإدارة المخاطر في المجموعة، وهو ما انعكس في أدلة العمل التي تلتزم بدقة بسياسة المجموعة فيما يتعلق بجميع فئات المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة أثناء مزاولة أعمالها. تشمل هذه المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق (بما في ذلك مخاطر حقوق الملكية ومعدل العائد والعملة الأجنبية)، مخاطر التشغيل ومخاطر الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وستتم مناقشة كل من هذه المخاطر تباعا فيما يلي.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بالتزاماته وبذلك يتسبب في تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. إن ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار (في صيغ تمويل مثل المرابحة والإجارة) وعمليات تمويل رأس المال العامل (مثل السلم أو الاستصناع أو المضاربة).

لدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن والسيطرة على مخاطر الائتمان. تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءا من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان، وبعد ذلك المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للطرف المقابل والإدارة النشطة للمخاطر الائتمانية. توكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة التابعة إلى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الائتمان وفقا لسياسات ائتمانية وإجراءات عملياتية محددة يعمل بها في تلك الوحدة التابعة.

توجد في كل وحدة تابعة للمجموعة دائرة تدقيق داخلي مسئولة عن القيام بمراجعة الالتزامات الائتمانية للأطراف المقابلة وتقييم جودتها ومدى التقيد بالإجراءات المعتمدة للحصول على الموافقة الائتمانية. كما تحتفظ كل وحدة تابعة بسياسات وإجراءات محددة للتعامل مع الموافقة على معاملات الأطراف ذات الصلة أو المرتبطة بالمجموعة على أساس كل حالة بحالها.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن تكون المجموعة غير قادرة على سداد التزاماتها عندما تستحق هذه الالتزامات للدفع في ظروف عادية أو تحت ظروف ضاغطة.

إن لدى مجموعة البركة المصرفية وكل وحدة تابعة لها إطار عام لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والاستثمارات المقيدة والمطلقة بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على توفير النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بجميع التزاماتها. إن إدارة السيولة تفترض أيضا مراعاة تأثير التدفق النقدي الخارج المحتمل الناتج عن التزامات غير قابلة للإلغاء لتمويل شراء أصول جديدة وأيضا تأثير خطر احتمال حدوث سحوبات كبيرة من قبل واحد أو أكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوة على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضا مطلوبا من كل وحدة تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعادل نسبة مئوية من الودائع لديها حسبما يحدده كل بنك مركزي – وتبلغ هذه النسبة في أكثر الحالات 20 ٪. تقوم مجموعة البركة المصرفية أيضا بالاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحداتها التابعة في الحالات بعيدة الاحتمال التي تحتاج فيها الوحدات للمساعدة. يتوافق إعداد تقارير إدارة السيولة مع كافة متطلبات الأنظمة المحلية.

مخاطر الأسهم

يمكن تعريف مخاطر الأسهم بأنها مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة وقيمة الأسهم المعنية ذاتها.

إن لدى كل وحدة تابعة للمجموعة استراتيجيات وطرق مناسبة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر استثمارات الأسهم ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة واستثمارات أخرى. تقوم كل وحدة بتأمين أن تكون طرق التقييم لديها مناسبة ومتسقة كما تقوم بتقييم التأثير المحتمل لهذه الطرق على عملية حساب الأرباح والتوزيعات المتفق عليها بصورة مشتركة بين تلك الوحدة وشركائها. علاوة على ذلك، قامت كل وحدة تابعة بتحديد ووضع استراتيجيات مناسبة للتخارج وطرق إدارة المخاطر وإعداد التقارير فيما يتعلق بكل عملية من نشاطاتها الاستثمارية في الأسهم.

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدل الربح على حقوق حاملي حسابات الاستثمار من جهة أخرى. المجموعة غير ملزمة بدفع أية عوائد محددة مسبقا لأصحاب حسابات الاستثمار.

مخاطر العملة الأجنبية

تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدي إلى آثار سلبية على إيرادات المجموعة أو على حقوق المساهمين. إن المجموعة معرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أن قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تهبط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة. إن تفاصيل صافي التعرضات المهمة لمخاطر صرف العملة الأجنبية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2011 مذكورة في الإيضاح رقم 25 من البيانات المالية.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو موظفي أو أنظمة المجموعة أو من عوامل خارجية.

تتم إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات عمل وآليات متابعة داخلية بينما تتم إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الفعال مع مستشارين قانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها. تتم إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وأدوات تحكم وأنظمة فعالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

تتعرض المجموعة أيضا إلى مخاطر تتعلق بمسئولياتها المتعلقة بالثقة والأمانة تجاه مودعي الأموال. تنشأ مخاطر الثقة والأمانة من الإخفاق في الأداء وفقا للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسئوليات الأمانة في البنوك الإسلامية، مما يؤدي إلى خسائر في الاستثمارات أو إلى الإخفاق في حماية مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. إن لدى الوحدات التابعة للمجموعة آليات مناسبة لحماية مصالح جميع مودعي الأموال. وفي حالات خلط أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية مع الأموال الذاتية لوحدة من الوحدات التابعة للمجموعة، تقوم وحدة المجموعة المعنية بتأمين أن يتم وضع وتطبيق وإعداد تقارير عن أسس تخصيص واقتسام الأصول والإيرادات والمصاريف والأرباح بطريقة تتوافق مع مسئوليات الثقة والأمانة للمجموعة.

وكما سلف ذكره، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عمليات القيود والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن وغير الموظف الذي أنشأ المعاملة. تقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسئولية أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بالسياسات والإجراءات والضوابط المتعلقة بكل مهمة من مهامها. تقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات والاستثناءات وإدارة الالتزامات وإعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعه مبنيا على تقارير إدارية حديثة وموثوق في دقتها.

تقوم وحدات رقابة داخلية مستقلة بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الالتزام بالإجراءات الرقابية الأساسية. ومع تسارع تحسين القاعدة التكنولوجية للمجموعة واستبدال نظمها القديمة بأجهزة ونظم حديثة، أصبح بالإمكان الآن بصورة متزايدة إدماج الإجراءات الرقابية المطلوبة في النظم الجديدة لمعالجة العمليات.

مخاطر الالتزام بالشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر الالتزام بالشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الالتزام بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة لمخاطر السمعة والمصداقية. إن لدى وحدات المجموعة أنظمة وأدوات تحكم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لتأمين الالتزام بجميع قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

إدارة رأس المال / كفاية رأس المال

تتم إدارة رأس المال في مجموعة البركة المصرفية بهدف تحقيق الاستغلال الأمثل لرأس المال أثناء مزاولتها لأعمالها، وفقا لقابليتها المحددة سلفا للمخاطرة وخصائص المخاطر المنشودة لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في تعظيم العائد للمساهمين. تشمل إدارة رأس المال إجراء التعديلات المناسبة واللازمة لتعكس التغييرات في البيئة الاقتصادية، أو في درجة أو طبيعة المخاطر المرتبطة بنشاطات المجموعة، بما في ذلك تعديلات على سياسة توزيع الأرباح، وإصدار الفئة 1 أو الفئة 2 من الأوراق المالية عن طريق اكتتاب عام أو اكتتاب خاص.... الخ.

كما تعالج الطريقة المثلى لإدارة رأس المال أمورا حيوية مثل:

- تأمين الاحتفاظ برأسمال كاف في جميع الأوقات لتلبية الطلب غير المتوقع على النقد الذي قد تتسبب فيه أحداث مثل طلبات سحب مفاجئة للودائع من قبل المودعين، أو سحب مبكر في وقت أقرب مما كان متوقعا على التسهيلات، أو خسائر غير متوقعة؛
- تحقيق أهداف المجموعة في العائد على رأس المال؛
- تحقيق أهداف نسبة كفاية رأس المال؛
- الحفاظ على التصنيف الائتماني القوي للمجموعة.

بلغت نسبة كفاية رأس المال للمجموعة 20.66 ٪ كما في 31 ديسمبر 2011، وهي نسبة أعلى بشكل مريح من الحد الأدنى الذي تنص عليه المتطلبات الرقابية لمصرف البحرين المركزي وهو 12 ٪.

تخضع كل وحدة من الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية بشكل مباشر لرقابة الجهة الرقابية في بلدها، وهي الجهة التي تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال فيما يتعلق بتلك الوحدة التابعة. تقوم مجموعة البركة المصرفية بتأمين التزام كل وحدة تابعة بهذه المتطلبات المحلية لكفاية رأس المال.

الحوكمة المؤسسية (يتبع)

تقنية المعلومات

يتمثل غرض اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات في المركز الرئيسي في دعم وتنسيق ومتابعة استراتيجيات ومشاريع ومبادرات تقنية المعلومات في جميع الوحدات التابعة، وضمان أن تكون هذه متماشية مع الأهداف الاستراتيجية العامة للمجموعة وكذلك مع الاستراتيجية الخاصة بالوحدة التابعة المعنية.

لقد أصبحت استراتيجيات تقنيات المعلومات قصيرة المدى ومتوسطة المدى وبعيدة المدى للمجموعة راسخة الآن ومنمطة لتوحيد نظم المجموعة ضمن عدد قليل من نظم العمليات المصرفية الرئيسية التي تم اختيارها بعناية لتنفيذها على مستوى المجموعة. وتبعا لذلك، وافقت اللجنة الآن على صياغة المرحلة التالية لاستراتيجية تقنية المعلومات والإطار العام للحوكمة للمجموعة، والتي سيتم تطويرها بالتعاون مع الوحدات التابعة وبمساعدة شركة استشارية رائدة.

سوف يتم إدماج البرنامج الأولي لتوحيد البيانات وإعداد التقارير المالية لمجموعة البركة المصرفية، الذي يستند على الإنترنت ويستخدم أيضا كأداة لقياس أداء المجموعة باستخدام منهجية مؤشرات الأداء الرئيسية لوضع معايير أداء لكل وحدة تابعة ورصد أدائها بشكل مستمر، سوف يتم إدماجه تدريجيا في جميع تطبيقات نظم العمليات المصرفية الرئيسية التي تم تنفيذها بأشكالها المختلفة في جميع أنحاء المجموعة.

يجري حاليا توحيد البيانات الشهرية والفصلية والسنوية بواسطة برنامج "توحيد البيانات المالية" من "إنفور". يقوم هذا البرنامج بجمع ومعالجة وتحليل البيانات وإعداد تقارير بها بعملات متعددة، كما يقوم كذلك بإعداد تقارير عن آثار تقلبات أسعار العملات. يستطيع رئيس الرقابة المالية لمجموعة البركة المصرفية الآن القيام بتوحيد البيانات من زوايا متعددة لنشاطات المجموعة التجارية، على سبيل المثال على مستوى الوحدة التابعة أو حسب المنطقة الجغرافية أو خطوط المنتجات الإسلامية، فضلا عن إمكانية إصدار نسخ متعددة الهيكلة مثل نتائج السنة لغاية تاريخ التقرير أو نتائج السنة الحالية أو نتائج السنة السابقة .... إلخ.

بعد عملية تقييم مكثفة لاحتياجات المجموعة من أنظمة إدارة المخاطر من منظور إسلامي ورقابي، قام فريق إدارة المخاطر باختيار نظام "بانكوير" من "صن غارد" باعتباره الأكثر ملاءمة من بين البرامج والتطبيقات التي تم استعراضها، خاصة وأن هذا النظام قد حصل على توصيات عالية من مؤسسات إسلامية تستخدمه في مملكة البحرين وخارجها. لقد تم تنفيذ وحدة النظام الخاصة بحساب كفاية رأس المال على أساس مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل خلال الفترة من 2010 – 2011 م، المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية وبنك البركة الإسلامي (البركة البحرين) ومن المخطط أن يتم تنفيذها في الوحدات التابعة الأخرى خلال عام 2012 وما بعده.

بعد اختيار دقيق من قبل اللجنة التوجيهية لتقنية المعلومات لقائمة معتمدة من نظم العمليات المصرفية الرئيسية المتاحة للوحدات التابعة، قامت كل وحدة تابعة باختيار النظام الذي يناسب احتياجاتها الخاصة. لقد اختار عدد من الوحدات التابعة نظام "إيكويجين" للعمليات المصرفية الإسلامية الرئيسية من شركة "مايسيس"، بينما اختارت وحدات تابعة أخرى تعمل في أسواق مختلفة ولها أولويات مختلفة نظام "آي مال" من شركة "باث سوليوشنز".

اختارت خمسة وحدات تابعة، وهذه الوحدات هي بنك البركة البحرين وبنك البركة جنوب أفريقيا وبنك البركة لبنان وبنك البركة باكستان، وبنك البركة مصر، نظام "إيكويجين" الإسلامي. هذا وقد قام بنك البركة البحرين بتنفيذ النظام بالكامل خلال 2009، بينما قام بنك البركة لبنان وبنك البركة جنوب افريقيا بذلك في العام 2011، وكذلك يتوقع بنك البركة مصر وبنك البركة باكستان إنجاز التشغيل الحي في الربع الأول من 2012.

أما بنك البركة الجزائر فقد اختار نظام "آي مال" من "باث سولوشنز"، ومن المتوقع أن يتم التشغيل الحي بعد تثبيت النظام في الربع الأول من 2012 ويتم إنجازه بالكامل في وقت لاحق من ذلك العام. قام بنك البركة الأردن بتنفيذ نظام نبراس المصرفي الذي اختاره كنظام العمليات المصرفية الأساسية فيه، ويتوقع إنجاز المشروع بالكامل خلال 2012.

لقد بدأ بنك البركة السودان، الذي هو الآخر اختار "آي مال" ليكون نظامه الجديد للعمليات المصرفية الرئيسية؛ تشغيل النظام ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من التنفيذ الكامل للمشروع خلال الربع الأول من 2012. أما بنك البركة تونس فقد أتم بنجاح ترقية نظامه للعمليات المصرفية الرئيسية (تيمينوس – تي 24) ليشمل الآن الخدمات المصرفية عن طريق الإنترنت. أما بنك البركة تركيا فإنه يستخدم الآن نظاما تم تطويره داخليا، وهذا النظام يعمل بشكل جيد، ولكن البنك يقوم حاليا بوضع استراتيجية للانتقال إلى نظام عمليات مصرفية رئيسية جديد في المستقبل. وأخيرا، فإن بنك البركة سورية الذي تم تأسيسه حديثا واختار نظام "آي مال" فقد بدأ تشغيل النظام ويتم الآن تنفيذ المرحلة الأخيرة من المشروع ويتوقع أن يتم الانتهاء منها في الربع الأول من عام 2012.

لقد أطلقت دائرة مشاريع تقنية المعلومات في 2009 مبادرة جديدة لتحقيق "التميز في الأعمال من خلال تقنية المعلومات" وذلك بشراكة مع شركات رائدة مشهورة متخصصة في استشارات تقنية المعلومات. كما قامت دائرة مشاريع تقنية المعلومات في مجموعة البركة المصرفية بالتركيز على وضع خطة عالمية موحدة للتعافي من الكوارث في جميع أنحاء المجموعة. ومتى ما تم تنفيذ نظم العمليات المصرفية الرئيسية الجديدة بالكامل في جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية في عام 2011، وتأسيس المركز العالمي والمراكز المحلية للتعافي من الكوارث، ستكون كل وحدة تابعة للمجموعة محمية تماما ضد أي انقطاع مفاجئ وغير متوقع للخدمة.

المسؤولية الاجتماعية

تدين حركة المصرفية الإسلامية المعاصرة في نجاحها بالكثير لمساهمة ورعاية الشيخ صالح كامل، مؤسس مجموعة البركة المصرفية. وبالرغم من أنه لم يمض وقت طويل على المجموعة ككيان قانوني موحد، إلا أن تاريخ الشركات التي نشأت منها المجموعة يعود إلى أواخر الستينات عندما أشرف الشيخ كامل على ابتكار عقود إسلامية لاستخدامها في إدارة عمليات أعماله التجارية أثناء التعامل مع البنوك التقليدية (حيث لم تكن البنوك الإسلامية قد وجدت بعد)، وقد كانت حينها هذه هي طريقته المفضلة في التعامل مع هذه البنوك. وكان هذا الإصرار المبكر على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تطورا سرعان ما تبعته مرحلة ثانية في بداية السبعينات عندما قام الشيخ صالح كامل بالإشراف على تأسيس سلسلة من المؤسسات المالية الإسلامية عبر العالم العربي تحت اسم البركة. تضم مجموعة البركة المصرفية الآن تحت مظلة المجموعة الموحدة الخبرات المتراكمة لأحد عشر بنكا تقدم منتجات وخدمات إسلامية منذ أكثر من ثلاثة عقود. نحن في مجموعة البركة المصرفية الإسلامية نفخر بأن نستذكر هذا التراث في الوقت ذاته الذي تتطلع إلى المرحلة التالية من تطور مسيرتنا حيث نقوم بالتوسع في مناطق جديدة وأسواق جديدة وخلق قاعدة عريضة من العملاء.

وكأعضاء في مجموعة تم تأسيسها على قاعدة من المبادئ والقيم الإسلامية، نحن في مجموعة البركة المصرفية نعتقد بأن علينا مسئولية خاصة تجاه المجتمع من خلال رعاية وتعهد المشاريع التعليمية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة للمحتاجين في المجتمعات التي نشكل نحن جزءا منها. وبقيامنا بهذا الواجب تجاه المجتمع فإننا نبذل قصارى جهدنا في تطبيق أحد أهم الأركان الفلسفية للعمل المصرفي الإسلامي وهو مفهوم "أعمار الأرض"، الذي يعني "إضافة قيمة ملموسة إلى الأصول ". إن لهذا المفهوم صلة مباشرة بتطوير المجتمع وتقدمه الاجتماعي والاقتصادي، ونحن نسعى لتطبيقه من خلال وساطة استثمار نشطة تمثل تكملة لعمليات إنتاجية حقيقية ذات قيمة مضافة ومن خلال تبادل السلع والخدمات، وهو ما يمكننا من تقديم بدائل عملية عن أولئك الوسطاء الماليين الذين لا يقدمون أية منفعة للمجتمع بشكل عام.

إننا في مجموعة البركة المصرفية نعتبر دور المسئولية الاجتماعية في مجموعتنا أساسيا في تطبيق المبادئ المستوحاة من ديننا الحنيف والتي تقوم عليها جميع نشاطاتنا التجارية في كافة الدول التي نعمل فيها. وتلتزم جميع شركاتنا التابعة بالمبادئ الأخلاقية الإسلامية في عملياتها وخدماتها المصرفية، ويمكن تلخيص هذه المبادئ فيما يلي:

أولا:
لا يجوز الاستثمار إلا في القطاعات والصناعات التي تتوافق مع المعايير الأخلاقية. تملي القيم الأخلاقية للإسلام على المسلمين وجوب الاستثمار فقط في إنتاج السلع المفيدة والمتاجرة فيها. إن هذه القيم تحرم الاستثمار في النشاطات التي، على سبيل المثال، تساهم في إنتاج المشروبات الكحولية أو التبغ والسجائر أو الأسلحة، أو ما يرتبط بأي شكل من الأشكال بالقمار أو الخلاعة والإباحية أو استغلال الأطفال والنساء والأقليات، وكافة الممارسات الأخرى المشكوك فيها أخلاقيا.

ثانيا:
تتجنب جميع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية دفع الفائدة الربوية في علاقاتها مع المودعين والعملاء من الأفراد والشركات، حيث يحرم الإسلام دفع أو أخذ الفوائد الربوية. وبدلا من ذلك تقوم الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية، مثلها مثل البنوك الإسلامية الأخرى، بقبول الودائع على أساس الاستثمار، حيث يشارك المودعون، بموجب ذلك، البنك في النتائج الفعلية التي تحققها استثماراتهم. أما التمويل فإنه يقدم للشركات التجارية بشكل رئيسي على أساس بيع التقسيط أو الإجارة أو المشاركة في رأس المال. وبهذه الطريقة تقوم بنوكنا والمودعون بالاشتراك في المخاطر المالية مع العملاء المستفيدين من التمويل ويشارك هؤلاء جميعا في جني أرباح الاستثمار.

لقد نص القرآن الكريم على تحريم الفوائد الربوية وهذا التحريم جزء أساسي من المعايير الأخلاقية والقيم الأساسية التي وضعها القرآن الكريم. إن البنوك التابعة لمجموعة البركة المصرفية، بصفتها بنوكا إسلامية، تلتزم بهذه القيم الأساسية بحزم بامتناعها عن تقاضي أو دفع أية فوائد، وهذا اختلاف جوهري بين البنوك الإسلامية والتقليدية. ومع ذلك، فإن عملاء البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الأخرى يشتركون في نفس التجربة بشكل عام مع عملاء البنوك التقليدية التي تتشارك الربح الذي تحققه مع مودعيها، إلا أن الاختلاف الأساسي في الإسلام هو أن ممارسة المشاركة في الربح تقوم على أساس كون خلق الثروة ناتج عن شراكة بين المستثمر ورجل الأعمال حيث يتم بموجبها الاشتراك في تحمل المخاطر وجني العوائد: إن العائد على رأس المال المستثمر يتأتى من الأرباح المحققة فعلا وليس على أساس أسعار فائدة محددة مسبقا.

ثالثا:
يجب أن تتوافق جميع العقود التي تدخل فيها الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية وكذلك جميع علاقاتها مع عملائها والمودعين مع المعايير الأخلاقية للشريعة الإسلامية السمحاء.

راحة البال

يحق لعملائنا أن يطمئنوا
إلى أن مصالحهم المالية
تدار من قبلنا بأعلى المعايير
الأخلاقية.

تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

إلى مساهمي مجموعة البركة المصرفية

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وفقاً للمادة رقم (58) من النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية تقدم الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية إلى مساهمي المجموعة ووحداتها التقرير الشرعي التالي:

أولاً
فقد عقدت الهيئة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية في العام المالي المنصرم 2011م عدد 6 اجتماعات ثلاثة منها بمقار بعض الوحدات التابعة للمجموعة التقت خلالها بالأعضاء والمراقبين الشرعيين والعاملين بتلك الوحدات حيث عقدت عدداً من الندوات المصغرة أجابت فيها على استفسارات العديد من العاملين والعملاء، كما اطمأنت الهيئة على سير العمليات التي تمت وفقا لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

والثلاثة الاجتماعات الأخر كانت بمقر الأمانة العامة للهيئة الشرعية بجدة درست فيها تقارير التدقيق الشرعي التي أجراها قسم التدقيق الشرعي بالمجموعة على وحدات المجموعة للعام المالي المنتهى في 31 ديسمبر 2011م حيث أبدت الهيئة بعض الملاحظات الشرعية التي تمت معالجتها من خلال التنسيق بينها وبين الهيئات الشرعية المحلية بالوحدات محل الملاحظة، كما عقدت الهيئة ممثلة في لجنتها التنفيذية عدداً من الاجتماعات درست فيها عدداً من العقود والاتفاقات التجارية التي أبرمتها إدارة المؤسسات بالمجموعة مع وحداتها وغيرها من المصارف والمؤسسات.

ثانياً
لقد راقبنا عن طريق اللجنة التنفيذية للهيئة الشرعية الموحدة المبادئ المستخدمة في المجموعة، واطلعنا على التقارير الشرعية للعام 2011 الصادرة عن الهيئات الشرعية للوحدات التابعة للمجموعة. وقد قمنا بالرجوع إلى القوائم المالية الخاصة بها عند الحاجة. كما قمنا بمراجعة المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2011م وبيان الدخل والإيضاحات حولهما. وقد استفسرنا من بعض الفنيين عن النقاط التي تحتاج إلى شرح وبيان. كما قمنا بمراجعة عملية احتساب الزكاة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً لما اعتمدته هيئة الرقابة الشرعية الموحدة.

ثالثاً
تقع على إدارات المجموعة ووحداتها مسؤولية تنفيذ وتطبيق قرارات الهيئة الشرعية الموحدة وإطلاع الهيئات على كل العمليات والمستجدات التي تتطلب إصدار قرارات من الهيئات بشأنها. وتنحصر مسؤولية الهيئة الشرعية الموحدة في مراقبة سلامة تنفيذ القرارات من الناحية الشرعية وإبداء الرأي فيها بناء على التقارير الشرعية والبيانات المالية للمجموعة ووحداتها.

كما قامت الهيئات الشرعية للوحدات – كما تبين للهيئة من تقاريرها – بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من المجموعة ووحداتها، على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قامت الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة – كما تبين للهيئة من تقاريرها – بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعة ووحداتها لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا:
1. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة ووحداتها خلال السنة المنتهية في31 ديسمبر2011م تمت في الجملة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من الهيئات الشرعية للوحدات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. أن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد التزمت إدارة المجموعة وإدارات وحداتها بصرفها في أغراض خيرية.

4. أن احتساب الزكاة أدناه تم وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك طبقا لطريقة صافي الأموال المستثمرة وذلك وفقا للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ووفقاً لما اعتمدته هيئة الرقابة الشرعية الموحدة. وبما أن المجموعة والوحدات ليست مخولة بإخراج الزكاة، فعلى المساهمين إخراج زكاة أسهمهم، علماً بأن زكاة السهم الواحد هي 1.88 سنتاً. وفي حالة عدم توفر السيولة اللازمة فيمكن تأجيل الزكاة أو جزء منها بحيث تصبح ديناً حتى توفرها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

17 ربيع أول 1433هـ الموافق 9 فبراير 2012م

الشيخ د. عبدالستار أبوغدة
رئيس الهيئة

الشيخ عبدالله بن سليمان المنيع
عضو الهيئة

الشيخ د. عبداللطيف آل محمود
عضو الهيئة

الشيخ د. عبدالعزيز الفوزان
عضو الهيئة

د. أحمد محي الدين أحمد
عضو الهيئة

بيان احتساب الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

	ألف دولار أمريكي
حقوق عائدة إلى مساهمي الشركة الأم	1,203,128
تطرح مساهمة المجموعة في حقوق بنك البركة مصر وبنك البركة السودان حيث تدفع الزكاة مباشرة	(147,064)
صافي الحقوق الخاضعة للزكاة	1,056,064
مطروح منه:	
مشاركة ذات أصول غير زكوية	(36,462)
استثمارات في الصكوك الإسلامية ذات أصول غير زكوية	(60,229)
إجارة منتهية بالتمليك	(61,765)
استثمارات عقارية طويلة الأجل	(12,085)
عقارات و معدات	(179,241)
أصول غير ملموسة	(81,485)
الاستثمارات في الشركات	(62,550)
مضاف إليه:	
نصيب مساهمي الشركة الأم من الوعاء الزكوي للشركات الزميلة	53,280
تمويل أصول غير خاضعة للزكاة	12,796
بيع استثمارات عقارية طويلة الأجل خلال العام	40
مجموع الوعاء الزكوي	**628,363**
نسبة الزكاة	٪ 2.5775
مجموع الزكاة المستحقة	**16,196**
عدد الأسهم بالآلاف	862,231
الزكاة لكل سهم (سنت الأمريكي)	**1.88**

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية (ش.م.ب.)

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") وشركاتها التابعة ("المجموعة")، والتي تشمل القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2011 والقوائم الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملاك وحقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والإيضاحات التي تشمل ملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسئولية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة عن القوائم المالية الموحدة

إن مجلس إدارة البنك والإدارة هما المسؤولان عن الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وكذلك الرقابة الداخلية التي يقرر مجلس الإدارة والإدارة ضرورتها للتمكن من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن أية تجاوزات أو أخطاء. بالإضافة إلى ذلك، فإن مجلس الإدارة والإدارة هما المسئولان عن التزام المجموعة بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

مسئولية مدققي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لكل من معايير التدقيق الدولية ومعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة وأن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أية أخطاء جوهرية.

تشمل أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصح عنها في القوائم المالية الموحدة. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقديراتنا المهنية، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية الموحدة بصورة عادلة والتي تمكننا من تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الأوضاع القائمة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي مهني حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك. كما تتضمن أعمال التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجراها مجلس إدارة المجموعة والإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة.

وباعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لإبداء رأي تدقيق حول هذه القوائم.

الرأي

في رأينا إن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2011 وعن أدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني ودليل الأنظمة واللوائح لمصرف البحرين المركزي (مجلد 2)، نفيد بما يلي:

1. يحتفظ البنك بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة متفقة مع تلك السجلات؛ و
2. المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة.

وحسب علمنا لم تقع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو دليل الأنظمة واللوائح لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2 وما ينطبق من أحكام المجلد 6) و توجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة والقواعد والاجراءات لبورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي؛ وقد تم تقديم توضيحات ومعلومات مرضية لنا من قبل الإدارة استجابة لجميع طلباتنا. وأن البنك قد التزم بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

إرنست ويونغ

23 فبراير 2011 م
المنامة، مملكة البحرين

القائمة الموحدة للمركز المالي
في 31 ديسمبر 2011

	إيضاحات	2011 ألف دولار أمريكي	معاد عرضها 2010 ألف دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك	3	4,633,280	3,813,903
ذمم مدينة	4	8,213,057	8,063,331
التمويل بالمضاربة والمشاركة	5	950,935	1,538,632
استثمارات	6	2,090,253	1,348,872
إجارة منتهية بالتمليك	7	563,721	439,801
عقارات ومعدات	8	313,933	298,852
موجودات أخرى	9	388,864	374,933
مجموع الموجودات		**17,154,043**	**15,878,324**
المطلوبات وحاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك			
المطلوبات			
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى		3,560,317	2,906,172
مبالغ مستحقة لبنوك		653,462	424,477
مطلوبات أخرى	10	675,196	490,988
مجموع المطلوبات		**4,888,975**	**3,821,637**
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	**11**	**10,465,918**	**10,240,106**
حقوق الملاك	12		
رأس المال		869,550	790,500
أسهم خزينة		(7,319)	(6,528)
علاوة إصدار أسهم		16,420	15,866
احتياطيات		104,607	96,738
التغييرات المتراكمة في القيم العادلة		(10,910)	(3,834)
تحويل عملات أجنبية		(112,163)	(24,340)
أرباح مبقاة		167,584	236,750
تخصيصات مقترحة		175,359	118,575
الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم		**1,203,128**	**1,223,727**
حقوق غير مسيطرة		596,022	592,854
مجموع حقوق الملاك		**1,799,150**	**1,816,581**
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار وحقوق الملاك		**17,154,043**	**15,878,324**

الشيخ صالح عبدالله كامل
رئيس مجلس الإدارة

عدنان أحمد يوسف
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للدخل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

	إيضاحات	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
الدخل			
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة	13	895,682	808,707
عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب		(796,826)	(745,405)
حصة المجموعة كمضارب	14	236,159	236,627
عائد حقوق حاملي حسابات الإستثمار		(560,667)	(508,778)
حصة المجموعة من دخل حقوق حاملي حسابات الإستثمار (كمضارب وكرب المال)		335,015	299,929
حصة المضارب في إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية		4,172	4,702
صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات ذاتية	13	179,177	147,827
دخل رسوم وعمولات أخرى	15	167,702	151,067
دخل تشغيلي آخر	16	54,878	55,049
مجموع الدخل التشغيلي		740,944	658,574
مصروفات الموظفين		222,450	196,583
استهلاك وإطفاء	17	29,251	22,798
مصروفات تشغيلية أخرى	18	145,026	122,902
مجموع المصروفات التشغيلية		396,727	342,283
صافي الدخل للسنة قبل المخصصات والضرائب		344,217	316,291
المخصصات	19	(50,812)	(59,581)
صافي الدخل قبل الضرائب		293,405	256,710
الضرائب		(81,111)	(63,547)
صافي الدخل للسنة		**212,294**	**193,163**
العائد إلى:			
حقوق مساهمي الشركة الأم		118,370	105,607
حقوق غير مسيطرة		93,924	87,556
		212,294	193,163
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح – سنتات أمريكية	20	13.72	12.22

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

	إيضاحات	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل قبل الضرائب		293,405	256,710
تعديلات للبنود التالية:			
استهلاك وإطفاء	17	29,251	22,798
خسارة اضمحلال موجودات غير ملموسة	9(أ)	31	762
استهلاك ضمن إجارة منتهية بالتمليك	13.4	55,812	49,676
مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل	13.3	459	(611)
مكسب من بيع عقارات ومعدات	16	(6,679)	(9,961)
مكسب من بيع إستثمارات عقارية		(1,608)	(2,729)
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق	13.3	(8,323)	(161)
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل	13.3	–	(132)
المخصصات	19	50,812	59,581
دخل من شركات زميلة	13.3	(314)	(2,629)
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		412,846	373,304
صافي التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
إحتياطيات لدى بنوك مركزية		(811,087)	(217,180)
ذمم مدينة		(206,221)	(1,101,417)
التمويل بالمضاربة والمشاركة		586,715	(563,194)
إجارة منتهية بالتمليك		(179,732)	(154,144)
موجودات أخرى		(31,903)	(27,022)
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى		654,145	298,328
مبالغ مستحقة لبنوك		228,985	271,815
مطلوبات أخرى		155,300	21,217
حقوق حاملي حسابات الإستثمار		253,736	2,020,603
ضرائب مدفوعة		(54,915)	(32,871)
صافي النقد من الأنشطة التشغيلية		1,007,869	889,439
الأنشطة الاستثمارية			
صافي شراء الإستثمارات		(751,465)	(301,214)
صافي شراء عقارات ومعدات		(34,260)	(83,522)
صافي بيع استثمار في شركة زميلة		1,626	13,622
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة		–	244
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		(784,099)	(370,870)
الأنشطة التمويلية			
أرباح أسهم مدفوعة لحقوق مساهمي الشركة الأم		(39,525)	(44,640)
صافي التغيرات في أسهم الخزينة		73	(10,700)
صافي التغيرات في الحقوق غير المسيطرة		(27,267)	2,322
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		(66,719)	(53,018)
تعديلات تحويل عملات أجنبية		(148,761)	(27,101)
الزيادة في النقد وما في حكمه		**8,290**	**438,450**
النقد وما في حكمه في 1 يناير		2,988,700	2,550,250
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	**21**	**2,996,990**	**2,988,700**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

	العائد إلى حقوق				
				إحتياطيات	
	رأس المال ألف دولار أمريكي	أسهم خزينة ألف دولار أمريكي	علاوة إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	احتياطيات أخرى ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2011 (معاد عرضه)	790,500	(6,528)	15,866	53,547	43,191
أرباح أسهم مدفوعة	–	–	–	–	–
أسهم منحة صادرة (إيضاح 12)	79,050	–	–	–	–
الحركة في أسهم الخزينة	–	(791)	554	–	–
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	–	–	–	–	–
صافي الحركة في الإحتياطيات الأخرى	–	–	–	–	(3,968)
تحويل عملات أجنبية	–	–	–	–	–
صافي الدخل للسنة	–	–	–	–	–
محول إلى الاحتياطي القانوني	–	–	–	11,837	–
أرباح أسهم موصى بتوزيعها	–	–	–	–	–
أسهم منحة موصى بتوزيعها	–	–	–	–	–
أرباح أسهم الشركات التابعة	–	–	–	–	–
تأثير شراء حقوق غير مسيطرة	–	–	–	–	–
صافي الحركة في الحقوق الغير مسيطرة	–	–	–	–	–
الرصيد في 31 ديسمبر 2011	**869,550**	**(7,319)**	**16,420**	**65,384**	**39,223**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

	حاملي أسهم الشركة الأم						
	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة ألف دولار أمريكي	تحويل العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	تخصيصات مقترحة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	مجموع حقوق الملاك ألف دولار أمريكي
	(3,834)	(24,340)	236,750	118,575	1,223,727	592,854	1,816,581
	–	–	–	(39,525)	(39,525)	–	(39,525)
	–	–	–	(79,050)	–	–	–
	–	–	310	–	73	–	73
	(7,076)	–	–	–	(7,076)	(2,244)	(9,320)
	–	–	(957)	–	(4,925)	(4,012)	(8,937)
	–	(87,823)	–	–	(87,823)	(60,938)	(148,761)
	–	–	118,370	–	118,370	93,924	212,294
	–	–	(11,837)	–	–	–	–
	–	–	(30,434)	30,434	–	–	–
	–	–	(144,925)	144,925	–	–	–
	–	–	–	–	–	(30,675)	(30,675)
	–	–	307	–	307	(307)	–
	–	–	–	–	–	7,420	7,420
	(10,910)	**(112,163)**	**167,584**	**175,359**	**1,203,128**	**596,022**	**1,799,150**

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

	العائد إلى حقوق				
			إحتياطيات		
	رأس المال ألف دولار أمريكي	أسهم خزينة ألف دولار أمريكي	علاوة إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	احتياطيات أخرى ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2010	744,000	–	99,390	42,986	39,307
تغييرات نتيجة تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 25	–	–	–	–	–
الرصيد في 1 يناير 2010 (معاد عرضه)	744,000	–	99,390	42,986	39,307
أسهم منحة صادرة (إيضاح 12)	46,500	–	–	–	–
الحركة في أسهم الخزينة	–	(6,528)	(4,474)	–	–
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة	–	–	–	–	–
صافي الحركة في الإحتياطيات الأخرى	–	–	–	–	3,884
تحويل عملات أجنبية	–	–	–	–	–
صافي الدخل للسنة	–	–	–	–	–
محول إلى الاحتياطي القانوني	–	–	–	10,561	–
أرباح أسهم مدفوعة	–	–	–	–	–
أرباح أسهم موصى بتوزيعها	–	–	–	–	–
أسهم منحة موصى بتوزيعها	–	–	(79,050)	–	–
أرباح أسهم الشركات التابعة	–	–	–	–	–
صافي الحركة في الحقوق الغير مسيطرة	–	–	–	–	–
الرصيد في 31 ديسمبر 2010 (معاد عرضه)	790,500	(6,528)	15,866	53,547	43,191

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

	حاملي أسهم الشركة الأم						
	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة ألف دولار أمريكي	تحويل العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	تخصيصات مقترحة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	مجموع حقوق الملاك ألف دولار أمريكي
	17,301	(9,165)	189,401	91,140	1,214,360	522,485	1,736,845
	(2,000)	(135)	–	–	(2,135)	(918)	(3,053)
	15,301	(9,300)	189,401	91,140	1,212,225	521,567	1,733,792
	–	–	–	(46,500)	–	–	–
	–	–	302	–	(10,700)	–	(10,700)
	(19,135)	–	–	–	(19,135)	(6,698)	(25,833)
	–	–	(8,474)	–	(4,590)	(3,399)	(7,989)
	–	(15,040)	–	–	(15,040)	(11,893)	(26,933)
	–	–	105,607	–	105,607	87,556	193,163
	–	–	(10,561)	–	–	–	–
	–	–	–	(44,640)	(44,640)	–	(44,640)
	–	–	(39,525)	39,525	–	–	–
	–	–	–	79,050	–	–	–
	–	–	–	–	–	(23,990)	(23,990)
	–	–	–	–	–	29,711	29,711
	(3,834)	(24,340)	236,750	118,575	1,223,727	592,854	1,816,581

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011

	نقد ألف دولار أمريكي	ذمم بيوع مدينة ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2011	**44,920**	**147,093**
الودائع	33,043	329,519
السحوبات	(60,774)	(381,689)
دخل (خسارة) بعد حسم المصروفات	–	13,666
حصة المضارب	–	(3,228)
تحويلات صرف عملات أجنبية	–	–
الرصيد في 31 ديسمبر 2011	**17,189**	**105,361**
الرصيد في 1 يناير 2010	**48,482**	**276,277**
الودائع	1,350	109,498
السحوبات	(4,912)	(251,787)
دخل (خسارة) بعد حسم المصروفات	–	15,605
حصة المضارب	–	(2,500)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	–	–
الرصيد في 31 ديسمبر 2010	**44,920**	**147,093**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

المجموع ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	إستثمارات ألف دولار أمريكي	إستثمارات عقارية ألف دولار أمريكي	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي
455,338	**76,602**	**112,057**	**28,255**	**46,411**
1,029,534	309,064	56,423	7,329	294,156
(968,605)	(346,322)	(38,161)	(653)	(141,006)
14,621	2,668	(3,329)	474	1,142
(4,172)	(767)	(81)	(95)	(1)
(3,588)	(3,060)	(528)	–	–
523,128	**38,185**	**126,381**	**35,310**	**200,702**
510,051	**29,726**	**110,624**	**27,156**	**17,786**
450,910	217,033	25,926	1,197	95,906
(522,740)	(171,160)	(26,632)	(362)	(67,887)
22,836	2,043	4,256	326	606
(4,702)	(649)	(1,491)	(62)	–
(1.017)	(391)	(626)	–	–
455,338	**76,602**	**112,057**	**28,255**	**46,411**

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (31 ديسمبر2011)

1 الأنشطة

تأسست مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") كشركـــة مساهمة في مملكة البحرين بتاريخ 27 يونيو 2002، بموجب سجل تجاري رقـــم 48915. يزاول البنك أنشطة مصرفية في الشرق الأوسط وأوروبا وشمال وجنوب أفريقيا. عنوان البنك المسجل هو ص.ب 1882، المنطقة الدبلوماسية، المنامة، مملكة البحريـــن. إن البنك مدرج في بورصة البحرين وناسداك دبي.

يعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي إسلامي بالجملة الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة") في الأعمال المصرفية الدولية والتجارية والتمويل والخزينة والأنشطة الإستثمارية. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي.

تمت الموافقة على القوائم المالية الموجودة من قبل مجلس الإدارة في 23 فبراير 2012.

2 السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي موضحة أدناه:

أ. أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات العقارية وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة في قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة في الحقوق والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة. تم عرض القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي لكونه عملة تقارير المجموعة وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دولار أمريكي إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

ب. بيان بالالتزام

عدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية كما تتطلبها هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة وقانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية وتوجيهات مصرف البحرين المركزي (كما يحتويه مجلد أنظمة وقوانين مصرف البحرين المركزي رقم 2 وما يتطبق من القوانين المجلد رقم 6)، و قوانين و قرارات و قواعد و إصدارات بورصة البحرين أو احكام عقد التأسيس للبنك. وفقاً لمتطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، للأمور التي لا تنطوي تحت مظلة معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تستخدم المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

ج. أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر من كل سنة. أعدت القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدام سياسات محاسبية متوافقة.

تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات البينية بالكامل عند التوحيد.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ الاقتناء، الذي يعد التاريخ الذي حصلت فيه المجموعة على السيطرة ويستمر توحيدها حتى التاريخ الذي يتم فيه إيقاف هذه السيطرة. تتحقق السيطرة عندما تكون لدى المجموعة القوة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة للإنتفاع من أنشطتها.

يتم تسجيل الحقوق الغير مسيطرة في صافي موجودات الشركة التابعة كبند منفصل في حقوق ملاك المجموعة. يتم تضمين دخل الحقوق الغير مسيطرة ضمن القائمة الموحدة للدخل في صافي الربح ويتم إظهاره كبند منفصل عن حصة المساهمين.

تشتمل الحقوق الغير مسيطرة على مبالغ هذه الحصص في تاريخ الدمج الأصلي وحصتها في التغيرات في حقوق الملاك منذ تاريخ الدمج. يتم تخصيص الخسائر التي تنطبق على الحقوق الغير مسيطرة والتي تفوق حصصهم في حقوق ملاك الشركات التابعة مقابل حصص المجموعة إلا في حالة وجود التزام من قبل هذه الحقوق الغير مسيطرة وقدرتهم على الاستثمار الإضافي في هذه الشركات لتغطية الخسائر. يتم إحتساب التغيرات في حصة الملكية في الشركة التابعة التي لا تنتج عنها فقدان السيطرة كمعاملة حقوق الملاك.

فيما يلي الشركات التابعة الرئيسية للبنك والتي تم توحيدها في هذه القوائم المالية الموحدة:

البنك	نسبة الملكية لسنة 2011	نسبة الملكية لسنة 2010	سنة التأسيس	بلد التأسيس	عدد الفروع / المكاتب كما في 31 ديسمبر 2011
محتفظ بها بصورة مباشرة من قبل البنك					
بنك البركة الجزائر	٪ 55.90	٪ 55.90	1991	الجزائر	25
بنك البركة الإسلامي– البحرين	٪ 91.12	٪ 91.12	1984	البحرين	95
بنك البركة تونس	٪ 78.40	٪ 78.40	1983	تونس	8
بنك البركة مصر	٪ 73.68	٪ 73.68	1980	مصر	22
بنك البركة لبنان	٪ 98.50	٪ 98.50	1991	لبنان	7
البنك الإسلامي الأردني	٪ 66.01	٪ 66.01	1978	الأردن	75
بنك البركة التركي للمشاركات	٪ 56.64	٪ 56.64	1985	تركيا	122
بنك البركة المحدود	٪ 61.98	٪ 56.29	1989	جنوب أفريقيا	10
بنك البركة السودان	٪ 82.08	٪ 82.08	1984	السودان	25
بنك البركة سورية	٪ 23.00	٪ 23.00	2009	سورية	9

فيما يلي الشركات التابعة المحتفظ بها بصورة غير مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للبنك:

الشركة / البنك	الشركة التابعة المحتفظ من خلالها	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2011	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2010	سنة التأسيس	بلد التأسيس
محتفظ بها بصورة غير مباشرة من قبل البنك					
بنك البركة (باكستان) المحدود	بنك البركة الإسلامي	٪ 58.90	٪ 58.90	2010	باكستان
شركة الرزق التجارية	البنك الإسلامي الأردني	٪ 59.40	٪ 59.40	1994	الأردن
شركة المدارس العمرية	البنك الإسلامي الأردني	٪ 62.31	٪ 62.31	1987	الأردن
شركة السماحة للعقارات	البنك الإسلامي الأردني	٪ 66.01	٪ 66.01	1998	الأردن
شركة تطبيقات التقنية للمستقبل	البنك الإسلامي الأردني	٪ 66.01	٪ 66.01	1998	الأردن
سنابل الخير للاستثمارات المالية	البنك الإسلامي الأردني	٪ 66.01	٪ 66.01	2006	الأردن
البركة للعقارات المحدودة	بنك البركة المحدود	٪ 61.98	٪ 56.29	1991	جنوب أفريقيا

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (31 ديسمبر 2011)

2 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

د. معايير محاسبية جديدة

خلال سنة 2010، قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بإصدار معيار المحاسبة المالي الجديد رقم 25 المتعلق "بالإستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المالية المشابهة" والذي أصبح إلزامياً اعتباراً من 1 يناير 2011.

معيار المحاسبة المالي رقم 25 المتعلق "بالاستثمارات في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة"

قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 25 الصادر من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والذي يغطي الإثبات، القياس، العرض والإفصاح عن الاستثمارات في الصكوك، الأسهم واستثمارات مشابهة والتي تظهر خصائص أدوات الدَين وأدوات أسهم حقوق الملكية التي يتم عملها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية.

إن تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 25 ليس له أي تأثير على تصنيف وقياس الموجودات المالية للمجموعة بإستثناء إعادة العرض المفصح عنها في إيضاح 6.

هـ. النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه كما هو مشار إليه في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على نقد ونقد قيد التحصيل وأرصده لدى بنوك مركزية بإستثناء الإحتياطيات الإجبارية وأرصدة لدى بنوك أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

و. ذمم مدينة

تشتمل الذمم المدينة على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة وذمم إجارة مدينة وذمم سلم مدينة وذمم إستصناع مدينة.

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

تشتمل ذمم بيوع (مرابحات) مدينة بشكل أساسي على مرابحات وسلع دولية وتدرج بعد حسم الأرباح المؤجلة ومخصصات المبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم إجارة مدينة

ذمم الإجارة المدينة هي عبارة عن مبالغ الإيجار المستحقة في نهاية السنة بعد حسم مخصص المبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم سلم مدينة

ذمم السلم المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم مخصص المبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم إستصناع مدينة

ذمم الإستصناع المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم مخصص المبالغ المشكوك في تحصيلها.

ز. التمويل بالمضاربة والمشاركة

التمويل بالمضاربة والمشاركة هو عبارة عن شراكة حيث يقوم بموجبها البنك بالمساهمة في رأس المال. تدرج هذه بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد حسم الاضمحلال.

ح. إستثمارات

تشتمل الإستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة ضمن الحقوق وأدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة وإستثمارات عقارية وإستثمار في شركات زميلة.

إستثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها أو لكليهما كإستثمارات عقارية. يتم إثباتها مبدئياً بالتكلفة متضمنة تكلفة المعاملة ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة الناتجة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك ضمن التغيرات المتراكمة في القيم العادلة إلى مدى الجزء المتعلق بإحتياطي القيمة العادلة لحقوق الملاك وضمن حقوق حاملي حسابات الاستثمار في القائمة الموحدة للمركز المالي إلى مدى الجزء المتعلق بالقيمة العادلة لحقوق حاملي حسابات الاستثمار إلى أن يتم استبعاد الاستثمار أو يعتبر مضمحل وعندها يتم إدراج المكسب أو الخسارة المتراكمة المدرجة مسبقاً ضمن حقوق الملاك أو حقوق حاملي حسابات الاستثمار في القائمة الموحدة للدخل.

استثمار في شركات زميلة

يتم حساب استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة بموجب طريقة الحقوق. إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. بموجب طريقة الحقوق، يتم إدراج الاستثمار في شركة زميلة في القائمة الموحدة للمركز المالي بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاقتناء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة. الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة يتم تضمينها في القيمة المدرجة للإستثمار ولا تخضع للإطفاء. تعكس القائمة الموحدة للدخل حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغييرات وتفصح عنها، إذا استلزم الأمر في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك. يتم إستبعاد المكاسب والخسائر الناتجة من معاملات فيما بين المجموعة والشركة الزميلة إلى مدى حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة والمجموعة متطابقة والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل

تتضمن هذه أدوات محتفظ بها لغرض تحقيق أرباح من تقلبات السوق القصيرة الأجل. يتم إثباتها مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع بإستثناء تكاليف الإقتناء. ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. يتم تضمين جميع المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة ذات الصلة في القائمة الموحدة للدخل.

تثبت جميع الاستثمارات الأخرى مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الإقتناء المصاحبة للإستثمار.

أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق

تتضمن هذه جميع أنواع أدوات أسهم حقوق الملكية والتي لم يتم تقيمها بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل. بعد الإقتناء، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة بالتناسب في حقوق الملاك وحقوق حاملي حسابات الإستثمار حتى يستبعد الإستثمار أو عندما يصبح الإستثمار مضمحلاً فعندها يتم إثبات المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً ضمن حقوق الملاك أو حقوق حاملي حسابات الإستثمار في القائمة الموحدة للدخل.

أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف أدوات الدّين التي تدار على أسس تعاقدية ولم يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل كأدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة. تدرج هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص الإضمحلال من قيمتها. يتم حساب التكلفة المطفأة مع الأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات عند الإقتناء. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة من هذه الاستثمارات في القائمة الموحدة للدخل عند الاستبعاد أو الاضمحلال.

ط. إجارة منتهية بالتمليك

تدرج الموجودات المقتناة لغرض التأجير (الإجارة) بالتكلفة، بعد حسم الإستهلاك المتراكم.

يتم حساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية للموجودات أو فترة عقد التأجير، أيهما أقل.

ي. عقارات ومعدات

تدرج العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. تكلفة الإضافات والتحسينات الرئيسية يتم إضافتها إلى العقارات والمعدات؛ الصيانة والتصليحات يتم حسابها في القائمة الموحدة للدخل عند تكبدها. تدرج المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد ضمن دخل تشغيلي آخر. يحسب الإستهلاك على أساس القسط الثابت وعلى مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات باستثناء الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث تعتبر بأن ليس لها عمراً محدداً.

يتم حساب الإستهلاك على النحو التالي:

مباني	30 سنة
أثاث مكاتب ومعدات	4 – 10 سنوات
مركبات	3 سنوات
أخرى	4 – 5 سنوات

ك. القيم العادلة

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (31 ديسمبر 2011)

2 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

يتم تحديد القيمة العادلة للإستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق.

بالنسبة للإستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيم العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها، أو بناءاً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد القيم النقدية المعادلة من قبل المجموعة بموجب نسبة الربح الحالية للعقود المشابهة في الشروط وخصائص المخاطر.

يتم تحديد القيمة العادلة لذمم البيوع (المرابحات) المدينة على مستوى البنك أو الشركة التابعة في نهاية الفترة المالية على أساس قيمها النقدية المعادلة.

ل. الشهرة

يتم قياس الشهرة المقتناة عند دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة والتي تعد الزيادة في تكلفة دمج الأعمال فوق نصيب المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد والمطلوبات والإلتزامات المحتملة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد حسم أي خسائر اضمحلال متراكمة. يتم مراجعة الشهرة للاضمحلال سنوياً أو أكثر إذا وجدت مؤشرات بأن القيمة المدرجة يمكن أن تكون مضمحلة.

لغرض فحص الاضمحلال يتم تخصيص الشهرة المقتناة في دمج الأعمال، من تاريخ الإقتناء، لكل وحدة منتجة للنقد أو مجموعة وحدات منتجة للنقد، التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر ما إذا كانت الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المقتناة تم تعيينها في هذه الوحدات أو مجموعات من الوحدات.

يتم تحديد الاضمحلال عن طريق تقييم المبالغ القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد المتعلقة بالشهرة. يتم إثبات خسارة الاضمحلال عندما تكون القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من القيمة المدرجة.

م. موجودات غير ملموسة

تتكون الموجودات غير الملموسة بصورة أساسية من قيمة برنامج الحاسب الآلي. يتم قياس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة المبدئية المثبتة. بعد الإثبات المبدئي، تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد حسم مخصص أي إطفاء متراكم وأي خسائر إضمحلال متراكمة.

ن. رهن قيد البيع

تدرج الأصول المكتسبة من تسوية بعض التسهيلات المالية بصافي القيمة المتوقع تحقيقها للتسهيلات المالية ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لمثل هذه الموجودات، أيهما أقل. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر عند الاستبعاد وخسائر إعادة التقييم في القائمة الموحدة للدخل.

س. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقدم المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. يتم حساب هذه المكافآت على أساس مدة الخدمة للموظفين وإتمام الحد الأدنى لمدة الخدمة. تدرج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمستحقات على مدى فترة التوظيف.

ع. مخصصات

يتم إثبات المخصصات إذا كان على المجموعة أي إلتزام (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق وتكون فيه تكلفة تسوية الإلتزام محتملة ويمكن قياسها بواقعية.

ف. أرباح أسهم

يتم إثبات أرباح أسهم المساهمين كمطلوبات في السنة التي تم الإعلان عنها.

ص. حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تدرج جميع حقوق حاملي حسابات الإستثمار بالتكلفة مضافاً إليها الربح المستحق والاحتياطيات ذات الصلة. يتم عمل إحتياطي مخاطر الإستثمار واحتياطي معادلة الأرباح على مستوى البنك أو الشركة التابعة.

ق. إحتياطي مخاطر الإستثمار

احتياطيات مخاطر الإستثمار هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من دخل حقوق حاملي حسابات الإستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، احتياطياً للخسائر المستقبلية لحقوق حاملي حسابات الإستثمار.

ر. إحتياطي معادله الأرباح

احتياطيات معادلة الأرباح هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من قبل المجموعة من دخل المضاربة، قبل تخصيص حصة المضارب، لتتمكن من المحافظة على مستوى عائد معين من الاستثمارات لحقوق حاملي حسابات الإستثمار.

ش. حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية

تمثل حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية الأموال المستلمة من قبل المجموعة من أطراف أخرى وذلك لغرض استثمارها في منتجات معينة وفقاً لإرشادات حاملي حسابات الاستثمار. تدار هذه الموجودات بصفة الأمانة وليس لدى المجموعة أي حق في هذه الموجودات. يتحمل العملاء كافة المخاطر وينتفعون بجميع الأرباح من هذه الاستثمارات. لا يتم تضمين حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية في القائمة الموحدة للمركز المالي للمجموعة حيث إن المجموعة لا تملك حرية التصرف فيها دون مراعاة القيود التي ينص عليها الاتفاق بين المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية.

ت. أسهم خزينة

أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة التي تم إعادة اقتنائها (أسهم خزينة) يتم خصمها من رأس مال الشركة الأم ويتم حسابها بالتكلفة على أساس المتوسط المرجح. يتم إثبات المقابل المدفوع أو المستلم من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة مباشرةً ضمن حقوق الشركة الأم. لا يتم إثبات المكسب أو الخسارة في القائمة الموحدة للدخل من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة.

ث. إثبات الإيراد

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

يتم إثبات الربح من ذمم بيوع (مرابحات) مدينة عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد بالعقد ويمكن حسابه عند بدء المعاملة. يتم إثبات الدخل وفقاً للتناسب الزمني للمعاملة. حينما يكون الدخل من العقد غير محدداً أو معلوماً يثبت الدخل عند التأكد من إمكانية تحقيقه أو عند تحقيقه بالفعل. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

ذمم السلم والإستصناع المدينة

يتم إثبات دخل السلم والإستصناع على أساس التناسب الزمني عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد ومعلوماً عند بدء المعاملة.

التمويل بالمضاربة والمشاركة

يتم إثبات دخل التمويل بالمضاربة والمشاركة عند وجود الحق لاستلام المدفوعات أو عند التوزيع من قبل المضارب. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

إجارة منتهية بالتمليك

يتم إثبات دخل الإجارة المنتهية بالتمليك بعد حسم الإستهلاك على أساس التناسب الزمني وفقاً لشروط عقد التأجير.

دخل الرسوم والعمولات

يتم إثبات دخل الرسوم والعمولات عند اكتسابها.

دخل آخر

يتم إثبات الدخل الآخر من الاستثمارات عند وجود الحق لاستلام المدفوعات الخاصة بها.

حصة المجموعة كمضارب

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح كمضارب نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الإستثمار بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المتعلقة بالمضاربة.

حصة المضارب في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار بناءً على البنود والشروط المتعلقة بهذه الاتفاقيات.

خ. العائد على حقوق حاملي حسابات الاستثمار

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (31 ديسمبر 2011)

2 السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

تحسب حصة حقوق حاملي حسابات الإستثمار من الدخل على أساس القوانين المحلية القابلة للتطبيق وبناءً على عقود المضاربة كلاً على حده. يمثل هذا الدخل الناتج من حسابات الإستثمار المشتركة بعد حسم المصروفات الأخرى. تتضمن المصروفات الأخرى جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة متضمنة مخصصات معينة. تحسم حصة المجموعة قبل توزيع هذا الدخل.

ذ. تمويل مشترك وذاتي

تصنف الإستثمارات والتمويل والذمم المدينة المملوكة بصورة مشتركة من قبل المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار ضمن بند "تمويل مشترك" في القوائم المالية الموحدة. تصنف الإستثمارات والتمويل والذمم المدينة الممولة فقط من قبل المجموعة ضمن "التمويل الذاتي".

ض. ضرائب

لا تخضع أرباح المؤسسات للضرائب في مملكة البحرين. تحسب الضرائب على العمليات الخارجية على أساس النظم المالية المعمول بها في الدول التي تزاول فيها الشركات التابعة أعمالها. تحسب حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة بعد حساب ضرائبها. يحسب الدخل الضريبي المؤجل باستخدام طريقة المطلوبات على الفروق الزمنية المؤقتة بتاريخ قائمة المركز المالي بين القيمة الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة لأغراض إعداد التقارير المالية.

أ.أ. هيئة الرقابة الشرعية

تخضع أنشطة أعمال المجموعة للرقابة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المكونة من خمسة أعضاء تعينهم الجمعية العمومية.

ب.ب. الزكاة

تقع مسئولية دفع الزكاة على مساهمي المجموعة أنفسهم وحقوق حاملي حساب الإستثمار وحاملي الحسابات الأخرى باستثناء بعض الشركات التابعة والتي تكون مسئولية دفع الزكاة على الشركة التابعة نفسها كوحدة منفصلة. يتم الإفصاح عن احتساب زكاة السهم الواحد كمرفق لتقرير هيئة الرقابة الشرعية.

ج.ج. إيرادات محظورة شرعاً

تلتزم المجموعة بتجنب الإيرادات الناتجة من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية. وعليه تقوم المجموعة بترحيل هذه الإيرادات إلى حساب الصدقات والتي تقوم المجموعة باستخدامها لأغراض اجتماعية خيرية.

د.د. اضمحلال الموجودات المالية

يتم عمل تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة موجودات مالية. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم تحديد المبلغ القابل للإسترداد المقدر لهذا الموجود وكذلك أي خسارة ناتجة من الاضمحلال، بناءاً على تقييم المجموعة للقيمة المقدرة للمقابل النقدي، ويتم إثباته في القائمة الموحدة للدخل. يتم عمل مخصصات محددة لتخفيض جميع العقود المالية المضمحلة لقيمها النقدية المتوقع تحقيقها. يتم شطب الموجودات المالية فقط في الحالات التي تكون استنفذت جميع المحاولات لإستردادها.

إذا انخفض مبلغ خسارة الاضمحلال في فترة لاحقة، فإن الانخفاض يمكن أن يعود إلى حدث موضوعي تم حدوثه بعد إثبات قيمة الاضمحلال، عندئذ فإن خسارة الاضمحلال المثبتة سابقا يتم إسترجاعها. يتم إثبات أي استرجاعات لاحقة لخسارة الاضمحلال في القائمة الموحدة للدخل.

بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ المجموعة بمخصصات للتحوط من الخسارة المحتملة التي من الممكن حدوثها كنتيجة للمخاطر التي لم يتم تحديدها فيما يتعلق بالذمم المدينة والتمويلات أو موجودات الاستثمار. يعكس مبلغ الخسائر المتوقعة لهذه الموجودات العائدة إلى أحداث وقعت بتاريخ القوائم المالية الموحدة ولا يعكس خسائر مقدرة متعلقة بأحداث مستقبلية.

هـ.هـ. المقاصة

يتم عمل مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق ديني أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة وتنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ.

و.و. العملات الأجنبية

تحويل معاملات بالعملات الأجنبية على مستوى الوحدة

يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل جميع الفروق الناتجة إلى قائمة الدخل على مستوى الوحدة.

تحويل العملات الأجنبية

كما هو بتاريخ إعداد التقارير، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى عملة عرض المجموعة (الدولار الأمريكي) بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف للسنة. ترحل فروق الصرف الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى بند منفصل في حقوق الملاك.

عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل الذي تم إثباته في حقوق الملاك والمتعلق بتلك الوحدة الأجنبية في القائمة الموحدة للدخل.

ز.ز. افتراضات

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الافتراض التالي، منفصلة عن تلك المرتبطة بالتقديرات، التي لديها تأثير على المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة:

تصنيف الإستثمارات

عند إقتناء الإستثمارات تقرر الإدارة ما إذا يتوجب تصنيفها كأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل أو أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن حقوق الملاك أو أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة.

ح.ج. استخدام التقديرات في إعداد القوائم المالية الموحدة

إن إعداد القوائم المالية الموحدة يتطلب من الإدارة عمل تقديرات وفرضيات قد تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ القوائم المالية الموحدة. إن استخدام التقديرات يستعمل أساساً لتحديد مخصصات ذمم بيوع (المرابحات) مدينة والتمويل بالمضاربة والمشاركة وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق وذمم إجارة مدينة وموجودات أخرى.

ط.ط. إستبعاد

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو أي جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابه) عند:

1. انقضاء الحق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛
2. احتفاظ المجموعة بحقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الموجود ولكنها تلتزم بدفعها بالكامل دون تأخيرجوهري إلى طرف ثالث بموجب ترتيب سداد؛ أو
3. قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الموجود سواءً (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود أو (ب) عندما لم يتم نقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجود ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

يتم إستبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الإلتزام بموجب العقد قد تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته.

3 نقد وأرصدة لدى البنوك

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك مركزية *	3,406,311	2,737,421
أرصدة لدى بنوك أخرى	855,435	842,568
نقد ونقد قيد التحصيل	371,534	233,914
	4,633,280	3,813,903

* تتضمن أرصدة لدى بنوك مركزية احتياطيات إجبارية بمبلغ قدره 1,636,290 ألف دولار أمريكي (2010: 825,203 ألف دولار أمريكي). وهي غير متوفرة للاستخدام في عمليات المجموعة اليومية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (31 ديسمبر 2011)

4 ذمم مدينة

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة (4.1)	8,080,444	7,939,881
ذمم إجارة مدينة (4.2)	25,450	18,496
ذمم سلم مدينة (4.3)	80,284	80,292
ذمم إستصناع مدينة (4.4)	26,879	24,662
	8,213,057	8,063,331

4.1 ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

	2011			2010		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
سلع مرابحات دولية	140,287	405,963	546,250	58,401	417,854	476,255
مرابحات أخرى	1,091,049	7,556,527	8,647,576	678,020	8,056,025	8,734,045
إجمالي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	1,231,336	7,962,490	9,193,826	736,421	8,473,879	9,210,300
أرباح مؤجلة	(120,786)	(658,930)	(779,716)	(84,817)	(860,387)	(945,204)
	1,110,550	7,303,560	8,414,110	651,604	7,613,492	8,265,096
المخصصات (إيضاح 19)	(40,504)	(293,162)	(333,666)	(50,343)	(274,872)	(325,215)
	1,070,046	7,010,398	8,080,444	601,261	7,338,620	7,939,881

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	441,057	459,317

تعتبر المجموعة الوعد في عقود ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ملزماً لطالب الشراء.

4.2 ذمم إجارة مدينة

	2011			2010		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم الإجارة المدينة	1,374	26,582	27,956	1,496	20,402	21,898
المخصصات (إيضاح 19)	–	(2,506)	(2,506)	(887)	(2,515)	(3,402)
	1,374	24,076	25,450	609	17,887	18,496

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	10,758	14,335

4.3 ذمم سلم مدينة

	2011			2010		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم السلم المدينة	–	84,556	84,556	–	83,911	83,911
المخصصات (إيضاح 19)	–	(4,272)	(4,272)	–	(3,619)	(3,619)
	–	80,284	80,284	–	80,292	80,292

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	7,228	3,949

4 ذمم مدينة (يتبع)

4.4 ذمم إستصناع مدينة

	2011			2010		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم الإستصناع المدينة	–	27,423	27,432	–	24,958	24,958
المخصصات (إيضاح 19)	–	(544)	(544)	–	(296)	(296)
	–	26,879	26,879	–	24,662	24,662

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	665	483

5 التمويل بالمضاربة والمشاركة

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
التمويل بالمضاربة (5.1)	606,437	1,186,564
التمويل بالمشاركة (5.2)	344,498	352,068
	950,935	1,538,632

5.1 التمويل بالمضاربة

	2011			2010		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي التمويل بالمضاربة	161,519	456,842	618,361	105,709	1,086,908	1,192,617
مخصصات (إيضاح 19)	–	(11,924)	(11,924)	(1,955)	(4,098)	(6,053)
	161,519	444,918	606,437	103,754	1,082,810	1,186,564

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	17,209	6,645

5.2 التمويل بالمشاركة

	2011			2010		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي التمويل بالمشاركة	62,365	287,129	349,494	90,584	272,293	362,877
مخصصات (إيضاح 19)	–	(4,996)	(4,996)	–	(10,809)	(10,809)
	62,365	282,133	344,498	90,584	261,484	352,068

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	18,850	25,269

6 إستثمارات

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل (6.1)	2,983	8,966
أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق (6.2)	224,843	195,235
أدوت دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة (6.3)	1,708,751	1,001,491
	1,936,577	1,205,692
إستثمارات عقارية (6.4)	128,112	116,304
إستثمارات شركات زميلة (6.5)	25,564	26,876
	2,090,253	1,348,872

6.1 أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل

	2011			2010		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أسهم حقوق الملكية المسعرة	2,983	–	2,983	5,966	3,000	8,966

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (31 ديسمبر 2011)

6 إستثمارات (يتبع)

6.2 أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق

	2011			2010		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إستثمارات مسعرة						
أسهم حقوق الملكية	4,172	52,060	56,232	4,042	21,221	25,263
صناديق مدارة	8,611	31,409	40,020	12,192	33,775	45,967
	12,783	83,469	96,252	16,234	54,996	71,230
إستثمارات غير مسعرة						
أسهم حقوق الملكية	86,618	30,605	117,223	84,359	15,364	99,723
صناديق مدارة	–	23,843	23,843	808	31,309	32,117
	86,618	54,448	141,066	85,167	46,673	131,840
المخصصات (إيضاح 19)	(7,410)	(5,065)	(12,475)	(4,343)	(3,492)	(7,835)
	91,991	132,852	224,843	97,058	98,177	195,235

6.3 أدوات دّين مدرجة بالقيمة المطفأة

	2011			2010		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إستثمارات مسعرة						
صكوك	14,794	62,009	76,803	–	54,249	54,249
	14,794	62,009	76,803	–	54,249	54,249
إستثمارات غير مسعرة						
صكوك وبنود مشابهة	321,341	1,312,831	1,634,172	448,860	500,688	949,548
	321,341	1,312,831	1,634,172	448,860	500,688	949,548
المخصصات (إيضاح 19)	(641)	(1,583)	(2,224)	–	(2,306)	(2,306)
	335,494	1,373,257	1,708,751	448,860	552,631	1,001,491

إعادة تصنيف الإستثمارات

نتج عن تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 25 التعديل التالي للقيمة المدرجة كما في 31 ديسمبر 2010:

	قبل تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم25			عند تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم25		
	محتفظ بها حتى الإستحقاق ألف دولار أمريكي	متاحة للبيع ألف دولار أمريكي	محتفظ بها لغرض المتاجرة ألف دولار أمريكي	تعديل معيار المحاسبة المالي رقم 25 ألف دولار أمريكي	القيمة العادلة المدرجة ضمن قائمة الدخل ألف دولار أمريكي	التكلفة المطفأة ألف دولار أمريكي	القيمة العادلة المدرجة ضمن الحقوق ألف دولار أمريكي
نوع الديون							
استثمارات مسعرة							
صكوك	–	55,858	–	(1,609)	–	54,249	–
استثمارات غير مسعرة							
صكوك وبنود مشابهة	713,567	235,981	–	–	–	949,548	–
	713,567	291,839	–	(1,609)	–	1,003,797	–
نوع أسهم حقوق الملكية							
استثمارات مسعرة							
أسهم حقوق الملكية	–	25,263	8,966	–	8,966	–	25,263
صناديق مدارة	–	45,967	–	–	–	–	45,967
استثمارات غير مسعرة							
أسهم حقوق الملكية	–	96,379	–	–	–	–	96,379
صناديق مدارة	–	32,117	–	–	–	–	32,117
	–	199,726	8,966	–	8,966	–	199,726
المخصصات	(502)	(6,295)	–	–	–	(2,306)	(4,491)
	713,567	485,270	8,966	(1,609)	8,966	1,001,491	195,235

6.4 استثمارات عقارية

	2011			2010		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
بسعر التكلفة	8,480	115,340	123,820	5,747	82,877	88,624
بالقيمة العادلة	4,312	123,800	128,112	3,040	113,264	116,304

6 إستثمارات (يتبع)

تتكون الإستثمارات العقارية المدرجة بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر مما يلي:

	2011			2010		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أراضي	1,370	47,743	49,113	1,560	40,006	41,566
مباني	2,942	76,057	78,999	1,480	73,258	74,738
	4,312	123,800	128,112	3,040	113,264	116,304

تشتمل الاستثمارات في الشركات الزميلة على ما يلي:

	نسبة الملكية ٪ 2011	بلد التأسيس	2011			
			تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	القيمة السوقية ألف دولار أمريكي
مسعرة						
الاستثمارات المصرفية						
شركة الأمين للاستثمار	29.7	الأردن	–	5,769	5,769	4,610
التأمين						
شركة التأمين الإسلامية	33.2	الأردن	–	7,199	7,199	8,043
أخرى						
المركز الأردني للتجارة العالمية	28.4	الأردن	–	1,932	1,932	1,156
الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية	26.0	الأردن	–	5,542	5,542	8.086
			–	20,442	20,442	21,895
غير مسعرة						
العقارات						
شركة التمويل المصرية السعودية للاستثمار العقاري	40.0	مصر	–	377	377	
التأمين						
أمان التكافلي للتأمين	38.7	لبنان	1,028	–	1,028	
أخرى						
بست للإيجار	28.0	تونس	3,717	–	3,717	
			4,745	377	5,122	
			4,745	20,819	25,564	

	نسبة الملكية ٪ 2010	بلد التأسيس	2010 تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	القيمة السوقية ألف دولار أمريكي
مسعرة						
الاستثمارات المصرفية						
شركة الأمين للاستثمار	29.7	الأردن	–	6,697	6,697	6,622
التأمين						
شركة التأمين الإسلامية	33.2	الأردن	–	7,459	7,459	10,350
أخرى						
المركز الأردني للتجارة العالمية	28.4	الأردن	–	1,886	1,886	1,264
الشركة العربية لصناعة المواسير المعدنية	26.0	الأردن	–	5,461	5,461	8,086
			–	21,503	21,503	26,322
غير مسعرة						
العقارات						
شركة التمويل المصرية السعودية للاستثمار العقاري	40.0	مصر	–	392	392	
التأمين						
أمان التكافلي للتأمين	38.7	لبنان	1,583	–	1,583	
أخرى						
بست للإيجار	28.0	تونس	3,398	–	3,398	
			4,981	392	5,373	
			4,981	21,895	26,876	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (31 ديسمبر 2011)

7 إجارة منتهية بالتمليك

	2011			2010		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أراضي ومباني						
التكلفة	18,166	523,259	541,425	22,249	408,335	430,584
الإستهلاك المتراكم	(9,490)	(125,621)	(135,111)	(15,719)	(105,769)	(121,488)
صافي القيمة الدفترية	8,676	397,638	406,314	6,530	302,566	309,096
معدات						
التكلفة	13,571	331,282	344,853	16,621	344,434	361,055
الإستهلاك المتراكم	(13,385)	(198,858)	(212,243)	(16,533)	(235,558)	(252,091)
صافي القيمة الدفترية	186	132,424	132,610	88	108,876	108,964
أخرى						
التكلفة	2,714	32,109	34,823	2,714	30,611	33,325
الإستهلاك المتراكم	(2,714)	(7,312)	(10,026)	(2,560)	(9,024)	(11,584)
صافي القيمة الدفترية	–	24,797	24,797	154	21,587	21,741
الإجمالي						
التكلفة	34,451	886,650	921,101	41,584	783,380	824,964
الإستهلاك المتراكم	(25,589)	(331,791)	(357,380)	(34,812)	(350,351)	(385,163)
صافي القيمة الدفترية	8,862	554,859	563,721	6,772	433,029	439,801

8 عقارات ومعدات

	أراضي ومباني ألف دولار أمريكي	أثاث مكاتب ومعدات ألف دولار أمريكي	مركبات ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
التكلفة:					
في 1 يناير 2010	202,870	118,109	9,838	24,764	355,581
إضافات	67,390	28,084	3,408	10,221	109,103
إستبعادات	(3,401)	(3,683)	(1,644)	(3,037)	(11,765)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(4,759)	(2,151)	(355)	(731)	(7,996)
في 31 ديسمبر 2010	262,100	140,359	11,247	31,217	444,923
إضافات	15,253	21,126	1,391	31,317	69,087
إستبعادات	(363)	(1,819)	(1,443)	(1,072)	(4,697)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(22,819)	(9,488)	(633)	(4,283)	(37,223)
في 31 ديسمبر 2011	**254,171**	**150,178**	**10,562**	**57,179**	**472,090**
الاستهلاك:					
في 1 يناير 2010	37,083	75,664	5,710	10,023	128,480
المخصص خلال السنة (إيضاح 17)	6,378	10,620	1,514	3,220	21,732
متعلق بإستبعادات	(58)	(31)	(738)	(806)	(1,633)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(899)	(1,112)	(228)	(269)	(2,508)
في 31 ديسمبر 2010	42,504	85,141	6,258	12,168	146,071
المخصص خلال السنة (إيضاح 17)	9,181	12,375	1,409	2,893	25,858
متعلق بإستبعادات	182	(1,524)	(1,040)	(874)	(3,256)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(3,456)	(5,016)	(380)	(1,664)	(10,516)
في 31 ديسمبر 2011	**48,411**	**90,976**	**6,247**	**12,523**	**158,157**
صافي القيم الدفترية:					
في 31 ديسمبر 2011	**205,760**	**59,202**	**4,315**	**44,656**	**313,933**
في 31 ديسمبر 2010	**219,596**	**55,218**	**4,989**	**19,049**	**298,852**

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (31 ديسمبر 2011)

9 موجودات أخرى

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
فواتير مستحقة القبض	124,827	123,924
الشهرة وموجودات غير ملموسة 9(أ)	68,378	93,770
رهونات قيد البيع	65,388	60,237
أموال صندوق القرض الحسن	15,213	15,256
ضرائب مؤجلة	30,425	43,865
مبالغ مدفوعة مقدماً	40,824	24,255
أخرى	37,717	27,897
	400,772	389,204
المخصصات (إيضاح 19)	(11,908)	(14,271)
	388,864	374,933

9(أ) شهرة وموجودات غير ملموسة

	شهرة 2011 ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة 2011 ألف دولار أمريكي	المجموع 2011 ألف دولار أمريكي	شهرة 2010 ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة 2010 ألف دولار أمريكي	المجموع 2010 ألف دولار أمريكي
في 1 يناير	83,792	9,978	93,770	62,423	7,488	69,911
إضافات	–	4,354	4,354	21,598	4,016	25,614
مخصص الإطفاء للسنة	–	(3,393)	(3,393)	–	(1,066)	(1,066)
خسارة الاضمحلال للسنة	–	(31)	(31)	–	(762)	(762)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(7,199)	(1,123)	(8,322)	(229)	302	93,770
في 31 ديسمبر	76,593	9,785	86,378	83,792	9,978	93,770

الشهرة المقتناة من خلال دمج الأعمال والتي هي بأعمار غير محددة تم تخصيصها لأربع وحدات منتجة للنقد. القيمة المدرجة للشهرة المخصصة لكل وحدة من هذه الوحدات المنتجة للنقد هي كما يلي:

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
بنك البركة التركي للمشاركات	27,013	33,084
بنك البركة مصر	2,371	2,464
البنك الإسلامي الأردني	26,646	26,646
بنك البركة (باكستان) المحدود	20,563	21,598
	76,593	83,792

تم تحديد القيمة المستردة من الوحدات المنتجة للنقد على أساس حساب القيمة في الإستعمال باستخدام تصور للتدفقات النقدية من الميزانية المصدق عليها من الإدارة العليا للمجموعة لمدة خمس سنوات.

تحدد الإدارات تمددات الميزانية على أساس أداء الوحدة المنتجة في الماضي وتوقعات تطور السوق.

10 مطلوبات أخرى

2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي	
274,647	208,024	مبالغ مستحقة الدفع
193,783	96,835	هوامش نقدية
15,303	12,128	مخصصات أخرى (إيضاح 19) *
46,565	52,643	ضرائب حالية **
30,386	11,743	ضرائب مؤجلة **
55,247	48,779	مصروفات مستحقة
2,600	5,035	صندوق الصدقات
56,665	55,801	أخرى
675,196	490,988	

* تتضمن المخصصات الأخرى بصورة أساسية على مخصصات عامة ومخصصات معينة على بنود الإرتباطات والإلتزامات.
** نظراً لكون عمليات المجموعة خاضعة لقوانين وسلطات ضريبية مختلفة، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والضريبية مع تفاصيل المعدلات الفعلية للضرائب.

11 حقوق حاملي حسابات الإستثمار

2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي	
10,358,918	10,140,981	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
8,034	2,667	احتياطي معادلة الأرباح (إيضاح 11.1)
93,653	87,004	احتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح 11.2)
5,313	9,454	التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الإستثمار (إيضاح 11.3)
10,465,918	10,240,106	

11.1 التغيرات في إحتياطي معادلة الأرباح

2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي	
2,667	2,304	الرصيد في 1 يناير
5,558	424	مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار
(191)	(61)	تحويلات صرف العملات الأجنبية
8,034	2,667	الرصيد في 31 ديسمبر

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (31 ديسمبر 2011)

11 حقوق حاملي حسابات الإستثمار (يتبع)

11.2 التغيرات في إحتياطي مخاطر الإستثمار

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	87,004	65,226
مبالغ محولة إلى المخصصات (إيضاح 19)	(23,783)	(19,121)
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار	44,712	42,363
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(14,280)	(1,464)
الرصيد في 31 ديسمبر	93,653	87,004

11.3 التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الإستثمار

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	9,454	19,715
التغيرات في القيم العادلة خلال السنة	(4,960)	(9,936)
ربح محقق منقول إلى القائمة الموحدة للدخل	(1,382)	(946)
تأثير ضرائب مؤجلة	1,903	(859)
منقول من حقوق المساهمين	298	1,480
	5,313	9,454
العائدة إلى الاستثمارات العقارية	7,965	8,958
العائدة إلى أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق	(2,652)	496
	5,313	9,454

12 حقوق الملاك

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
رأس المال		
المصرح به 1,500,000,000 سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	1,500,000	1,500,000

رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
في بداية السنة 790,500,000 سهم (2010: 744,000,000) بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	790,500	744,000
الصادر خلال السنة 79,050,000 سهم منحة (2010: 46,500,000) بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	79,050	46,500
في نهاية السنة 869,550,000 سهم (2010: 790,500,000) بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	869,550	790,500

قام البنك بإصدار أسهم منحة بواقع سهم واحد لكل 10 (2010: 16) أسهم محتفظ به بعد الحصول على موافقة المساهمين وقرار مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 23 فبراير 2010 (2010: 24 فبراير 2010). كما تمت الموافقة على ذلك من قبل وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي.

أسهم خزينة	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
في 1 يناير	6,528	–
شراء أسهم خزينة	1,446	7,295
بيع أسهم خزينة	(655)	(767)
في 31 ديسمبر 2011	**7,319**	**6,528**

بلغت القيمة السوقية لأسهم الخزينة 7,978 ألف دولار أمريكي (2010: 9,792 ألف دولار أمريكي) حيث تمثل 0.8 ٪ (2010: 0.8 ٪) من عدد الأسهم القائمة.

معلومات أضافية عن نمط الملكية

1. فيما يلي أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم للذين يحتفظون بـ 5 ٪ أو أكثر من الأسهم القائمة:

الأسماء	الجنسية/ بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية ٪
في 31 ديسمبر 2011			
صالح عبدالله كامل	سعودي	261,825,620	٪ 30.11
شركة دلة البركة القابضة – شركة معفاة	بحرينية	214,221,526	٪ 24.64
شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	168,031,123	٪ 19.32
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	59,204,478	٪ 6.81
في 31 ديسمبر 2010			
صالح عبدالله كامل	سعودي	238,023,291	٪ 30.11
شركة دلة البركة القابضة – شركة معفاة	بحرينية	194,746,842	٪ 24.64
شركة التوفيق للصناديق الإستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	163,166,649	٪ 20.65
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	53,822,253	٪ 6.81

12 حقوق الملاك (يتبع)

معلومات أضافية عن نمط الملكية (يتبع)

2. لدى البنك فئة واحدة من الأسهم فقط وحاملي هذه الأسهم لديهم حقوق تصويت متساوية.
3. يوضح الجدول توزيع الأسهم وعدد حاملي الأسهم ونسبة ملكيتهم في الفئات التالية:

فئات:	عدد الأسهم	عدد المساهمين	٪ النسبة من المجموع القائم
في 31 ديسمبر 2011			
أقل من 1 ٪	58,525,408	1,106	٪ 6.73
من 1 ٪ لغاية أقل من 5 ٪	107,741,845	8	٪ 12.39
من 5 ٪ لغاية أقل من 10 ٪	59,204,478	1	٪ 6.81
من 10 ٪ لغاية أقل من 20 ٪	168,031,123	1	٪ 19.32
من 20 ٪ لغاية أقل من 50 ٪	476,047,146	2	٪ 54.75
	869,550,000	1,118	٪ 100.00
في 31 ديسمبر 2010			
أقل من 1 ٪	42,793,835	1,115	٪ 5.41
من 1 ٪ لغاية أقل من 5 ٪	97,947,130	8	٪ 12.39
من 5 ٪ لغاية أقل من 10 ٪	53,822,253	1	٪ 6.81
من 20 ٪ لغاية أقل من 50 ٪	595,936,782	3	٪ 75.39
	790,500,000	1,127	٪ 100.00

أ. علاوة إصدار أسهم/تكاليف عمليات الطرح

يتم معاملة المبالغ المتحصلة التي تفوق القيمة الاسمية لرأس المال الصادر خلال أي إصدار جديد للأسهم، بعد حسم تكاليف الطرح، على أنها علاوة إصدار أسهم. إن هذا المبلغ غير قابل للتوزيع ولكن يمكن إستخدامه في الأوجه التي نص عليها قانون الشركات التجارية البحريني.

تمثل تكاليف عمليات الطرح التكاليف المتكبدة من قبل البنك والتي تتعلق مباشرةً بزيادة رأس المال وتم تكبدها نقداً.

ب. إحتياطي قانوني

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10 ٪ من صافي دخل السنة إلى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ هذا الإحتياطي 50 ٪ من رأس المال المدفوع للبنك.

ج. التغيرات المتراكمة في القيم العادلة

تمثل هذه التغيرات صافي خسائر القيمة العادلة غير المحققة المتعلقة بحقوق الشركة الأم من أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والإستثمارات العقارية.

د. احتياطي تحويل العملات الأجنبية

يستخدم احتياطي تحويل العملات الأجنبية في تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية الناتجة من تحويل القوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة.

هـ. إحتياطيات أخرى

تتضمن الاحتياطيات الأخرى بشكل رئيسي على إحتياطي المخاطر المصرفية العامة المحتفظ بها من قبل الشركات التابعة وفقاً للقوانين المحلية.

و. تخصيصات مقترحة

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
أرباح أسهم نقدية 3.5 ٪ (2010: 5 ٪)	30,434	39,525
أسهم منحة	144,925	79,050
	175,359	118,575

التخصيصات المقترحة المذكورة أعلاه تستثني التخصيصات المحولة إلى الإحتياطي القانوني المذكورة مسبقاً وسيتم تقديم التخصيصات المقترحة أعلاه للموافقة الرسمية في اجتماع الجمعية العمومية العادي وستكون خاضعة لموافقة السلطات التنظيمية.

اقترح البنك إصدار أسهم منحة من علاوة إصدار أسهم بواقع سهم واحد لكل 6 أسهم محتفظ بها. سيتم تقديم هــذا الاقتراح رسمياً في اجتماع الجمعية العمومية العادي للموافقة عليه وسيكون خاضع لموافقة السلطات التنظيمية.

تمت الموافقة على التخصيصات المقترحة لسنة 2010 في اجتماع الجمعية العمومية العادية المنعقد بتاريخ 23 مارس 2011 ونفذت في سنة 2011 بعد الموافقة.

ز. صافي الحركة في الحقوق الغير مسيطرة

يتضمن هذا بصورة أساسية على تأثير التغيرات في رأسمال الشركات التابعة، شراء (بيع) من قبل الحقوق الغير المسيطرة من (إلى) البنك.

13 صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة (إيضاح13.1)	766,213	781,282
التمويل بالمضاربة والمشاركة (إيضاح 13.2)	62,812	40,006
إستثمارات (إيضاح 13.3)	193,083	94،243
إجارة منتهية بالتمليك (إيضاح 13.4)	44,762	34,512
أخرى	7,989	9,242
	1,074,859	956,534
صافي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات المشتركة	895,682	808,707
صافي الدخل من عقود التمويل والإستثمارات الذاتية	179,177	147,827
	1,074,859	956,534

13 صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية (يتبع)

13.1 ذمم مدينة

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	759,710	772,050
ذمم سلم مدينة	4,079	5,913
ذمم إستصناع مدينة	2,424	3,319
	766,213	781,282

13.2 التمويل بالمضاربة والمشاركة

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
التمويل بالمضاربة	32,166	18,633
التمويل بالمشاركة	30,646	21,373
	62,812	40,006

13.3 إستثمارات

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق	15,446	20,271
أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة	166,524	66,784
مكسب/(خسارة) غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل	(459)	611
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق	8,323	161
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل	–	132
دخل إيجار	1,327	926
استثمار في شركات زميلة	314	2,629
مكسب من بيع إستثمار عقاري	1,608	2,729
	193,083	94,243

13.4 إجارة منتهية بالتمليك

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
دخل من إجارة منتهية بالتمليك	100,574	84,188
إستهلاك موجودات إجارة منتهية بالتمليك	(55,812)	(49,676)
	44,762	34,512

14 حصة المجموعة كمضارب

يتم تحديد حصة المجموعة كمضارب على مستوى كل شركة تابعة وبناءً على الشروط والقوانين المتعلقة بالاتفاقيات.

15 دخل رسوم وعمولات أخرى

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
رسوم وعمولات مصرفية	73,072	73,498
إعتمادات مستنديه	52,978	40,073
خطابات ضمان	37,221	36,077
خطابات قبول	4,431	1,419
	167,702	151,067

16 دخل تشغيلي آخر

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
مكسب تحويل العملات الأجنبية	46,872	33,799
مكسب من بيع عقارات ومعدات	6,679	9,961
مكسب ناتج من دمج فروع باكستان	–	9,833
أخرى	1,327	1,456
	54,878	55,049

17 استهلاك وإطفاء

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
إستهلاك عقارات ومعدات (إيضاح 8)	25,858	21,732
إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح 9(أ))	3,393	1,066
	29,251	22,798

18 مصروفات تشغيلية أخرى

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
مصروفات عامة وإدارية	85,675	74,560
مصروفات مهنية وأعمال	20,826	18,202
مصروفات مباني	38,525	30,140
	145,026	122,902

19 مخصصات

2011	ذمم بيوع مرابحات (مدينة) ألف دولار أمريكي *(إيضاح 4.1)*	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي *(إيضاح 4.2)*	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي *(إيضاح 4.3)*
المخصصات في 1 يناير	325,215	3,402	3,619
المخصص خلال السنة	64,531	1,279	1,502
مبالغ تم استردادها خلال السنة	(31,900)	(2,110)	(816)
	32,631	(831)	686
مبالغ تم شطبها خلال السنة	357,846	2,571	4,305
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح 11.2)	(27,512)	–	–
تحويلات صرف العملات الأجنبية/أخرى	23,746	–	–
المخصصات في 31 ديسمبر	(20,414)	(65)	(33)
	333,666	**2,506**	**4,272**
2010			
المخصصات في 1 يناير	277,007	2,987	3,524
المخصص خلال السنة	82,066	962	915
مبالغ تم استردادها خلال السنة	(36,937)	(373)	(749)
	45,129	589	166
مبالغ تم شطبها خلال السنة	322,136	3,576	3,690
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الإستثمار (إيضاح 11.2)	(15,053)	–	–
تحويلات صرف العملات الأجنبية/أخرى	19,098	–	–
المخصصات في 31 ديسمبر	(966)	(174)	(71)
	325,215	**3,402**	**3,619**

ذمم استصناع مدينة ألف دولار أمريكي *(إيضاح 4.4)*	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي *(إيضاح 5.1)*	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي *(إيضاح 5.2)*	إستثمارات ألف دولار أمريكي *(إيضاح 6.4 و 6.5)*	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي *(إيضاح 9)*	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي *(إيضاح 10)*	المجموع ألف دولار أمريكي
296	6,053	10,809	10,141	14,271	12,128	385,934
296	6,242	465	4,783	2,126	11,526	92,750
(33)	(89)	(5,673)	–	(1,018)	(299)	(41,938)
263	6,153	(5,208)	4,783	1,108	11,227	50,812
559	12,206	5,601	14,924	15,379	23,355	436,746
–	–	–	(134)	–	(12)	(27,657)
–	–	37	–	–	–	23,783
(15)	(282)	(642)	(91)	(3,471)	(8,040)	(33,053)
544	**11,924**	**4,996**	**14,699**	**11,908**	**15,303**	**399,818**

151	618	1,858	6,314	16,330	6,180	314,969
169	5,635	1,740	4,614	1,117	8,295	105,513
(1)	(49)	(1,675)	(558)	(1,498)	(4,092)	(45,932)
168	5,586	65	4,056	(381)	4,203	59,581
319	6,204	1,923	10,370	15,949	10,383	374,550
(3)	–	(289)	(87)	(2)	(128)	(15,562)
–	–	23	–	–	–	19,121
(20)	(151)	9,152	(142)	(1,676)	1,873	7,825
296	**6,053**	**10,809**	**10,141**	**14,271**	**12,128**	**385,934**

19 مخصصات (يتبع)

تتعلق هذه المخصصات بالمناطق الجغرافية التالية:

2011	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	195,009	1,181	–
شمال أفريقيا	30,621	173	3,581
أوروبا	84,025	–	–
أخرى	24,011	1,152	691
المجموع	**333,666**	**2,506**	**4,272**
2010			
الشرق الأوسط	167,826	2,068	–
شمال أفريقيا	30,850	–	3,543
أوروبا	102,466	–	–
أخرى	24,073	1,334	76
المجموع	**325,215**	**3,402**	**3,619**

بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالتسهيلات المتعثرة 298.3 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2011 (31 ديسمبر 2010: 373.7 مليون دولار أمريكي). تشتمل الضمانات على هوامش نقدية وأوراق مالية وعقارات. الإنتفاع من الضمانات سيكون على اساس كل عميل على حدة و محدود على مجموع التعرض للعميل.

ذمم استصناع مدينة ألف دولار أمريكي	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي	إستثمارات ألف دولار أمريكي	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
–	11,249	323	11,501	5,693	14,513	239,469
100	675	53	2,557	195	322	38,277
–	–	–	363	535	602	85,525
444	–	4,620	278	5,485	(134)	36,547
544	**11,924**	**4,996**	**14,699**	**11,908**	**15,303**	**399,818**

–	5,411	286	7,085	4,922	11,598	199,196
112	642	54	2,570	3,167	513	41,451
–	–	–	143	610	18	103,237
184	–	10,469	343	5,572	(1)	42,050
296	**6,053**	**10,809**	**10,141**	**14,271**	**12,128**	**385,934**

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (31 ديسمبر 2011)

20 النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يتم احتساب مبالغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم من الأرباح بقسمة صافي الدخل للسنة العائد إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2011	2010
صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم للسنة – ألف دولار أمريكي	**118,370**	**105,607**
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في بداية السنة (بالآلاف)	864,100	790,500
تأثير أسهم الخزينة (بالآلاف)	(1,565)	(5,450)
تأثير أسهم المنحة (بالآلاف)*	–	79,050
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة (بالآلاف)	862,535	864,100
نصيب السهم في الأرباح – سنتات أمريكية	13.72	12.22

* تم تعديل المتوسط المرجح لعدد الأسهم للسنة السابقة لحساب إصدار أسهم منحة خلال سنة 2011 و2010.

21 النقد وما في حكمه

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى البنوك المركزية باستثناء الاحتياطي الإجباري	1,770,021	1,912,218
أرصدة لدى بنوك أخرى	855,435	842,568
نقد ونقد قيد التحصيل	371,534	233,914
	2,996,990	2,988,700

22 معاملات مع أطراف ذات علاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة المجموعة والشركات المملوكة لهم أو المسيطر عليها أو ذو نفوذ مؤثر من قبلهم والشركات الحليفة بفضل مساهمة مشتركة مع تلك للمجموعة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

إن الإيرادات والمصروفات المتعلقة بمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة هي كالتالي:

	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة	305	340	3	48	696	3,946
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات ذاتية	–	431	–	–	431	713
عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار	–	(51)	(34)	(572)	(657)	(809)
دخل الرسوم والعمولات الأخرى	43	69	–	–	112	–
دخل تشغيلي آخر	–	–	–	–	–	376

فيما يلي مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين للبنك المتضمنة في القائمة الموحدة للدخل:

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
مكافآت الموظفين قصيرة الأجل	4,943	4,519
مكافآت الموظفين طويلة الأجل	566	340

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 750 ألف دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 (2010: 750 ألف دولار أمريكي).

إن الأرصدة الجوهرية مع الأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبر هي كالتالي:

	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
الموجودات:						
نقد وأرصدة لدى البنوك	–	–	–	–		177
ذمم مدينة	5,556	7,626	439	151	13,772	44,394
التمويل بالمضاربة والمشاركة	–	16,215	–	339	16,554	36,763
استثمارات	5,103	70,277	–	–	75,380	81,622
إجارة منتهية بالتمليك	–	–	55	36	91	121
موجودات أخرى	–	54	498	132	684	949
المطلوبات:						
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	16,152	3,421	1,507	336	21,416	24,323
مطلوبات أخرى	–	1,087	69	–	1,156	2,081
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	2,070	5,008	2,257	7,519	16,854	19,096
حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية	6,643	8,130	141	–	14,914	19,354

جميع التعرضات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة منتجة وخالية من أية مخصصات لخسائر الائتمان المحتملة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (31 ديسمبر 2011)

22 معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

إن تفاصيل مساهمة أعضاء مجلس الإدارة و الإدارات التنفيذية في أسهم البنك مباشر وغير مباشر كما في نهاية السنة هي كالتالي:

الاسم	الموقع الوظيفي	الجنسية	2010 عدد الأسهم	العمليات عدد الأسهم	2011 عدد الأسهم*
صالح عبدالله كامل	رئيس مجلس الإدارة	سعودي	432,770,133	–	476,047,146
عبدالله عمار سعودي	نائب رئيس مجلس الإدارة	بحريني	358,816	65,000	466,198
عبدالله صالح كامل	نائب رئيس مجلس الإدارة	سعودي	215,358	–	236,894
فهد عبدالله الراجحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	15,990,576	–	17,589,634
محي الدين صالح كامل	عضو مجلس الإدارة	سعودي	187,170	–	205,887
عبدالإله صباحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	143,679	–	158,047
عدنان احمد يوسف	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي	بحريني	233	–	256
عبدالرحمن شهاب	نائب رئيس أعلى ورئيس إدارة العمليات والشؤون الإدارية	بحريني	51,590	–	56,749

يتضمن تأثير اصدار البنك لأسهم المنحه بسهم واحد لكل 10 أسهم محتفظ به بعد موافقة المساهمين في اجتماع 23 مارس 2011.

23 ارتباطات وإلتزامات محتملة

	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
اعتمادات مستندية	1,273,460	1,144,767
خطابات ضمان	2,886,318	2,854,794
خطابات قبول	142,802	72,353
ارتباطات غير مسحوبة	393,570	361,067
أخرى	264	17,247
	4,696,414	4,450,228

24 تحليل القطاعات

تم عرض معلومات القطاعات على أساس القطاعات الجغرافية للمجموعة. إن القطاعات الجغرافية مبنية على موقع الوحدات المسئولة عن تسجيل المعاملات وتعكس الطريقة التي يتم فيها تقييم المعلومات من قبل إدارة البنك ومجلس الإدارة.

لأغراض تقديم التقارير المالية، تم تقسيم المجموعة إلى القطاعات الجغرافية التالية:
الشرق الأوسط
شمال أفريقيا
أوروبا
أخرى

إن النتائج المقدم تقرير بشأنها للقطاعات الجغرافية مبنية على أنظمة التقارير المالية الداخلية للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للقطاعات هي نفسها التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة كما هو مبين في إيضاح 2. المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب أسعار السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية.

لم يتم عرض قطاعات الأعمال حيث أنها غير قابلة للتطبيق على المجموعة.

فيما يلي بنود قطاع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:

القطاع	2011			2010		
	المجموعات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي	المجموعات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	7,808,985	1,883,492	5,157,413	6,920,049	1,528,672	4,608,896
شمال أفريقيا	2,287,272	987,756	959,182	2,105,346	852,847	920,957
أوروبا	5,510,986	1,628,441	3,345,056	5,424,000	1,104,352	3,763,013
أخرى	1,546,800	389,286	1,004,267	1,428,929	335,766	947,240
	17,154,043	4,888,975	10,465,918	15,878,324	3,821,637	10,240,106

فيما يلي بنود مجموع الدخل التشغيلي وصافي الدخل التشغيلي وصافي الدخل لكل قطاع:

القطاع	2011			2010		
	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي المطلوبات ألف دولار أمريكي	صافي الدخل ألف دولار أمريكي	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي المطلوبات ألف دولار أمريكي	صافي الدخل ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	235,097	94,741	40,362	217,817	82,944	15,871
شمال أفريقيا	129,736	84,627	57,079	124,216	82,140	66,257
أوروبا	303,601	147,527	103,413	274,486	143,966	103,482
أخرى	72,510	17,322	11,440	42,055	7,241	7,553
	740,944	344,217	212,294	658,574	316,291	193,163

25 إدارة المخاطر

تمثل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار بالمجموعة. وتقوم اللجنة الإدارية لإدارة المخاطر واللجان التنفيذية بالتوجيه والمساعدة في الإدارة العامة لمخاطر قائمة المركز المالي للمجموعة. تدير المجموعة هذه المخاطر عن طريق وضع حدود لها بموافقة مجلس الإدارة. لم تتغير هذه المخاطر وعمليات احتوائها بشكل جوهري عن السنة السابقة.

إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر السيولة ومخاطر الإئتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية الأخرى. تتضمن مخاطر السوق على مخاطر العملة ومخاطر أسهم حقوق الملكية ومخاطر معدل الربح.

أ) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين إستحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية والمضغوطة. ولتقليل هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات بأخذ السيولة في عين الاعتبار ومراقبة السيولة على أساس منتظم. لدى كل وحدة تابعة سياسات وإجراءات موثقة ومطبقة تتعلق بسيولة العملات المحلية والأجنبية تتناسب مع طبيعة وتعقيدات أعمالها. تعالج هذه السياسات حماية القوة المالية حتى خلال الأوضاع الصعبة.

25 إدارة المخاطر (يتبع)

أ) مخاطر السيولة (يتبع)

يلخص الجدول التالي بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة على أساس الترتيبات التعاقدية للسداد. لقد تم تحديد الاستحقاق التعاقدي للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ولم يؤخذ في الاعتبار الاستحقاقات المتوقعة كما هو موضح حسب الخبرة التاريخية لاحتفاظ المجموعة بحسابات أصحاب الاستثمار وتوفر الخطوط الائتمانية للمجموعة.

فيما يلي بيان الإستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2011:

	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة ألف دولار أمريكي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	2,966,957	30,033	–	–
ذمم مدينة	1,316,921	1,011,335	1,157,858	1,331,948
التمويل بالمضاربة والمشاركة	488,552	10,847	12,732	34,436
استثمارات	675,575	278,405	152,990	253,097
إجارة منتهية بالتمليك	14,674	11,046	73,762	31,043
عقارات ومعدات	–	–	–	–
موجودات أخرى	128,279	10,187	9,675	11,549
مجموع الموجودات	**5,590,958**	**1,351,853**	**1,407,017**	**1,662,073**
المطلوبات				
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	3,560,317	–	–	–
مبالغ مستحقة لبنوك	653,462	–	–	–
مطلوبات أخرى	389,144	40,182	14,717	34,658
مجموع المطلوبات	**4,602,923**	**40,182**	**14,717**	**34,658**
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	**2,591,356**	**1,150,649**	**1,079,525**	**2,153,690**
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار	**7,194,279**	**1,190,831**	**1,094,242**	**2,188,348**
صافي فجوة السيولة	**(1,603,321)**	**161,022**	**312,775**	**(526,275)**
صافي فجوة السيولة المتراكمة	**(1,603,321)**	**(1,442,299)**	**(1,129,524)**	**(1,655,799)**
حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة بالميزانية	**214,040**	**46,962**	**35,254**	**10,048**

سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
–	–	–	–	–	1,636,290	4,633,280
2,100,450	1,090,273	198,890	5,149	233	–	8,213,057
159,301	144,464	91,950	8,653	–	–	950,935
507,330	108,863	5,613	10,946	–	97,434	2,090,253
57,695	100,431	130,113	143,263	1,694	–	563,721
–	–	–	–	–	313,933	313,933
69,405	14,446	2,513	–	–	142,810	388,864
2,894,181	**1,458,477**	**429,079**	**168,011**	**1,927**	**2,190,467**	**17,154,043**
–	–	–	–	–	–	3,560,317
–	–	–	–	–	–	653,462
83,633	18,103	1,720	–	93,039	–	675,196
83,633	**18,103**	**1,720**	**–**	**90,039**	**–**	**4,888,974**
2,632,959	**789,994**	**67,745**	**–**	**–**	**–**	**10,465,918**
2,716,592	**808,097**	**69,465**	**–**	**93,039**	**–**	**15,354,893**
177,589	**650,380**	**359,614**	**168,011**	**(91,112)**	**2,190,467**	**1,799,150**
(1,478,210)	**(827,830)**	**(468,216)**	**(300,205)**	**(391,317)**	**1,799,150**	**–**
120,876	**–**	**–**	**–**	**–**	**95,948**	**523,128**

25 إدارة المخاطر (يتبع)

أ) مخاطر السيولة (يتبع)

فيما يلي بيان الإستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2010:

	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة ألف دولار أمريكي
الموجودات				
نقد وأرصدة لدى البنوك	2,967,891	20,809	–	–
ذمم مدينة	1,165,644	1,050,981	1,154,247	1,484,525
التمويل بالمضاربة والمشاركة	649,938	418,728	23,856	32,019
استثمارات	426,072	45,935	62,296	96,525
إجارة منتهية بالتمليك	9,597	9,243	51,384	26,681
عقارات ومعدات	–	–	–	–
موجودات أخرى	64,689	19,604	3,923	23,785
مجموع الموجودات	**5,283,831**	**1,565,300**	**1,295,706**	**1,663,535**
المطلوبات				
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	2,906,172	–	–	–
مبالغ مستحقة لبنوك	424,477	–	–	–
مطلوبات أخرى	229,288	15,685	13,785	28,637
مجموع المطلوبات	**3,559,937**	**15,685**	**13,785**	**28,637**
حقوق حاملي حسابات الإستثمار	**3,569,685**	**1,157,237**	**772,190**	**1,597,402**
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار	**7,129,622**	**1,172,922**	**785,975**	**1,626,039**
صافي فجوة السيولة	**(1,845,791)**	**392,378**	**509,731**	**37,496**
صافي فجوة السيولة المتراكمة	**(1,845,791)**	**(1,453,413)**	**(943,682)**	**(906,186)**
حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة بالميزانية	**89,420**	**68,823**	**35,591**	**47,993**

سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
–	–	–	–	–	825,203	3,813,903
2,034,115	990,869	177,865	3,787	1,298	–	8,063,331
182,736	136,647	88,954	5,754	–	–	1,538,632
252,904	120,366	–	8,551	255,359	80,864	1,348,872
60,663	77,139	107,407	97,687	–	–	439,801
–	–	–	–	–	298,852	298,852
84,938	16,624	2,231	–	36,523	122,616	374,933
2,615,356	**1,341,645**	**376,457**	**115,779**	**293,180**	**1,327,535**	**15,878,324**
–	–	–	–	–	–	2,906,172
–	–	–	–	–	–	424,477
66,693	30,045	701	–	106,154	–	490,988
66,693	**30,045**	**701**	**–**	**106,154**	**–**	**3,821,637**
2,225,289	**870,070**	**48,233**	**–**	**–**	**–**	**10,240,106**
2,291,982	**900,115**	**48,934**	**–**	**106,154**	**–**	**14,061,743**
324,374	**441,530**	**327,523**	**115,779**	**187,026**	**1,327,535**	**1,816,581**
(582,812)	**(141,282)**	**186,241**	**302,020**	**489,046**	**1,816,581**	
11,903	**106,061**	**–**	**–**	**–**	**95,547**	**455,338**

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (31 ديسمبر 2011)

25 إدارة المخاطر (يتبع)

ب) مخاطر الإئتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل بالوفاء بإلتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال متابعة التعرضات الائتمانية وتقوم بصفة مستمرة بتقييم الجدارة الائتمانية لأطراف عقود التمويل. غالباً ما تكون عقود التمويل مضمونة بالضمانات الشخصية للأفراد الذين يمتلكون أطراف عقود التمويل أو ضمانات في شكل رهونات للأصول الممولة أو أصول أخرى ملموسة.

أنواع مخاطر الائتمان

تشتمل عقود التمويل أساساً على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة، ذمم سلم مدينة، ذمم استصناع مدينة والتمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة وإجارة منتهية بالتمليك.

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

تقوم المجموعة بتمويل هذه المعاملات من خلال شراء السلعة، والتي تمثل موضوع المرابحة ومن ثم إعادة بيعها بربح للمرابح (المستفيد). إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المرابح بموجب الفترة المتفق عليها. أحياناً تكون المعاملات مضمونة بموضوع المرابحة (في حالة التمويل العقاري) وفي أوقات أخرى بمجموعة من الضمانات التي تضمن جميع التسهيلات المعطاة للعميل.

ذمم سلم مدينة

السلم هو عقد تقوم بموجبه المجموعة بدفع فوري للبائع لتوصيل السلعة في المستقبل. لحماية نفسها من المخاطر المرتبطة بالسلعة تقوم المجموعة بإبرام عقد السلم الموازي الذي بموجبة تقوم ببيع السلعة للتوصيل المؤجل مقابل الدفع الفوري.

ذمم إستصناع مدينة

إن الإستصناع هو عقد بيع بين المجموعة كبائع والعميل كمشتري والذي بموجبة تتعهد المجموعة بتصنيع (أو إقتناء) سلعة وبيعها للعميل على سعر متفق عليه بين الطرفين عند استكمالها في تاريخ مستقبلي.

التمويل بالمضاربة

تدخل المجموعة في عقود المضاربة عن طريق الإستثمار في صناديق مدارة من قبل بنوك ومؤسسات مالية أخرى لفترات زمنية محددة.

التمويل بالمشاركة

هي إتفاقية بين المجموعة والعميل للمساهمة في بعض المشاريع الإستثمارية، سواء كانت موجودة أو جديدة، أو ملكية بعض من العقارات إما بشكل دائم أو وفقاً لترتيب المشاركة المتناقصة التي تنتهي بشراء العميل الملكية بالكامل. يوزع الربح بموجب الاتفاقية التي وضعت بين الطرفين بينما توزع الخسارة بموجب نسبة أسهمهم في رأس المال أو المشروع.

إجارة منتهية بالتمليك

هو عقد تأجير الذي بموجبه يتم نقل ملكية الموجود المستأجر الخاضع للإجارة المنتهية بالتمليك للمستأجر عند نهاية عقد الإجارة وبشرط أن يتم تسوية جميع أقساط الإجارة.

التعرض الأقصى لمخاطر الائتمان قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الإئتمانية الأخرى

	التعرض الأقصى	
	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	8,213,057	8,063,331
التمويل بالمضاربة والمشاركة	950,935	1,538,632
استثمارات	2,090,253	1,348,872
إجارة منتهية بالتمليك	563,721	439,801
موجودات أخرى	165,849	152,806
المجموع	11,983,815	11,543,442
ارتباطات والتزامات محتملة	4,696,414	4,450,228
	16,680,229	15,993,670

نوعية الإئتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية

يوضح الجدول أدناه نوعية الإئتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية، على أساس نظام التصنيف الإئتماني للمجموعة:

فئة عقود التمويل الإسلامية	لم يحين موعد استحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعد استحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
31 ديسمبر 2011				
ذمم مدينة	8,027,555	66,782	459,708	8,554,045
التمويل بالمضاربة والمشاركة	864,875	66,921	36,059	967,855
موجودات أخرى	169,651	429	19,585	189,665
	9,062,081	134,132	515,352	9,711,565
31 ديسمبر 2010				
ذمم مدينة	7,854,313	63,466	478,084	8,395,863
التمويل بالمضاربة والمشاركة	1,479,068	44,512	31,914	1,555,494
موجودات أخرى	142,198	383	24,496	167,077
	9,475,579	108,361	534,494	10,118,434

25 إدارة المخاطر (يتبع)

ب) مخاطر الإئتمان (يتبع)

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة

يلخص الجدول التالي التحليل الزمني لعقود التمويل الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة كما في:

فئة عقود التمويل الإسلامية	أقل من 30 يومًا ألف دولار أمريكي	من 31 إلى 60 يومًا ألف دولار أمريكي	من 61 إلى 90 يومًا ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
31 ديسمبر 2011				
ذمم مدينة	36,907	15,366	14,509	66,782
التمويل بالمضاربة والمشاركة	62,227	4,030	664	66,921
موجودات أخرى	2	158	269	429
	99,136	19,554	15,442	134,132
31 ديسمبر 2010				
ذمم مدينة	34,172	10,515	18,779	63,466
التمويل بالمضاربة والمشاركة	34,424	6,132	3,956	44,512
موجودات أخرى	3	7	373	383
	68,599	16,654	23,108	108,361

تقليل مخاطر الإئتمان

جميع الشركات التابعة للمجموعة التي لديها تعرضات مضمونة بعقارات أو رهونات أخرى تقوم بعمل مراجعة منتظمة ودورية للتأكد من قيمة هذه العقارات والرهونات وتقييمها. وتتم عملية التأكد من قيمة الرهونات من قبل جهة تقييم مستقلة ومؤهلة أو من قبل محلل رهونات في الشركة التابعة. ويتم تحديد عدد مرات تأكيد هذه الرهونات كجزء من سياسة الائتمان أو الاستثمار وعملية الموافقة عليها. وتسمح الشركات التابعة للمجموعة بعملية رهن المركبات والسفن والطائرات والأقمار الصناعية والقطارات والأساطيل كرهونات مقابل الائتمان والمنتجات الاستثمارية ولكنها لا تقبل الموجودات القابلة للتلف أو الموجودات الأخرى بأعمار إستهلاكية أقل من خمس سنوات. ولا تقبل الشركات التابعة للمجموعة أية موجودات كرهونات إذا كانت هذه الموجودات قابلة للتقادم في حالة نقلها (على سبيل المثال الأثاث). وكما تتأكد الشركات التابعة بأن هذه الموجودات مؤمن عليها لكي تكون مقبولة كرهونات.

ويتم أيضا قبول شيكات الأطراف الأخرى كرهونات من قبل الشركات التابعة للمجموعة ولكنها غير مؤهلة كجزء من احتساب ملائمة رأس المال. وتقبل الشركات التابعة الأوراق التجارية كرهونات مؤهلة إذا كانت صادرة من قبل بنوك أو مؤسسات ذات مراكز ائتمانية جيدة. وحيث أن فترة استحقاق الأوراق التجارية بصفة عامة ذات طبيعة قصيرة الأجل (حيث لا تتجاوز مدتها 270 يوماً)، فإنه لا يتم قبولها كرهونات مقابل التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل (على سبيل المثال، يجب ألا تتجاوز مدة التمويل فترة استحقاق الأوراق التجارية). وكما لا تقبل الشركات التابعة المركبات أو المعدات، إذا كانت جديدة، كرهونات مؤهلة لاحتساب ملائمة رأس المال وذلك لأكثر من 80 ٪ من قيمتها السوقية، وفي نفس الوقت لا يتم قبول أية مركبات أو معدات مستعملة كرهونات مؤهلة لأكثر من 50 ٪ من قيمتها المؤمنة.

الضمانات الواردة أدناه قد تستقطب إعفاء من متطلبات ملائمة رأس المال حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي:

1. هامش الجدية (وديعة حسن النية): تقبل الشركات التابعة هذا النوع من الضمانات في الصفقات التي يتم فيها تقديم وعود تنفيذ غير ملزمة بشأنها من قبل العميل. فإذا لم يفي العميل بوعده بالتنفيذ، فإن الشركة في هذه الحالة يكون لديها حق تحصيل هامش الجدية.
2. ضمان الأطراف الأخرى: يكون لدى الشركة التابعة الحق في الرجوع إلى الضامن في حالة إخلال العميل بالتزاماته. لكي يصبح الضمان رهنا مؤهلاً، فإنه يجب أن يكون غير مشروط وغير قابل للإلغاء. ويجب أن يكون الضامن قادراً على الوفاء، عندما يكون ذلك قابلا للتطبيق وذو تصنيف استثماري جيد.
3. العربون: وهو المبلغ الذي يجب الحصول عليه من المشتري أو المستأجر عند إبرام العقد وهو يعتبر من الاحتياطيات الأولية للشركة التابعة إذا أخل المشتري أو المستأجر بشروط العقد.
4. الموجودات الأساسية التي تمثل عقد الإيجار: يجب أن تكون الموجودات الأساسية ذات قيمة نقدية ويجب أن يكون للشركة التابعة حق الرجوع عليها قانونيا والوصول إليها وامتلاكها بل وبيعها من أجل استرداد التعرض غير المغطى من قبل العميل في هذه المسألة. وكما يجب أن تكون الموجودات خالية من أي نوع من أنواع الرهن. ويجب إعادة أي مبلغ فائض ناتج عن إغلاق الرهن من قبل الشركة التابعة إلى العميل (الراهن). ويجب على الشركة التابعة إجراء عملية تقييم سنوية على الأقل للموجودات المرهونة والحفاظ على مستندات كافية تؤيد هذا التقييم.
5. الودائع النقدية الخالية من أية أعباء قانونية لدى الشركة التابعة، وذلك إما على شكل حقوق حاملي حسابات استثمار أو حقوق حاملي حسابات إستثمار غير مدرجة بالميزانية .
6. صكوك مصنفة أو غير مصنفة صادرة من قبل مؤسسات مالية ذات درجة عالية أو حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

جودة الإئتمان

ستعتمد إدارة مخاطر الائتمان في المجموعة على إنشاء وصيانة نظام التصنيف الائتماني وأنشطة الأعمال غير أنشطة التجزئة كالمدينين أو الأطراف. ستقوم جميع وحدات المجموعة بتنفيذ نظام التصنيف الائتماني الخاص بها مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المنهجية المطلوبة والمقرة من قبل مصارفها المركزية المحلية بهذا الخصوص. ستعكس منهجية تقييم المدين (العميل) خصوصيات أعمال الشركة الرئيسية والتنوع الجغرافي لعملياتها. وسيتم إجراء تصنيفات البلدان والحكومات والمؤسسات المالية بطريقة مركزية في البنك بمملكة البحرين، بينما ستتم عملية تصنيف المؤسسات على مستوى الشركات التابعة وذلك ما لم تتضمن مخاطر المؤسسات مخاطر عبر الحدود وفي هذه الحالة ستتم عملية التصنيف في المكتب الرئيسي كجزء من اعتماد حد الائتمان.

وقد تم تصميم نظام تصنيف الائتمان لكي يكون متماثلا مع نظام تصنيف وكالات التصنيف الدولية المعروفة (موديز، ستاندرد أند بورز، فيتش) وذلك فيما يتعلق بتطبيقاتها الخاصة بالعملات الأجنبية للدول والحكومات والمؤسسات المالية.

ب) مخاطر الإئتمان (يتبع)

وبناء على ذلك، فان الدول والحكومات والمؤسسات المالية سيتم تصنيفها على أساس التزامات العملات الأجنبية المتوسطة الأجل وغير المضمونة الخاصة بها. وهذا يعني انه بالنسبة للحكومات والمؤسسات المالية فان المخاطر عبر الحدود ستكون أيضا جزءا من عملية التصنيف وستكون عملية تصنيف الدولة في معظم الحالات عبارة عن السقف المحدد لتصنيف المؤسسة المالية. وسيتم تصنيف المؤسسات على أساس التزاماتها الجوهرية غير المضمونة بالعملات المحلية المتوسطة الأجل وذلك ما لم يكن الائتمان ممنوحاً عبر الحدود أو بالعملات الأجنبية. وفي الحالة الأخيرة، فان تصنيف الدولة الخاص بالمدين سيكون السقف المحدد لتصنيف المؤسسات. وعندما تكون كافة الإئتمانات الممنوحة لتلك الحكومة بالعملة المحلية فان تصنيف تلك الحكومة هو التصنيف الأفضل وهو رقم (1) على مقياس التصنيف ولكن إذا أشتمل الدين الممنوح للحكومة عملة أجنبية، فان التصنيف الخاص بتلك الحكومة هو نفس تصنيف الدولة المعنية. ويعتبر التصنيف إشارة مستقبلية للجدارة الائتمانية، وهو يعتمد على تقييم الأداء السابق والأوضاع الحالية والنظرة المستقبلية.

تتبنى المجموعة آليات التصنيف الائتماني المتبعة في شركات التصنيف العريقة. والتي تنطوي على التحليل الأساسي الشامل للعوامل الكمية والنوعية بغية تحديد المخاطر الفعلية والمتوقعة. يتم التصنيف الائتماني للدول والعميل الواحد. يتم تصنيف العميل الفردي مع المؤسسات المالية، الشركات، الأفراد والحكومات. وعليه يقوم نظام التصنيف الإئتماني الداخلي على تصنيف المدنيين (العملاء) بدلاً من التسهيل الائتماني. كما يقوم هذا التصنيف على التعرف وتحديد الاحتمالية النسبية لإخفاق العميل بالوفاء بالتزاماته بغض النظر عن أثر الضمانات وأدوات تقليل المخاطر الأخرى. أما تصنيف التسهيلات الائتمانية فيأخذ بعين الاعتبار احتمالية إخفاق العميل في الوفاء بالتزاماته وحجم الخسائر المتوقعة جراء هذا الإخفاق. ومع ذلك ففي الوقت الراهن تتبنى المجموعة سياسة تصنيف المدين فقط مع أنها لا تمنع وحداتها من تبني تصنيف التسهيلات الائتمانية إن رغبوا وملكوا القدرة على ذلك.

25 إدارة المخاطر (يتبع)

ج) مخاطر التركز

ينتج التركز عندما تدخل مجموعة من الأطراف متعاملة في أنشطة تجارية متشابهه أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما يؤثر على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تدل مخاطر التركز على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي محدد أو منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب الزيادة في تركز المخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على حدود البلد أو حدود الطرف الآخر والحفاظ على محافظ إستثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

فيما يلي بنود توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الإستثمار حسب القطاع الإقتصادي:

	2011			2010		
	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي	(معاد عرضها) الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار ألف دولار أمريكي
صناعي	2,242,288	99,720	152,982	1,873,433	49,827	173,660
تعدين وتنقيب	117,684	280	20,278	228,785	14	504
زراعي	73,676	1,801	15,406	92,884	2,270	22,165
إنشائي وعقاري	2,120,031	20,569	32,251	2,176,827	8,481	36,621
مالي	2,435,541	235,401	1,351,097	1,990,192	260,201	1,335,235
تجاري	1,706,910	92,767	178,936	1,723,898	42,714	246,975
شخصي وتمويل إستهلاكي	2,186,159	2,714,117	7,510,713	1,726,214	1,810,525	6,411,571
حكومي	4,212,567	58,457	207,469	3,718,712	24,237	44,835
خدمات أخرى	2,059,187	1,665,863	996,786	2,347,379	1,623,368	1,968,540
	17,154,043	4,888,975	10,465,918	15,878,324	3,821,637	10,240,106

د) مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق من تقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات. وفقاً لسياسات مخاطر السوق المطبقة حالياً. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكن تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم التطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار. إن توزيع الربح لحقوق حاملي حسابات الإستثمار هو بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية. ومع ذلك، فإن إتفاقيات تقاسم الأرباح سوف تنتج عنها مخاطر تجارية عندما لا تسمح نتائج المجموعة بتوزيع الأرباح تماشياً مع معدلات السوق.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. ينتج التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من محفظة الاستثمار. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الإستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

لدى المجموعة إجمالي محفظة أسهم بمبلغ وقدره 227,826 ألف دولار أمريكي (2010: 204,201 ألف دولار أمريكي) تتمثل في أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق بإجمالي 224,843 ألف دولار أمريكي (2010: 195,235 ألف دولار أمريكي) أدوات اسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل بإجمالي 2,983 ألف دولار أمريكي (2010: 8,966 ألف دولار أمريكي). إن إختلاف بمقدار 10% زيادة أو نقصان في قيمة المحفظة سوف لن يكون له أي تأثير جوهري على صافي دخل المجموعة أو حقوق الملاك.

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية عن الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز ضمن الحدود المسموح بها.

وفيما يلي تعرضات المجموعة لمختلف العملات بما يعادل الدولار الأمريكي:

2011	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) إستراتيجي ألف دولار أمريكي	مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي
العملة			
ليرة تركية	(2,023)	304,458	302,435
دينار أردني	7,316	197,871	205,187
جنيه مصري	(11,820)	107,336	95,516
جنيه سوداني	(13,198)	39,728	26,530
دينار جزائري	–	135,674	135,674
ليرة لبنانية	(7,540)	16,835	9,295
جنيه إسترليني	2,159	–	2,159
دينار تونسي	(3,402)	–	(3,402)
يـــورو	3,820	–	3,820
راند جنوب أفريقي	–	26,741	26,741
روبية باكستانية	18,941	39,881	58,882
ليرة سورية	(32,691)	10,266	(22,425)
أخرى	(6,680)	–	(6,680)

25 إدارة المخاطر (يتبع)

د) مخاطر السوق (يتبع)

2010	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) إستراتيجي ألف دولار أمريكي	مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي
العملة			
ليرة تركية	4,363	316,155	320,518
دينار أردني	(29,982)	186,241	156,259
جنيه مصري	(19,017)	98,681	79,664
جنيه سوداني	(3,264)	39,373	36,109
دينار جزائري	-	131,192	131,192
ليرة لبنانية	1,468	16,551	18,019
جنيه إسترليني	43	-	43
دينار تونسي	2,104	-	2,104
يورو	8,162	-	8,162
راند جنوب أفريقي	-	19,758	19,758
روبية باكستانية	22,770	40,363	63,133
ليرة سورية	(39,223)	10,983	(28,240)
أخرى	1,856	-	1,856

تمثل مخاطر العملة الإستراتيجية مبلغ حقوق الشركات التابعة.

تحليل حساسية مخاطر صرف العملات الأجنبية

من أجل قياس تعرضاتها لمخاطر العملة، تقوم المجموعة بفحص ضغوطات تعرضاتها متبعة قياس الصدمات المعتمدة من قبل مجموعة سياسة المشتقات المالية فيما يتعلق بهذا والتي تحسب التأثير على موجودات ودخل المجموعة كنتيجة زيادة أو نقصان في قيمة العملات الأجنبية فيما يتعلق بعملة إعداد تقارير المجموعة. ويتم ذلك بإستخدام نسب مختلفة بناءاً على افتراضات إدارة المجموعة.

يحسب التحليل التالي تأثير التغيرات المحتملة الممكنة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في القائمة الموحدة للدخل والقائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك. إن تأثير الزيادة المماثلة من المتوقع أن يكون معاكساً لتأثير ما هو موضح أدناه.

العملة	التفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	الفرق ٪	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
في 31 ديسمبر 2011				
دينار جزائري	صافي الدخل	51,161	(٪ 10)	(4,651)
	مجموع حقوق الملاك	107,039	(٪ 10)	(22,065)
جنيه مصري	صافي الدخل	16,952	(٪ 15)	(2,211)
	مجموع حقوق الملاك	38,341	(٪ 15)	(19,001)
ليرة تركية	صافي الدخل	103,413	(٪ 20)	(17,235)
	مجموع حقوق الملاك	233,030	(٪ 20)	(89,581)
جنيه سوداني	صافي الدخل	6,604	(٪ 10)	(600)
	مجموع حقوق الملاك	8,676	(٪ 10)	(4,400)
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	2,523	(٪ 15)	(329)
	مجموع حقوق الملاك	16,402	(٪ 15)	(5,627)
ليرة سورية	صافي الدخل	3,643	(٪ 20)	(607)
	مجموع حقوق الملاك	34,369	(٪ 20)	(7,439)
روبية باكستانية	صافي الدخل	2,313	(٪ 15)	(302)
	مجموع حقوق الملاك	21,816	(٪ 15)	(8,047)
في 31 ديسمبر 2010				
دينار جزائري	صافي الدخل	55,599	(٪ 5)	(2,648)
	مجموع حقوق الملاك	103,502	(٪ 5)	(11,176)
جنيه مصري	صافي الدخل	14,636	(٪ 15)	(1,909)
	مجموع حقوق الملاك	35,249	(٪ 15)	(17,469)
ليرة تركية	صافي الدخل	103,482	(٪ 15)	(13,498)
	مجموع حقوق الملاك	241,983	(٪ 15)	(72,801)
جنيه سوداني	صافي الدخل	5,875	(٪ 5)	(280)
	مجموع حقوق الملاك	8,598	(٪ 5)	(2,284)
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	1,572	(٪ 15)	(205)
	مجموع حقوق الملاك	15,344	(٪ 15)	(4,578)
ليرة سورية	صافي الدخل	(2,568)	(٪ 10)	233
	مجموع حقوق الملاك	36,768	(٪ 10)	(4,341)
روبية باكستانية	صافي الدخل	108	(٪ 15)	(14)
	مجموع حقوق الملاك	22,589	(٪ 15)	(8,211)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة (31 ديسمبر 2011)

25 إدارة المخاطر (يتبع)

هـ) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والأخطاء البشرية والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن بإستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية

تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية – الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل II (6) المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر الذي تختار المجموعة قبوله ضمن فئات مخاطرها المعرفة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

تصنف المجموعة أحداث خسائر المخاطر التشغيلية إلى الفئات التالية:

مخاطر البنية التحتية

إن توفر تكنولوجيا المعلومات يعتبر ذو أهمية قصوى للبنية التحتية للمجموعة. أية تأثيرات سلبية في هذا الخصوص قد تعطل عمليات المجموعة وشركاتها التابعة وبالتالي بروز مخاطر تشغيلية شديدة مما يؤثر على استمرارية الشركة التابعة.

من أجل تحوط الشركات التابعة من مخاطر البنية التحتية كما هو موضح أعلاه، فإنه يجب على كل شركة تابعة أن تتخذ جميع المقاييس اللازمة في خطة استمرارية الأعمال و/ أو خطة لمعالجة الكوارث لاستيعاب هذه المخاطر.

مخاطر تكنولوجيا المعلومات

إن من أهم المخاطر التي تتعرض لها المجموعة في هذا السياق هو عدم ملائمة البرامج وجودة المعدات والدخول غير المصرح به من قبل الأطراف الأخرى أو الموظفين، وغيرها.

مخاطر الموظفين

إن المخاطر الرئيسية التي قد تنشأ من مخاطر الموظفين هي مخاطر تنتج عن السرقة والاحتيال والفساد والجريمة، وغيرها. من أجل تجنب وقوع هذه المخاطر، قامت المجموعة بصياغة سياسات وميثاق سلوكيات الموظفين والتي تضمن وسائل بناءة في التعامل مع الأخطاء والاحتيالات. كما قامت المجموعة بتأسيس خطوات رقابة معتمدة في العمليات وإنشاء عمليات رقابة داخلية مستقلة. وعلاوة على ذلك، فقد قامت المجموعة بوضع مقياس للهيكل التنظيمي من حيث الفصل بين الوظائف، وكذلك التدريب على مختلف المقاييس للحد من الأخطاء البشرية.

مخاطر الأعمال

قد تتخذ هذه المخاطر الأشكال التالية:

1. عمليات غير محددة: تخصيص وقت غير كافي في توثيق أو تحديث العمليات الموثقة مسبقاً.
2. هيكلة عمليات وإجراءات غير محدثة بحيث تكون الإجراءات والعمليات القائمة مختلفة عن ما هو مبين في الهيكلة.
3. في الحالة القصوى التي لم يتم عمل التوثيق تماماً. للتحوط من هذه المخاطر قامت المجموعة باعتماد سياسات توثيق سليمة للعمليات التجارية كمطلب أساسي لحسن سير عملية التنظيم. إن وصف هذه العملية حديث وواضح، وعلاوة على ذلك، فهو في متناول الموظفين بطريقة بسيطة وممكنة.

و) حوكمة الشركات

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إدارة المجموعة بشكل عام، وبشكل خاص فإن المجلس هو المسئول عن الموافقة على الإستراتيجية العامة للمجموعة، ومتابعة عملياتها واتخاذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بالأعمال. وتماشياً مع أفضل الممارسات العالمية، قام المجلس بوضع إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أربعة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة كما هو محدد في قواعد إرشادات مصرف البحرين المركزي.

يتولى إدارة البنك مجلس إدارة يتألف مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. ومع ذلك، ووفقاً لأحكام القانون، يجوز للمساهمين في الجمعية العامة العادية زيادة عدد أعضاء المجلس عندما يتجاوز خمسة عشر عضوا في ظروف معينة. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد عضويته بناءً على طلب المجلس لفترة لا تتجاوز ستة أشهر بموجب قرار من وزير الصناعة والتجارة في البحرين.

يتألف مجلس الإدارة حاليا من ثلاثة عشر عضواً ذوو خلفيات وخبرات مختلفة والذين يمارسون فردياً وجماعياً آرائهم باستقلالية وموضوعية. فيما عدا الرئيس التنفيذي فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم غير تنفيذيين. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي من قبل أعضاء مجلس إدارة مختلفين ولكلٍ منهم مسؤوليات مختلفة ومحددة بشكل واضح.

يجتمع مجلس الإدارة بصورة منتظمة (عادةً أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمور التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شئون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرار بشأنها. يستعرض المجلس إستراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغيرات الجوهرية في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها والتقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي، إدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وعن أداء الإدارة التنفيذية. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. يمكن لجميع أعضاء مجلس الإدارة الحصول على مشورة وخدمات أمين السر وهو مسئول عن ملاحظة الالتزام بإجراءات مجلس الإدارة وكذلك بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسئولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وعن فعاليتها. توجد في المجموعة إجراءات معتمدة ومستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجوهرية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بصورة منتظمة من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود تسلسل موثق ويمكن التحقق من المسؤوليات ويطبق على جميع عمليات المجموعة، وقد وضع هذا النظام لضمان فعالية وكفاءة العمليات والالتزام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر لغرض تجنب حدوث أخطاء هامة أو خسائر أو عمليات احتيال.

26 القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي المبلغ الممكن تبادله مع موجود أو لتسوية مطلوب بين أطراف ذو إطلاع ورغبة في التعامل وبشروط تجارية غير تفضيلية. وعليه فقد ينتج عن ذلك فروق بين القيم المدرجة وتقديرات القيم العادلة.

تتضمن الاستثمارات على أدوات اسهم حقوق الملاك المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق غير مسعرة وتبلغ 141,066 الف دولار أمريكي (2010: 131,840 الف دولار أمريكي) مدرجة بالتكلفة نظرا لعدم إمكانية إيجاد طرق بديلة مناسبة للحصول على قيمة عادلة موثوق بها لهذه الاستثمارات.

لا تختلف القيم العادلة لبنود الأدوات المالية الأخرى المدرجة في قائمة المركز المالي بشكل جوهري عن قيمها المدرجة المتضمنة في القوائم المالية.

27 إيرادات محظورة شرعاً

بلغت الإيرادات المحققة خلال السنة من معاملات محظورة شرعاً 4.1 مليون دولار أمريكي (2010: 6.8 مليون دولار أمريكي) تم ترحيل هذه المبالغ إلى التبرعات الخيرية.

28 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتوافق مع العرض المطبق في السنة الحالية. لم تؤثر إعادة مثل هذه التصنيفات على الدخل الموحد أو حقوق الملاك الموحدة التي تم عمل تقرير عنها مسبقا.

المساهمات الإجتماعية

بتعاملهم معنا يقوم عملاؤنا بتقديم مساهمة إيجابية على طريق خلق مجتمع أفضل، إن نموهم ونمونا سيفيد العالم من حولنا. مستقبل علامتنا التجارية (لجنة القيّمين على الهوية الموحدة).

الإفصاحات العامة الإضافية
31 ديسمبر 2011 (غير مدققة)

1 هيكلة رأس المال وملائمة رأس المال

إن الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال المجموعة هو التأكد بأن المجموعة تلتزم بالمتطلبات الخارجية المفروضة لرأس المال وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات إئتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكلة رأسمالها وعمل تعديلات على ضوء التغيرات في ظروف أعمالها الإقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها. من أجل المحافظة على أو تعديل هيكلة رأس المال، يمكن للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمال. لم يتم عمل تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات عن السنة السابقة.

يتكون هيكل رأسمال المجموعة بصورة رئيسية من رأسمالها المدفوع، متضمن علاوة إصدار أسهم والإحتياطيات وإحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطرالاستثمار. من الناحية التنظيمية، فإن المبلغ الجوهري لرأسمال المجموعة هو على هيئة قاعدة رأس المال فئة 1 كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي إن معظم رأس المال الموحد هو ذو طبيعة دائمة.

لتقييم متطلبات ملائمة رأسمالها وفقا لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحد لمخاطر السوق. لحساب ملائمة رأسمالها، تتبع المجموعة النهج المقبول المعتمد من قبل أنظمة مصرف البحرين المركزي بهذا الخصوص. تقوم المجموعة بتوحيد جميع شركاتها التابعة لحساب نسبة ملائمة رأس المال. تسعى المجموعة في جميع الأوقات بالحفاظ على زيادة رأسمال وافر بصورة معقولة والذي يحقق التوازن بين إجراءات أعمالها والمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي لملائمة رأس المال كحد أدنى مقبول لملائمة رأس المال.

الجدول رقم 1 - هيكلة رأس المال

يلخص الجدول التالي رأس المال المؤهل بعد الحسومات المتعلقة باحتساب نسبة ملائمة رأس المال كما في:

	31 ديسمبر 2011		31 ديسمبر 2010	
	فئة 1 ألف دولار أمريكي	فئة 2 ألف دولار أمريكي	فئة 1 ألف دولار أمريكي	فئة 2 ألف دولار أمريكي
مكونات قاعدة رأس المال فئة 1				
أسهم عادية صادرة ومدفوعة بالكامل	862,231	–	783,972	–
احتياطيات مفصح عنها				
احتياطي قانوني / إجباري	65,384	–	53,547	–
علاوة إصدار الأسهم	16,420	–	15,866	–
أخرى	102,102	–	137,335	–
الأرباح المبقاة المرحلة	167,584	–	236,739	–
مكاسب غير محققة من التقييم العادل				
لأسهم حقوق الملكية (45 ٪ فقط)	–	–	5	
حقوق غير مسيطرة في الشركات التابعة الموحدة	596,022	–	593,525	–
محسوما منها:				
شهرة	76,593	–	83,792	–
خسائر غير محققة من التقييم العادل لأسهم حقوق الملكية	46,515	–	38,545	–
مجموع عناصر قاعدة رأس المال فئة 1 قبل الخصومات	**1،686,635**	–	**1,698,652**	–
عناصر قاعدة رأس المال فئة 2				
مكاسب غير محققة ناتجة من التقييم العادل لسندات				
أسهم حقوق الملكية (45 ٪ فقط)	–	16,165	–	16,083
احتياطي معادلة الأرباح	–	8,034	–	2,667
احتياطي مخاطر الاستثمار	–	93,653	–	87,004
مجموع مكونات قاعدة رأس المال فئة 2 قبل الخصومات	–	**117،852**	–	**105,754**
مجموع رأس المال المتوفر	–	**1,804,487**	–	**1,804,406**
الحسومات				
استثمارات في شركات تأمين أكثر من أو تساوي 20 ٪	(4,114)	(4,114)	(4,521)	(4,521)
صافي رأس المال المتوفر	**1,682,521**	**113,738**	**1,694,131**	**101,233**
مجموع رأس المال المؤهل		**1,796,259**		**1,795,364**

الإفصاحات العامة الإضافية
31 ديسمبر 2011 (غير مدققة)

1 هيكلة رأس المال وملائمة رأس المال (يتبع)

الجدول رقم 2 - متطلبات رأس المال لمختلف أنواع المخاطر

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية كما في:

	31 ديسمبر 2011		31 ديسمبر 2010	
	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
مخاطر الائتمان	6,561,714	787,406	7,197,042	863,645
مخاطر السوق	867,070	104,048	754,821	90,579
المخاطر التشغيلية	1,264,498	151,740	1,167,578	140,109
	8,693,282	1,043,194	9,119,441	1,094,333

الجدول رقم 3 - متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية كما في:

	31 ديسمبر 2011		31 ديسمبر 2010	
عقود التمويل الإسلامية	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	5,950,637	714,076	3,041,284	364,954
التمويل بالمضاربة والمشاركة	280,206	33,625	617,380	74,086
إجارة منتهية بالتمليك	279,458	33,535	166,694	20,003
	6,510,301	781,236	3,825,358	459,043

الجدول رقم 4 - نسب ملائمة رأس المال

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في:

	31 ديسمبر 2011	31 ديسمبر 2010
نسبة مجموع رأس المال	٪ 20.66	٪ 19.69
نسبة رأس المال فئة 1	٪ 19.35	٪ 18.58

الجدول رقم 5 - نسب ملائمة رأس مال الشركات التابعة للمجموعة

فيما يلي نسب ملائمة رأس مال الشركات التابعة للمجموعة التي تم إعدادها بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي، والتي قد تختلف عن المتطلبات المحلية للدول التي تعمل فيها الشركات التابعة كما في:

	31 ديسمبر 2011		31 ديسمبر 2010	
	نسبة رأس المال فئة 1	نسبة مجموع رأس المال	نسبة رأس المال فئة 1	نسبة مجموع رأس المال
المركز الرئيسي	٪ 42	٪ 42	٪ 47	٪ 47
بنك البركة الجزائر	٪ 29	٪ 30	٪ 29	٪ 30
بنك البركة الإسلامي*	٪ 17	٪ 17	٪ 21	٪ 21
بنك البركة تونس	٪ 25	٪ 25	٪ 22	٪ 22
بنك البركة مصر	٪ 21	٪ 21	٪ 19	٪ 19
بنك البركة لبنان	٪ 29	٪ 30	٪ 52	٪ 52
البنك الإسلامي الأردني	٪ 21	٪ 21	٪ 23	٪ 23
بنك البركة التركي للمشاركات	٪ 16	٪ 16	٪ 17	٪ 20
بنك البركة المحدود	٪ 28	٪ 28	٪ 22	٪ 23
بنك البركة السودان	٪ 17	٪ 19	٪ 19	٪ 20
بنك البركة سورية	٪ 32	٪ 32	٪ 42	٪ 42

* هذه النسب تمثل النسب الموحدة. نسبة رأس المال فئة 1 لبنك البركة باكستان كانت ٪ 34 (2010: ٪ 34) ونسبة مجموع رأس المال كانت ٪ 34 (2010: ٪ 34).

القيود القانونية المفروضة على رأس المال والدخل القابل للانتقال

لا توجد هناك أية قيود رئيسية على توزيع الأرباح من قبل الشركات التابعة إلى البنك. إن مثل هذه التوزيعات يجب تأكيدها من خلال القنوات القانونية والتنظيمية المعمول بها في كل ولاية قضائية. يخضع رأس المال القابل للانتقال والاحتياطيات والأرصدة المعادلة من الشركات التابعة إلى الشركة الأم للقواعد والأنظمة المحلية. لا تخضع الشركة الأم لأية قيود لدعم شركاتها التابعة على هيئة ودائع أو رأس المال. مع ذلك، وكجزء من الإجراءات المتبعة لابد من الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مصرف البحرين المركزي لزيادة الإستثمارات في الشركات التابعة.

الجدول رقم 6 - توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية

يلخص الجدول التالي توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية/ التأسيس كما في :

الجنسية / التأسيس	31 ديسمبر 2011 نسبة الملكية ٪	31 ديسمبر 2010 نسبة الملكية ٪
بحريني	25.91	25.87
سعودي	44.96	44.81
جزر كايمن	19.33	20.64
إمارتي	6.24	5.16
كويتي	1.13	1.11
أخرى	2.43	2.41

الإفصاحات العامة الإضافية
31 ديسمبر 2011 (غير مدققة)

2 إدارة المخاطر

نفذت سياسات إدارة مخاطر المجموعة على نحو فعال وتم تحقيق الأهداف التي حددت في بداية سنة 2011 للشركات التابعة بنجاح. تعمل المجموعة بجهد لمساندة الشركات التابعة لتنفيذ أفضل الممارسات في عمليات إدارة المخاطر للتقارير المرحلية القادمة من خلال التأكد من التطبيق المتدبر لسياسات إدارة المخاطر والتي تستلزم تحديد المخاطر، والسيطرة على حدودها، ومتابعتها وإعداد التقارير.

1) مخاطر السيولة

تتضمن سياسة إدارة السيولة كحد أدنى ما يلي:

أ. توفير توجيهات واضحة عن تكوين ودور لجنة الموجودات والمطلوبات أو قسم مسئول عن إدارة السيولة؛

ب. اعتماد إجراءات لضمان الالتزام بعمليات إدارة مخاطر السيولة في اللجنة؛

ج. عمل حسابات دورية لتحديد الحد الذي تقوم به الشركات التابعة بتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل؛

د. إنشاء معيار لنسبة السيولة، على سبيل المثال معايير لتمويل الموجودات الطويلة الأجل بمطلوبات قصيرة الأجل لتوجيه إدارة السيولة وطريقة إحتساب مؤشرات السيولة؛

هـ. وضع حدود لدرجة التركزات التي تعتبر مقبولة. وذلك بما يلي:

1) التأكد من تنويع مصادر التمويل حسب المصدر والهيكل الزمني، على سبيل المثال، التحوط ضد التركز من قبل الأفراد أو مجموعة من المودعين، وأنواع أدوات الودائع والمصادر السوقية للودائع والمصادر الجغرافية وفترة الإستحقاق وعملات الودائع. إذا حدثت هذه التركزات، فان الشركات التابعة تقوم بإدارة موجوداتها وبيان سيولتها لتقليل هذه المخاطر؛ و

2) وضع إجراءات نظامية لاستعادة مركز السيولة في حالة خسارة التمويل إذا لم تتمكن من تجنب مثل هذه التركيزات. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات التابعة إجراء تحليل لاعتمادها على هذه التركيزات.

و. مراجعة دورية لهيكل الودائع. يجب أن تتضمن المراجعة حجم وحركة مختلف أنواع الودائع المعروضة، وفترة إستحقاق توزيع الودائع لأجل، وحصة الربح المدفوعة لكل نوع من أنواع الودائع، حصة الربح السائدة في السوق، والحدود المفروضة على الودائع طويلة الأجل والأموال العامة وودائع لغير المقيمين.

ز. عمل مراجعة لمصادر التمويل البديلة متضمنة تسهيلات احتياطية وتسهيلات ائتمانية؛

ح. وضع إطار لتكوين الموجودات؛

ط. تقييم عدم التوافق بالتزامن مع ارتباطات العملة. كما يجب على وحدات المجموعة إجراء تحليل منفصل لإستراتيجيتها لكل عملة على حدة. يجب عليهم، أينما يكون مناسباً، وضع حدود وعمل مراجعة بصورة منتظمة لحجم عدم توافق تدفقاتها النقدية على الآفاق الزمنية للعملات الأجنبية إجمالياً، ولكل عملة جوهرية على حدة.

الجدول – رقم 7 نسب السيولة
يلخص الجدول التالي نسب السيولة كما في:

	31 ديسمبر 2011	31 ديسمبر 2010
الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل	٪ 86	٪ 92
الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات	٪ 32	٪ 27

2) مخاطر الإئتمان

السياسات الإئتمانية العامة والمبادئ التوجيهية

تلخص المبادئ التالية سياسات التمويل والإستثمار للمجموعة وتشكل الإطار المتبع في اتخاذ قرارات التمويل:

أ. سوف يتم تمديد التمويل عندما تكون المجموعة على ثقة بأن العميل سوف يقوم بسداد المبلغ على النحو المتفق عليه. وهذا يتطلب معرفة دقيقة للعميل، وفهم واضح للمخاطر الائتمانية التي تقوم عليها هذه الطلبات.
ب. يجب تمديد التمويل عندما يكون هناك ما لا يقل عن مصدرين واضحين للسداد.
ج. يفضل عموماً بأن يتم سداد المبالغ من النقد المنتج من قبل الدخل المستمر أو الأنشطة الجارية للعميل.
د. يجب أن تكون المبالغ والأرباح/والرسوم الأخرى والشروط بموجب أوضاع السوق السائدة لأي تمويل مقترح مطابقة مع مفهوم نوعية المخاطر التي يتم التعهد بها.
هـ. يجب تمديد التمويل عموماً عند تناسب أفضلية دين المجموعة مع باقي الدائنين أو أفضل من أي تمويل آخر.
و. يجب أن يكون التمويل منظم بشكل ملائم مع الأخذ في عين الاعتبار الغرض من الإئتمان ومصدر السداد.
ز. يجب تقييم إحتياجات التمويل على أسس قائمة بذاتها وكذلك على أساس المحفظة لتقييم تأثيرها على إجمالي محفظة التمويل.
ح. يجب التأكد من الامتثال لجميع القوانين المحلية السارية والتنظيمية التوجيهية في جميع الحالات.
ط. يجب أن تؤخذ في الاعتبار الآداب والمعايير الأخلاقية في جميع قرارات التمويل.

الإفصاحات العامة الإضافية
31 ديسمبر 2011 (غير مدققة)

2 إدارة المخاطر (يتبع)

الجدول رقم 8 - إجمالي التعرضات الممولة والغير ممولة

يتم تمويل موجودات المجموعة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار بالإضافة إلى رأس المال والحسابات الجارية للمجموعة (ذاتي). تختلف نسبة التمويل لكل شركة تابعة للمجموعة بناءً على أحوال السوق والقوانين والأنظمة القابلة للتطبيق.

يلخص الجدول التالي إجمالي مبلغ التعرضات الائتمانية الممولة والغير ممولة وإجمالي متوسط التعرضات الممولة والغير ممولة كما في:

	31 ديسمبر 2011			
	ممول ذاتيًا		ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار	
	مجموع إجمالي التعرض الإئتماني ألف دولار أمريكي	* إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الإئتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض الإئتماني ألف دولار أمريكي	* إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الإئتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي
التعرضات الممولة				
ذمم مدينة	3,866,518	3,525,948	4,346,539	4,684,001
التمويل بالمضاربة والمشاركة	457,105	392,581	493,830	527,093
استثمارات	964,652	926,974	1,125,601	1,080,010
إجارة منتهية بالتمليك	243,152	208,661	320,569	295,986
موجودات أخرى	83,153	97,727	82,696	81,164
التعرضات غير الممولة				
ارتباطات واحتمالات	4,696,414	4,567,709	–	–
	10,310,994	**9,719,600**	**6,369,235**	**6,668,254**

* يتم احتساب متوسط الأرصدة بناءً على الأرصدة في نهاية كل فترة مرحلية.

31 ديسمبر 2010			
ممول ذاتيًا		ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار	
مجموع إجمالي التعرض الإئتماني ألف دولار أمريكي	* إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الإئتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض الإئتماني ألف دولار أمريكي	* إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الإئتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي
3,184,754	2,712,278	4,878,577	4,779,995
526,778	404,504	1,011,854	767,929
820,213	722,124	528,659	493,798
180,818	161,218	258,983	238,074
75,262	58,357	77,544	101,587
4,391,687	4,510,846	58,541	43,387
9,179,512	**8,569,327**	**6,814,158**	**6,424,770**

الإفصاحات العامة الإضافية
31 ديسمبر 2011 (غير مدققة)

2 إدارة المخاطر (يتبع)

الجدول رقم 9 - التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الممولة

يلخص الجدول التالي التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الائتمانية، مقسمة للمناطق الجوهرية حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة كما في 31 ديسمبر:

	ممول ذاتيًا			
2011	الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	1,116,660	506,330	2,100,978	142,550
التمويل بالمضاربة والمشاركة	315,068	39,233	54,114	48,690
إستثمارات	458,654	12,448	277,049	216,501
إجارة منتهية بالتمليك	141,933	84,286	10,026	6,907
موجودات أخرى	39,292	25,982	1,991	15,888
	2,071,607	668,279	2,444,158	430,536
2010				
ذمم مدينة	895,205	505,340	1,646,783	137,426
التمويل بالمضاربة والمشاركة	313,274	66,925	85,150	61,429
إستثمارات	304,605	9,970	281,770	223,868
إجارة منتهية بالتمليك	105,188	57,191	9,875	8,564
موجودات أخرى	32,781	19,485	2,660	20,336
	1,651,053	658,911	2,026,238	451,623

ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار

الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي
1,968,093	368,664	1,686,894	322,888
257,138	34,008	–	202,684
909,558	–	–	216,043
239,587	56,751	1,688	22,543
37,991	17,841	2,885	23,979
3,412,367	477,264	1,691,467	788,137

1,839,866	370,892	2,329,793	338,026
731,457	77,099	–	203,298
476,086	–	–	52,573
190,974	34,906	6,913	26,190
31,433	12,759	5,643	27,709
3,269,816	495,656	2,342,349	647,796

الإفصاحات العامة الإضافية
31 ديسمبر 2011 (غير مدققة)

2 إدارة المخاطر (يتبع)

الجدول رقم 10 - التعرضات حسب نوع الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي توزيع التعرض الممول والغير ممول حسب نوع الطرف الآخر مقسم حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة كما في 31 ديسمبر 2011:

	التعرضات الممولة					
	ذمم مدينة		التمويل بالمضاربة والمشاركة		إستثمارات	
	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
مطالبات الحكومة	65,712	53,889	–	–	628,669	758,370
مطالبات بنوك التنمية الدولية	2,642	16,820	–	–	–	–
مطالبات على الشركات الاستثمارية	177	–	–	–	–	–
مطالبات على البنوك	240,408	425,197	238,383	51,372	122,836	197,958
مطالبات على الشركات	2,847,567	2,317,003	12,153	8,538	–	10,481
مطالبات على الأفراد	690,129	1,444,125	–	–	–	–
ذمم مدينة فات موعد إستحقاقها	19,883	89,505	–	–	–	520
استثمارات أسهم حقوق الملكية	–	–	121,755	73,824	101,764	49,611
استثمارات في الصناديق الاستثمارية	–	–	–	–	66,618	25,314
تمويلات خاصة	–	–	84,814	360,096	–	–
موجودات أخرى	–	–	–	–	44,765	83,347
المجموع	**3,866,518**	**4,346,539**	**457,105**	**493,830**	**964,652**	**1,125,601**

	التعرضات الغير ممولة				التعرضات الممولة والغير ممولة	
	إجارة منتهية بالتمليك		موجودات أخرى		إرتباطات واحتمالات	المجموع
	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	ذاتي	حاملي حسابات الاستثمار
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
	–	18,971	–	–	58,743	–	753,124	831,230
	–	–	–	–	–	–	2,642	16,820
	–	–	–	–	–	–	177	–
	–	35,437	–	–	196,871	–	798,498	709,964
	60,095	84,076	–	–	4,164,099	–	7,083,914	2,420,098
	182,897	181,816	–	–	276,701	–	1,149,727	1,625,941
	160	269	–	–	–	–	20,043	90,294
	–	–	–	–	–	–	223,519	123,435
	–	–	–	–	–	–	66,618	25,314
	–	–	–	–	–	–	84,814	360,096
	–	–	83,153	82,696	–	–	127,918	166,043
	243,152	**320,569**	**83,153**	**82,696**	**4,696,414**	**–**	**10,310,994**	**6,369,235**

الإفصاحات العامة الإضافية
31 ديسمبر 2011 (غير مدققة)

2 إدارة المخاطر (يتبع)

الجدول رقم 10 - التعرضات حسب نوع الطرف الآخر (يتبع)

يلخص الجدول التالي توزيع التعرض الممول والغير ممول حسب نوع الطرف الآخر مقسم حسب أنواع التعرضات الائتمانية الهامة كما في 31 ديسمبر 2010:

	التعرضات الممولة					
	ذمم مدينة		التمويل بالمضاربة والمشاركة		إستثمارات	
	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
مطالبات الحكومة	89,571	152,869	9,964	–	151,767	80,119
مطالبات بنوك التنمية الدولية	1,691	4,181	–	–	–	–
مطالبات على الشركات الاستثمارية	87,219	127,173	–	65,050	5,030	–
مطالبات على البنوك	138,979	470,852	34,105	70,317	14,825	3,876
مطالبات على الشركات	2,089,279	2,681,966	210	22,604	–	–
مطالبات على الأفراد	708,336	1,290,027	–	–	–	–
ذمم مدينة فات موعد إستحقاقها	69,679	151,509	–	11,033	–	–
استثمارات أسهم حقوق الملكية	–	–	96,353	77,758	541,685	325,025
استثمارات في الصناديق الاستثمارية	–	–	–	–	53,764	56,477
تمويلات خاصة	–	–	386,146	765,092	–	–
موجودات أخرى	–	–	–	–	53,142	63,162
المجموع	**3,184,754**	**4,878,577**	**526,778**	**1,011,854**	**820,213**	**528,659**

تعمل المجموعة حالياً في بيئة تتمتع بدرجة عالية من التنظيم وهو الأمر الذي يؤدي إلى مراقبة التعرضات الائتمانية عالية الخطورة على أساس منتظم.

التعرضات الممولة والغير ممولة		التعرضات الغير ممولة					
المجموع		إرتباطات واحتمالات		موجودات أخرى		إجارة منتهية بالتمليك	
حاملي حسابات الاستثمار	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الاستثمار	ذاتي
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
232,988	340,003	–	88,701	–	–	–	–
4,181	1,691	–	–	–	–	–	–
192,223	92,255	–	6	–	–	–	–
632,520	255,315	–	65,212	–	–	87,475	2,194
2,773,515	6,174,183	28,033	4,033,497	–	–	40,912	51,197
1,450,134	1,038,402	30,508	204,271	–	–	129,599	125,795
163,539	71,311	–	–	–	–	997	1,632
402,783	638,038	–	–	–	–	–	–
56,477	53,764	–	–	–	–	–	–
765,092	386,146	–	–	–	–	–	–
140,706	128,404	–	–	77,544	75,262	–	–
6,814,158	**9,179,512**	**58,541**	**4,391,687**	**77,544**	**75,262**	**258,983**	**180,818**

الإفصاحات العامة الإضافية
31 ديسمبر 2011 (غير مدققة)

2 إدارة المخاطر (يتبع)

التعرضات الائتمانية الكبيرة

تتبع المجموعة توجيهات مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بتحديد وقياس التعرضات الكبيرة على المستوى الموحد كما هو منصوص عليه في أنظمة مصرف البحرين المركزي للمصارف الإسلامية.

لا توجد تعرضات كبيرة للأطراف الفردية حيث لا تتعدى هذه التعرضات حد المدين الفردي وهو 15 ٪.

عقود التمويل الإسلامية والمخصصات المتعثرة والفائت موعد استحقاقها

تمثل عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها الأقساط التي لم يتم استلامها بتاريخ السداد التعاقدي. تعتبر المجموعة عقود التمويل الإسلامية المتأخرة عن السداد 90 يوماً أو أكثر عقوداً متعثرة. تودع هذه التعرضات على أساس غير مستحق مع إثبات الدخل على الحد الذي يتم فيه استلامه فعلياً. وتنص سياسة المجموعة على أن جميع التسهيلات التمويلية المقدمة تعتبر فائتة موعد استحقاقها، وليس فقط الأقساط/والمدفوعات المتأخرة عن السداد.

الجدول رقم 11 - جودة إئتمان عقود التمويل الإسلامية حسب نوع الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة ولم يحن موعد استحقاقها والغير متعثرة والتحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المفصح عنها حسب نوع الطرف الأخر كما في 31 ديسمبر:

2011	المجموع ألف دولار أمريكي	لم يحن موعد استحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعد استحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود التمويل الإسلامية المتعثرة ألف دولار أمريكي	التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة: 90 يومًا إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	أكثر من 3 سنوات ألف دولار أمريكي
حكومات	160,971	158,617	2,354	–	–	–	–
بنوك	822,866	822,305	–	561	–	–	561
شركات استثمارية	203,555	158,397	–	45,158	5,218	18,037	21,903
شركات	5,458,143	5,145,255	23,389	289,499	69,021	104,549	115,929
أفراد	3,066,030	2,777,507	108,389	180,134	62,548	87,701	29,885
	9,711,565	9,062,081	134,132	515,352	136,787	210,287	168,278
2010							
حكومات	687,628	687,037	591	–	–	–	–
بنوك	969,222	967,887	752	583	–	–	583
شركات استثمارية	119,855	74,711	–	45,144	7,772	37,372	–
شركات	5,293,315	4,957,434	20,286	315,595	87,825	120,788	106,982
أفراد	3,048,414	2,788,510	86,732	173,172	80,770	69,318	23,084
	10,118,434	9,475,579	108,361	534,494	176,367	227,478	130,649

الجدول رقم 12 - مخصصات محددة حسب نوع الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي مجموع المخصصات المحددة المفصح عنها حسب نوع الطرف الأخر كما في 31 ديسمبر:

	مخصصات محددة						
2011	الرصيد الافتتاحي ألف دولار أمريكي	التكاليف خلال سنة ألف دولار أمريكي	المبالغ المسترددة خلال السنة ألف دولار أمريكي	المبالغ المشطوبة خلال السنة ألف دولار أمريكي	المخصصات من حقوق حاملي حسابات الاستثمار خلال السنة ألف دولار أمريكي	تحويلات صرف العملات الأجنبية/أخرى ألف دولار أمريكي	الرصيد في نهاية السنة ألف دولار أمريكي
بنوك	2,832	411	(290)	–	–	(303)	2,650
شركات استثمارية	3,440	4,883	–	(96)	–	(233)	7,994
شركات	277,547	68,193	(38،687)	(26,822)	9,306	(19,008)	270,529
أفراد	89,987	7,737	(2,662)	(728)	14,477	(5,469)	103,342
	373,806	81,224	(41,639)	(27,646)	23,783	(25,013)	384,515
2010							
بنوك	3,171	69	–	(1,085)	–	677	2,832
شركات استثمارية	2,814	3,360	–	–	–	(2,734)	3,440
شركات	222,459	86,589	(33,031)	(13,969)	6,291	9,208	277,547
أفراد	80,345	7,200	(8,809)	(380)	12,830	(1,199)	89,987
	308,789	97,218	(41,840)	(15,434)	19,121	5,952	373,806

الإفصاحات العامة الإضافية
31 ديسمبر 2011 (غير مدققة)

2 إدارة المخاطر (يتبع)

الجدول – رقم 13 الحركة في المخصصات العامة

يلخص الجدول التالي الحركة في المخصصات العامة خلال السنة المنتهية في:

	31 ديسمبر 2011 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2010 ألف دولار أمريكي
الرصيد الافتتاحي	12,128	6,180
التكاليف خلال السنة	11,526	8,295
مبالغ مستردة خلال السنة	(299)	(4,092)
مبالغ مشطوبة خلال السنة	(12)	(128)
تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى	(8,040)	1,873
الرصيد في نهاية السنة	15,303	12,128

تمثل المخصصات العامة مخصص اضمحلال جماعي مقابل التعرضات التي ومع انه لم يتم تحديدها بعد، لديها مخاطر كبيرة للتخلف عن السداد مقارنة ببداية التمويل.

الجدول رقم 14 - عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة والمخصصات حسب المناطق الجغرافية

يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها و المتعثرة والمخصصات المفصح عنها حسب المنطقة الجغرافية كما في:

	31 ديسمبر 2011			31 ديسمبر 2010		
	عقود تمويل إسلامية فات موعد استحقاقها ومتعثرة ألف دولار أمريكي	مخصص محدد ألف دولار أمريكي	مخصصات عامة ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية فات موعد استحقاقها ومتعثرة ألف دولار أمريكي	مخصص محدد ألف دولار أمريكي	مخصصات عامة ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	315,184	224,956	14,513	300,282	187,598	11,598
شمال أفريقيا	65,091	37,955	322	68,529	40,938	513
أوروبا	91,109	84,923	602	120,548	103,219	18
أخرى	178,100	36,681	(134)	153,496	42,051	(1)
	649,484	384,515	15,303	642,855	373,806	12,128

الجدول رقم 15 - عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها

	31 ديسمبر 2011 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2010 ألف دولار أمريكي
عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها	76,249	173,879

ليس لعقود التمويل الإسلامي تأثير جوهري على المخصصات وكذلك الأرباح المستقبلية. كما أن تأثيرها ليس جوهرياً.

أخرى

ليس لدى المجموعة التزامات جوهرية تتعلق بمعاملة اللجوء.
لم تفرض المجموعة غرامات مادية جوهرية على عملائها بسبب التخلف عن السداد.
لا تستخدم المجموعة الرهونات والضمانات لتحليل مخاطر إئتمانها.

الجدول رقم 16 - إئتمان الطرف الآخر

يلخص الجدول التالي تعرض مخاطر إئتمان الطرف الآخر المضمونة من قبل الرهن بعد تطبيق فرق ضمان القرض كما في

	31 ديسمبر 2011 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2010 ألف دولار أمريكي
إجمالي القيمة العادلة الموجبة للعقود	11,817,966	11,390,636
مكافآت المقاصة	–	–
مقاصة تعرض الإئتمان الحالي	11,817,966	11,390,636
الرهن المحتفظ به:		
نقدي	532,164	418,215
أخرى	3,174,853	2,415,825
عقارات	8,125,478	7,944,054
	11,832,495	10,778,094

الانتفاع من الضمانات سيكون على أساس كل عميل على حدة و محدود على مجموع التعرض للعميل.

الإفصاحات العامة الإضافية
31 ديسمبر 2011 (غير مدققة)

2 إدارة المخاطر (يتبع)

3) مخاطر السوق

تتضمن مخاطر السوق على حصة الربح ومخاطر العزل التجارية ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر معدلات صرف العملات الأجنبية. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكن تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

الجدول رقم 17 - متطلبات رأس مال مخاطر السوق

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لكل فئة من فئات مخاطر السوق كما في:

	31 ديسمبر 2011		31 ديسمبر 2010	
	مخاطر مركز الأسهم ألف دولار أمريكي	مخاطر صرف العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي	مخاطر مركز الأسهم ألف دولار أمريكي	مخاطر صرف العملات الأجنبية ألف دولار أمريكي
التعرض المرجح للمخاطر	888	866,182	6,023	748,798
متطلبات رأس المال (12 ٪)	107	103,942	723	89,856
القيمة القصوى للتعرض المرجح للمخاطر	6,988	1,054,250	6,023	1,449,100
القيمة الأدنى للتعرض المرجح للمخاطر	888	866,182	2,625	748,798

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم تطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار. إن توزيع الربح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار هو بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

مخاطر التعويض التجاري

تتعرض المجموعة لمخاطر التعويض التجاري عندما تكون معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الاستثمار أقل من معدلات ربح السوق. قامت المجموعة بتقليل هذه المخاطر بشكل جزئي من خلال وضع احتياطيات سيتم إستخدامها في حالة انخفاض معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم صيغة وتنفيذ سياسات وإجراءات مخاطر التعويض التجاري على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. تنتج مخاطر أسعار الأسهم من محفظة إستثمار المجموعة.

تم الاحتفاظ بالاستثمارات في أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والاستثمارات العقارية لأغراض تحقيق مكاسب رأسمالية.

إذا كانت الأدوات المالية مؤهلة لكي يتم تضمينها في دفتر المتاجرة، فانه يجب ألا تتجاوز 25 ٪ من إجمالي محفظة موجودات الشركة التابعة. بالنسبة للأوراق المالية لأسهم حقوق الملكية، يتطلب من الشركات التابعة مراقبة حدود التركزات القطاعية المحددة من قبل المجموعة و/أو متطلباتها المحلية بخصوص هذا الموضوع. بما إن الأوراق المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة في دفتر المتاجرة ستكون مدرجة حسب أسعار السوق، فإنه يجب على مدير المخاطر على مستوى الشركة التابعة إبلاغ إدارة مخاطر وائتمان المجموعة ولجنة موجودات ومطلوبات الشركات التابعة فوراً عن أي تقلبات في قيمة المراكز تقدر بـــ15 ٪ أو أعلى من رأس المال المؤهل للشركة التابعة لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

الجدول – رقم 18 مخاطر مركز أسهم حقوق الملكية في دفتر البنك

يلخص الجدول التالي مجموع ومتوسط إجمالي تعرض الهياكل التمويلية المبنية على الحقوق حسب أنواع عقود التمويل والاستثمارات كما في 31 ديسمبر:

2011	مجموع إجمالي التعرض ألف دولار أمريكي	متوسط إجمالي التعرض خلال السنة ألف دولار أمريكي	مدرجة ألف دولار أمريكي	غير مدرجة ألف دولار أمريكي	متطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
صكوك وبنود مشابهة	1,708,751	1,566,382	76,803	1,631,948	4,775
استثمارات أسهم حقوق الملكية	191,683	183,696	79,213	112,470	25,196
صناديق مدارة	61,263	127,112	40,020	21,243	19,153
	1,961,697	1,877,190	196,036	1,765,661	49,124
2010					
صكوك وبنود مشابهة	1,001,491	844,386	54,249	947,242	4,904
استثمارات أسهم حقوق الملكية	150,279	204,873	49,376	100,903	123,599
صناديق مدارة	77,787	61,502	45,967	31,820	16,902
	1,229,557	1,110,761	149,592	1,079,965	145,405

الجدول رقم 19 - مكاسب أو خسائر أسهم حقوق الملكية في دفتر البنك

يلخص الجدول التالي المكاسب أو الخسائر المحققة والغير محققة خلال السنة المنتهية في:

	31 ديسمبر 2011 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2010 ألف دولار أمريكي
مكاسب محققة متراكمة ناتجة من مبيعات أو تصفيات في سنة تقديم التقرير	8,323	161
مجموع المكاسب (الخسائر) الغير محققة المثبتة في القائمة الموحدة للمركز المالي ولكن ليس من خلال القائمة الموحدة للدخل	(10,593)	(2,805)
إجمالي الخسائر الغير محققة المتضمنة في رأس المال فئة 1	(46,515)	(38,545)
مكاسب غير محققة متضمنة في رأس المال فئة 1 (45 ٪ فقط)	–	5
مكاسب غير محققة متضمنة في رأس المال فئة 2 (45 ٪ فقط)	16,165	16,085

الإفصاحات العامة الإضافية
31 ديسمبر 2011 (غير مدققة)

2 إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية من الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز هي موضوعة ضمن الحدود المسموح بها.

4) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية أو الخطأ البشري أو الأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن لا يتضمن المخاطر الإستراتيجية أو مخاطر السمعة.

الجدول رقم 20 - التعرض للمخاطر التشغيلية

يلخص الجدول أدناه كمية التعرضات الخاضعة لأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية ومتطلبات رأس المال ذات الصلة:

	إجمالي الدخل			
	2011 ألف دولار أمريكي	2010 ألف دولار أمريكي	2009 ألف دولار أمريكي	2008 ألف دولار أمريكي
مجموع إجمالي الدخل	740,944	648,741	633,513	585,871

	2011	2010
مؤشرات المخاطر التشغيلية		
متوسط إجمالي الدخل (ألف دولار أمريكي)	674,399	622,708
المضاعف	12.5	12.5
الجزء المؤهل لغرض الحساب	8,429,992	7,783,850
	٪ 15	٪ 15
إجمالي التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية (ألف دولار أمريكي)	**1,264,498**	**1,167,578**

ليس لدى المجموعة أية احتمالات قانونية جوهرية بما في ذلك إجراءات قانونية قيد التنفيذ.

تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية – الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل II (6) المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر الذي تختار المجموعة قبوله ضمن فئات مخاطرها المعرفة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

كما تحدد السياسة هيكل إدارة المخاطر التشغيلية وأدوار جميع الموظفين المرتبطين بالمخاطر التشغيلية. إن أهم الأدوار الوظيفية المحددة هي كالتالي:

- لجنة إدارة المخاطر
- رئيس إدارة المخاطر والإئتمان
- رئيس مخاطر العمليات والسيولة والسوق
- أقسام مختلفة

إن عملية التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة تعتبر جزءاً هاماً لإطار عمل المخاطر التشغيلية للمجموعة. ومن المقترح أن يتم عملها سنوياً من قبل قسم إدارة المخاطر بالتنسيق مع قسم التدقيق الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، كما يجب عمل التقييم على أساس شدة المخاطر المحددة المتبقية من خلال مراجعة قسم التدقيق الداخلي.

إن العمليات الرئيسية المحددة في التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة هي:

- عملية تحديد المخاطر والرقابة
- قياس تعرضات المخاطر التشغيلية
- تحديد تعرضات المخاطر غير المقبولة
- خطط عمل المخاطر

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

3 حوكمة الشركات

مجلس الإدارة
ميثاق الشرف وأخلاقيات العمل لأعضاء مجلس الإدارة:

الهدف:

الأهداف الرئيسية للميثاق التالي (الميثاق) هو لتمكين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بالمجموعة التركيز على المخاطر الأخلاقية ومساعدته على تحديد المسائل الأخلاقية والتعامل معها وتوفير آلية لرصد الممارسات الغير أخلاقية وتعزيز جو عمل يشجع على الانفتاح والمسائلة ضمن المجموعة.

تضارب المصالح:

على كل عضو من أعضاء مجلس إدارة تجنب أي حالة قد تؤدي للتضارب بين مصلحته الشخصية ومصالح المجموعة. وأي حالة قد تؤدي لتضارب المصالح يجب الإفصاح عنها مسبقاً سواء كتابياً قبل اجتماع مجلس الإدارة أو شفهياً خلال الاجتماع. ويمتنع العضو المعني عن المشاركة في أي نقاش أو اتخاذ قرار بشأن الحالات التي بها تضارب في المصالح. من الممكن أن يحدث تضارب المصالح عندما تكون مصلحة العضو متضاربة أو تبدو أنها متضاربة مع مصلحة المجموعة. كما يمكن أن ينتج تضارب المصالح عندما يستلم العضو أو أحد أفراد عائلته المباشرة أي فوائد شخصية نتيجة لمنصبه كعضو مجلس إدارة في المجموعة. الحالات التالية هي الحالات الشائعة لتضارب المصالح التي يجب تجنبها، ولكنها لا تقتصر على ما يلي:

1. الدخول في أي أنشطة قد تتعارض مع مصالح المجموعة أو تعطل أو تعيق موقف المجموعة مع أي شخص أو جهة المجموعة بصدد التعامل معها أو على وشك التعامل معها.
2. قبول التعويض بأي شكل من أشكاله لخدمات لها علاقة بالمجموعة ومن أي جهة أخرى غير المجموعة.
3. قبول العضو أو أي فرد من أفراد عائلته الهدايا من أشخاص أو جهات تتعامل مع المجموعة بحيث قد ينتج عن قبول هذه الهدايا نوع من الالتزام مما قد يؤدي لتضارب مصالح بالمستقبل.
4. استخدام أصول المجموعة أو موظفيها أو المعلومات للمصلحة الشخصية دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الإدارة.

الإفصاحات العامة الإضافية
31 ديسمبر 2011 (غير مدققة)

3 حوكمة الشركات (يتبع)

السرية:

تتضمن المعلومات السرية على جميع المعلومات الغير معلن عنها علناً المتعلقة بالمجموعة، سواء في صورة كتابية أو شفوية. أعضاء مجلس الإدارة ملزمون بشكل دائم على المحافظة على سرية المعلومات التي توفر لهم من قبل المجموعة أو من أي جهة أخرى وفرت لهم هذه المعلومات بصفتهم أعضاء مجلس الإدارة. من الممكن ان يفصح العضو بهذه المعلومات عند طلب القانون.

الالتزام بالقوانين والتشريعات:

أعضاء مجلس الإدارة ملزمون في جميع الأوقات الالتزام بالقوانين والتشريعات التي تنطبق على المجموعة متضمنة قوانين التداول للأشخاص المطلعين.

المكافآت

تقدم المجموعة حوافز لأعضاء مجلس إداراتها والمدراء التنفيذيين والإدارة العليا وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية وفقاً لسياسات وإجراءات المكافآت المعتمدة من قبل المجلس. تربط هذه السياسة الحوافز ببرنامج تقييم الأداء. إن سياسة حوكمة الشركات للمجموعة تقوم بتقديم تفاصيل لتقييم الأداء لأعضاء المجلس.

يلخص الجدول التالي مكافآت أعضاء مجلس إدارة المجموعة، وأعضاء اللجنة الشرعية والرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات في مقر المجموعة خلال السنة المنتهية في:

	31 ديسمبر 2011 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2010 ألف دولار أمريكي
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	**750**	**750**
الإدارة التنفيذية		
الرواتب والمكافآت الأخرى، بما في ذلك علاوات الاجتماعات	2,984	2,997
الأتعاب	80	83
المكافآت	1,746	1,383
المزايا العينية	699	616
	5,509	5,079
أتعاب ومكافآت أعضاء اللجنة الشرعية	**258**	**206**
	6,517	6,035

الشكاوى

لقد قامت المجموعة بتطبيق وسائل إعلام خاصة لضمان بأن جميع منتسبي المجموعة يتم توجيهم بصورة جيدة من خلال الإدارة. تقوم وسائل الإعلام المتعاقد معها بمراقبة وكشف أية أخبار أو شكاوي تتعلق بالمجموعة وتلفت انتباه الإدارة التنفيذية للمجموعة بذلك.

معاملات مع أطراف ذات علاقة

تخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لسياسة حوكمة الشركات للمجموعة ولقواعد وأنظمة الشركات التابعة. أجريت جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة دون شروط تفضيلية.

مدققو الحسابات الخارجيون

لجنة مجلس الإدارة للتدقيق والحوكمة مستمرة في مراجعة الأعمال التي يقوم بها مدققو الحسابات الخارجيون خلال السنة، وبالأخص الجدول الزمني للتقارير وجودة العمل والأتعاب ذات الصلة. بشكل عام تعتقد لجنة التدقيق بأن الأعمال التي يقوم بها المدقق الخارجي تتم على مستوى عالٍ من الكفاءة، وبأن الأتعاب ذات الصلة معقولة ولذلك أوصت اللجنة مجلس الإدارة والجمعية العمومية السنوية بإعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين كمدققين للسنة المالية 2011. ولقد وافقت الجمعية العمومية على إعادة تعيينهم في 25 مارس 2011 مع أخذ الموافقات التنظيمية ذات الصلة في الوقت المناسب.

الإفصاح للمساهمين

سوف تقوم المجموعة بالإفصاح عن متطلبات الإفصاح للمساهمين والمطلوبة تحت البند السادس من متطلبات الإفصاح الإضافية لمصرف البحرين المركزي للمساهمين وذلك حسب سياسات إجراءات المجموعة الداخلية.

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تتعرض المجموعة لبعض من مخاطر السعر على الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار. يتطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة الاحتفاظ برأس المال لتغطية مخاطر السعر الناتجة من 30 ٪ من الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار على أساس تناسبي. يتم استثمار وإدارة أموال حقوق حاملي حسابات الاستثمار وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية.

الجدول رقم 21 - حقوق حاملي حسابات الاستثمار

يلخص الجدول التالي تقسيم حقوق حاملي حسابات الاستثمار وتحليل احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار وعائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في :

	31 ديسمبر 2011 ألف دولار أمريكي	31 ديسمبر 2010 ألف دولار أمريكي
حقوق حاملي حسابات الاستثمار– البنوك	287,751	269,704
حقوق حاملي حسابات الاستثمار – غير البنوك	10,071,167	9,871,277
احتياطي معادلة الأرباح – البنوك	228	71
احتياطي معادلة الأرباح – غير البنوك	7,806	2,596
احتياطي مخاطر الاستثمار – البنوك	2,654	2,314
احتياطي مخاطر الاستثمار– غير البنوك	90,999	84,690
تغيرات القيمة العادلة المتراكمة العائدة إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار	5,313	9,454
	10,465,918	10,240,106

الإفصاحات العامة الإضافية
31 ديسمبر 2011 (غير مدققة)

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار (يتبع)

الجدول رقم 22 - العائد على متوسط حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب 31 ديسمبر:

	2011 ٪	2010 ٪
العائد على متوسط حقوق حاملي حسابات الإستثمار	5.4	5.5
العائد على متوسط موجودات حاملي حسابات الإستثمار	7.7	8.1

الجدول رقم 23 - النسبة حسب نوع حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب 31 ديسمبر:

	2011 ٪	2010 ٪
حقوق حاملي حسابات الاستثمار – البنوك	3	3
حقوق حاملي حسابات الاستثمار – غير البنوك	97	97

تختلف نسبة تخصيص حقوق حاملي حسابات الاستثمار إلى احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار بين الشركات التابعة للمجموعة بناءً على أحوال السوق واللوائح والقوانين القابلة للتطبيق.

الجدول رقم 24 - حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع منتجات التمويل الإسلامية

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لكل نوع من أنواع العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى مجموع تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في 31 ديسمبر:

	2011 ٪	2010 ٪
ذمم مدينة	84	80
التمويل بالمضاربة والمشاركة	10	16
إجارة منتهية بالتمليك	6	4

الجدول رقم 25 - حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الطرف الأخر

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل فئة من فئات الأطراف الأخرى إلى مجموع التمويل كما في 31 ديسمبر:

	2011 ٪	2010 ٪
حكومات	2	2
بنوك	10	8
شركات استثمار	1	3
شركات	16	22
أفراد	71	65

حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الربح

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حقوق حاملي حسابات الإستثمار وحصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف المعدلات والعوائد بدرجة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة وكذلك القوانين والأنظمة المحلية. يتم عمل تحليل تفصيلي لإفصاحات عوائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار على المستوى المحلي.

الجدول – رقم 26 حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الموجودات

يلخص الجدول التالي أنواع الموجودات التي تستثمر فيها الأموال والتخصيص الفعلي بين مختلف أنواع الموجودات والتغيرات في الموجودات المخصصة في آخر ستة أشهر للسنة المنتهية:

	31 ديسمبر 2011			31 ديسمبر 2010		
	التخصيص الفعلي الافتتاحي ألف دولار أمريكي	التغير ألف دولار أمريكي	التخصيص الفعلي النهائي ألف دولار أمريكي	التخصيص الفعلي الافتتاحي ألف دولار أمريكي	التغير ألف دولار أمريكي	التخصيص الفعلي النهائي ألف دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى البنوك	3,434,903	555,744	3,990,647	2,827,499	548,461	3,375,960
ذمم مدينة	4,883,977	(537,438)	4,346,539	4,349,289	529,288	4,878,577
التمويل بالمضاربة والمشاركة	538,055	(44,225)	493,830	639,942	371,912	1,011,854
استثمارات	1,094,995	30,609	1,125,604	460,974	67,685	528,659
إجارة منتهية بالتمليك	287,340	33,228	320,568	228,194	30,789	258,983
موجودات أخرى	205,278	(16,548)	188,730	143,371	42,702	186,073
	10,444,548	21,370	10,465,918	8,649,269	1,590,837	10,240,106

الإفصاحات العامة الإضافية
31 ديسمبر 2011 (غير مدققة)

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار (يتبع)

الجدول رقم 27 - معالجة الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار

يلخص الجدول التالي معالجة الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار في احتساب الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال كما في:

	31 ديسمبر 2011			31 ديسمبر 2010		
	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال ألف دولار أمريكي	تكاليف رأس المال ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال ألف دولار أمريكي	تكاليف رأس المال ألف دولار أمريكي
مطالبات على الحكومة	308,069	92,421	11,090	14,783	4,435	532
مطالبات على القطاعات العامة	3,284	985	118	37,577	11,273	1,353
مطالبات على بنوك التنمية الدولية	–	–	–	2,091	627	75
مطالبات على البنوك	269,538	80,861	9,703	281,675	84,503	10,140
مطالبات على الشركات	3,727,770	1,118,331	134,200	4,373,018	1,311,905	157,429
محفظة التجزئة الرقابية	672,041	201,612	24,193	679,158	203,747	24,450
رهن عقاري	587,385	176,216	21,146	392,520	117,756	14,131
تسهيلات فات موعد إستحقاقها	120,301	36,090	4,331	170,497	51,149	6,138
إستثمارات في أوراق مالية	197,142	59,143	7,097	629,825	188,948	22,674
إمتلاك عقارات	186,584	55,975	6,717	156,606	46,982	5,638
موجودات أخرى	525,475	157,643	18,917	907,099	272,130	32,656
	6,597,589	1,979,277	237,513	7,644,849	2,293,455	275,216

5 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

يتم استثمار وإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية.

ستقوم المجموعة كمدير صندوق بتنظيم وإدارة حساب الاستثمار بطريقة سليمة وفعالة وفقاً للقوانين المطبقة والأنظمة المحلية.

لدى المجموعة إجراءات وأساليب تحكم متناسبة مع حجم محفظتها والتي تتضمن على:

أ. تنظيم مسائلها الداخلية بشكل مسئول والتأكد من انه بحوزتها أساليب التحكم الداخلية المناسبة وأنظمة إدارة المخاطر وإجراءات وأساليب تحكم لتقليل وإدارة مثل هذه المخاطر؛

ب. التحلي بدرجات عالية من المصداقية والتعامل العادل في إدارة الخطة لمصلحة مستثمريه.

ج. التأكد بأن المجموعة لديها المستوى المطلوب من المعرفة والخبرة للمهمات التي يتعهد بها.

الجدول رقم 28 - حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية حسب المنتجات الإسلامية

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لكل نوع من أنواع العقود المتوافق مع الشريعة الإسلامية إلى إجمالي التمويل كما في:

	31 ديسمبر 2011 ٪	31 ديسمبر 2010 ٪
ذمم مدينة	34	76
التمويل بالمضاربة والمشاركة	66	24

الجدول رقم 29 - حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية حسب نوع الطرف الأخر

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل فئة من فئات الأطراف الأخرى إلى إجمالي التمويل كما في :

	31 ديسمبر 2011 ٪	31 ديسمبر 2010 ٪
حكومات	2	–
بنوك التنمية متعددة الجنسيات	–	5
بنوك	47	31
شركات	15	19
أفراد	36	45

حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية من الربح

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وحصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف النسب والعائدات بنسبة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة بالإضافة إلى القوانين المحلية. يتم تحليل الإفصاحات المفصلة لعائدات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية على المستوى المحلي.

مبنى
المركز
الرئيسي
للمجموعة

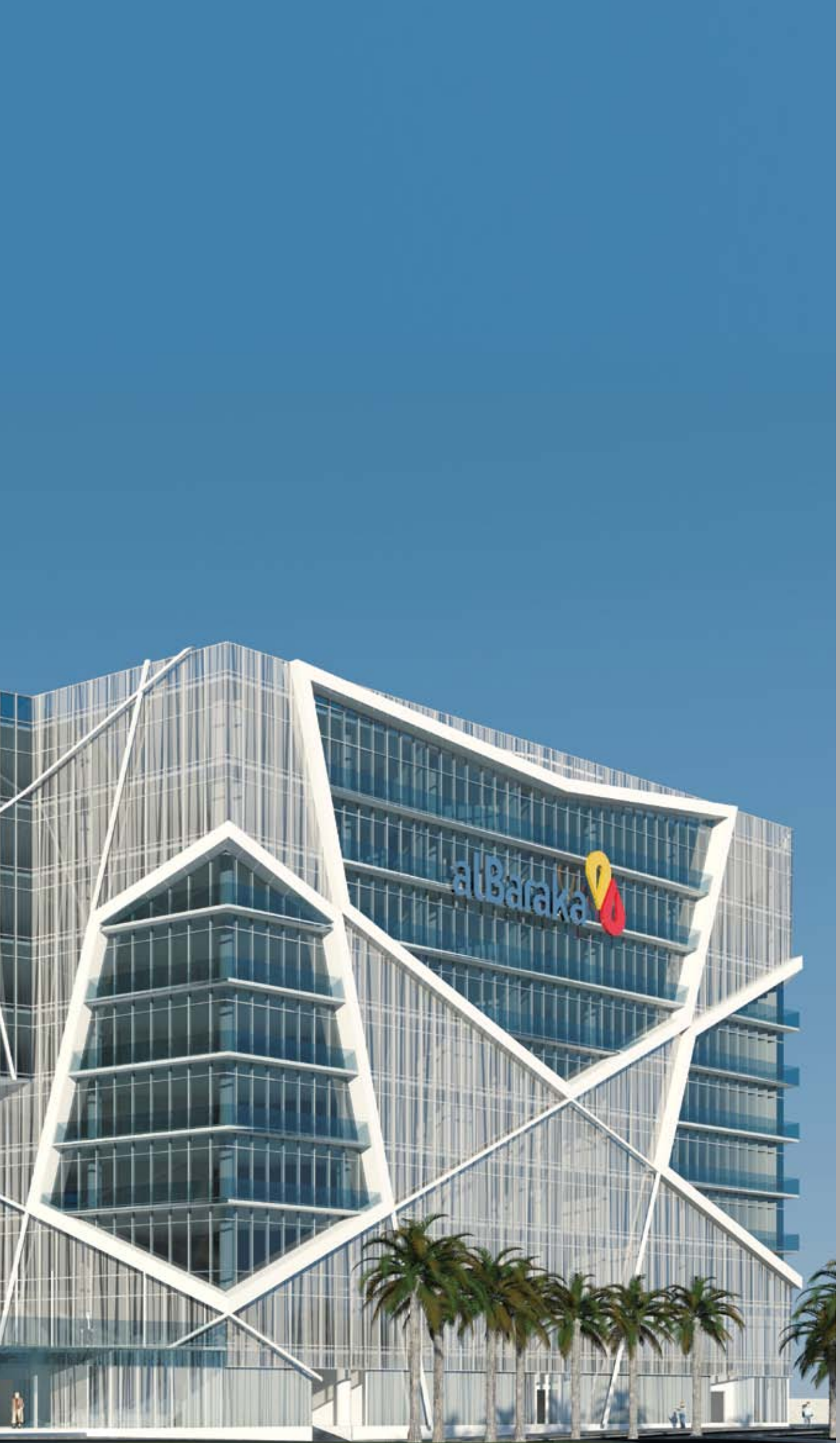

albaraka

شبكة البركة العالمية

بنك البركة التركي للمشاركات

العنوان: سراي مهليسي،
د. عدنان بويونكدينيز كاديسي، رقم 6،
عمرانية، أسطنبول، تركيا

هاتف: +90 216 666 01 01
فاكس: +90 216 666 16 00
albarakaturk.com.tr

البنك الإسلامي الأردني

العنوان: ص.ب 926225،
عمان 11190،
الأردن

هاتف: +9626 567 7377
فاكس: +9626 566 6326
jordanislamicbank.com

بنك البركة مصر

العنوان: 60 شارع محيي الدين أبو العز،
ص.ب. 455،
الدقي، الجيزة، مصر

هاتف: +2023 748 1222
فاكس: +2023 761 1436 /7
albaraka-bank.com.eg

بنك البركة الجزائر

العنوان: حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 1،
طريق الجنوب، بن عكنون،
الجزائر، الجزائر

هاتف: +213 21 91 64 50 إلى 55
فاكس: +213 21 91 64 58
albaraka-bank.com

بنك البركة الإسلامي - البحرين

العنوان: برج البركة،
ص.ب. 1882،
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: +973 17 535 300
فاكس: +973 17 533 993
barakaonline.com

بنك البركة (باكستان) المحدود

العنوان: 162 ، مدينة بنغالور،
شارع فيصل الرئيسي،
كراتشي، باكستان

هاتف: +92 21 34315851
فاكس: +92 21 34546465
albaraka.com.pk

بنك البركة تونس

العنوان: 88 ، شارع الهادي شاكر 1002،
تونس، تونس

هاتف: +21671 790000
فاكس: +21671 780235
albarakabank.com.tn

بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا

العنوان: 2 كينغزميد بوليفارد، مكتب كينغزميد بارك،
شارع ستولوارت سايملن،
دوربان 4001، جنوب أفريقيا

هاتف: +2731 364 9000
فاكس: +2731 364 9001
albaraka.co.za

بنك البركة السودان

العنوان: برج البركة، ص.ب 3583،
شارع القصر - الخرطوم،
السودان

هاتف: +249183 780 688
فاكس: +249183 788 585
albaraka.com.sd

بنك البركة لبنان

العنوان: الطابق الثاني، مركز فردان 2000،
شارع رشيد كرامي،
فردان، بيروت، لبنان

هاتف: +9611 808008
فاكس: +9611 806499
al-baraka.com

شبكة البركة العالمية (يتبع)

بنك البركة سورية

العنوان: شارع عبدالرحمن شهبندر،
ص.ب. 100،
دمشق، سورية

هاتف: +963 11 443 78 20
فاكس: +963 11 443 78 10
albarakasyria.com

مجموعة البركة المصرفية - إندونيسيا (مكتب تمثيلي)

العنوان: مبنى رافيندو، الطابق العاشر،
جيالن كيبون سيريه رقم 75،
جاكرتا بوسات 10340، أندونسيا

هاتف: +62 21 316 1345
فاكس: +62 21 316 1074
albaraka.com

مجموعة البركة المصرفية - ليبيا (مكتب تمثيلي - تحت التأسيس)

العنوان: مكتب رقم 144 ، الطابق 14،
برج الفاتح 1،
ص.ب. 93271،
طرابلس، ليبيا

هاتف: +218 (21) 3362310
+218 (21) 3362311
فاكس: +218 (21) 3362312
albarakalibya.com.ly

مجموعة البركة المصرفية (ش.م.ب.)
ص.ب 1882
المنامة،
مملكة البحرين
هاتف: 17541122 973+
فاكس: 17536533 973+
سجل تجاري رقم: 48915

www.albaraka.com
(مصرف جملة إسلامي مرخص من مصرف البحرين المركزي)

شركة البحرين لتسجيل الأسهم (ذ.م.م.)
بناية الهداية (2)، شارع الحكومة،
ص.ب. 514، المنامة
مملكة البحرين
هاتف: 17215080 973+
فاكس: 17212055 973+

البريد الإلكتروني: **helpdesk@bsrc.bh**

علاقات المستثمرين:
الأستاذ / أحمد عبدالغفار
نائب رئيس - علاقات المستثمرين
مجموعة البركة المصرفية
مملكة البحرين
هاتف: 17520701 / 17541122 973+
فاكس 17910911 / 17531074 973+

البريد الإلكتروني: **aghaffar@albaraka.com**